

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2017/ 2018.

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل
في الجزائر**

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

د. قاسمي شاکر

من إعداد الطالبة:

بن داية آسيا

أمام لجنة المناقشة	
رئيسا	أ. نوري سميحة
مقرا	د. قاسمي شاکر
ممتحنا	أ. ربيعي رياض

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي نجمت عنها بالضرورة ظاهرة جد خطيرة خلفت نزيفا حادا في النسيج المؤسساتي الجزائري الذي سعت الدولة إلى بنائه وتكوينه عبر مراحل متعددة وسنوات عديدة ألا وهي ظاهرة التلاشي، وبالتالي فإن إشكالية دراستنا تدور معالها حول البحث في أسباب تلاشي هذه المؤسسات وذلك من خلال التعمق في جوانب تمويلها في محاولة لتشخيص أعمق لهذه الظاهرة والذهاب أبعد من الجزم بنقص الموارد المالية المتاحة لصالحها نحو تقديم قراءة وتشخيص لأسباب نقص هذا التمويل من جهة وقلة فعاليته من جهة ثانية وذلك من خلال ربطه بجملة من العوامل المتصلة اتصالا وثيقا بمحيطها الداخلي وبيئة نشاطها الخارجية.

ولقد توصلنا في الختام إلى حقيقة مفادها معاناة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من جملة من المشاكل والعراقيل التي تحدّد بقاءها وتعيق نماءها ويأتي على رأسها قلة فعالية المنظومة التمويلية وعدم ملاءمتها لاحتياجات هذه الأخيرة في ظل غياب الإحاطة الشاملة مع تدني قدرات ملاكها وعدائية مناخ نشاطها.

الكلمات المفتاحية:

مؤسسات، صغيرة، متوسطة، تمويل، فعالية، عوامل التلاشي، الجزائر.

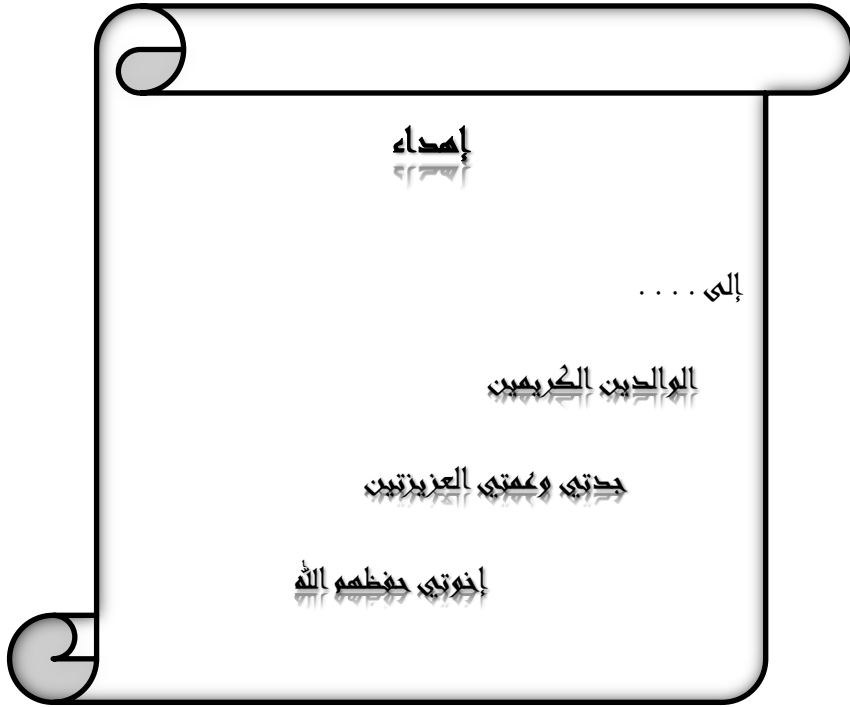
Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière les problèmes que rencontrent les petites et moyennes entreprises algériennes qui ont engendré une hémorragie dans le tissu entrepreneurial algérien que l'état a œuvré à structurer et à former à travers des étapes diverses et sur des périodes longues et laborieuses, nous parlons alors du phénomène de mortalité des pme, Par conséquent notre étude s'articule autour de la recherche des raisons de disparition de ces entreprises et nous essayerons de dépasser de l'hypothèse principale stipulant que le manque de financement est la principale cause d'échec entrepreneurial ; vers d'autres hypothèses en avançant d'autres facteurs d'échecs tels que le manque de compétences du porteur de projet avec les effets qui sont en étroite liaison avec leur environnement intérieur et celui de son activité extérieure.

En conclusion, nous sommes parvenus à la vérité selon laquelle les PME éprouvent un ensemble de difficultés qui menacent leur existence et entravent leur développement et à la tête de ces difficultés le peu d'efficacité du système de financement et son inadéquation avec les besoins de ces entreprises en l'absence d'une prise en charge globale en même temps que la faiblesse des capacités des propriétaires et l'agressivité du climat d'affaires.

Mots clés

Entreprise, Petite, Moyenne, Financement, Efficacité, Facteurs de disparition, Algérie.



شكر وعرفان

أحمد المولى عز وجل حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على سعة عطائه وكرم فضله وجوده على تيسير إتمام هذا العمل وأسئله أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير والاحترام اعترافا بالود وحفظا للجميل إلى الأستاذ الفاضل "الدكتور قاسمي شاكِر" على ملاحظاته الوجيهة ونصائحه القيمة في سبيل إتمام وإثراء هذا العمل.

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني	1-1
19	مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2-1
21	دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3-1
24	الصفات الشخصية لصاحب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4-1
33	التمويل من منظور الفعالية والكفاءة	1-2
34	الفرق بين التمويل الفعال والتمويل الكفاء	2-2
36	محددات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3-2
41	الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4-2
61	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2001 - 2017	1-3
62	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية	2-3
63	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر من 2004 إلى غاية 2017-06-30	3-3
65	معدلات تزايد تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط من 2010 إلى نهاية السداسي الأول من 2017	4-3
67	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل من 2003 إلى 2017-06-30	5-3
68	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	6-3
69	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة من 2001-2015	7-3
72	عراقيل تواجه التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر	8-3
75	هيئات وهياكل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	9-3
85	مخطط الدراسة الميدانية	1-4
88	محتوى استبيان الدراسة الميدانية	2-4
91	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	3-4
92	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	4-4
92	توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة الإدارية	5-4
93	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	6-4

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
08	تصنيف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1-1
08	تصنيف المؤسسات في الهند	2-1
10	تصنيف المؤسسات حسب الاتحاد الأوروبي	3-1
11	تصنيف المؤسسات حسب التشريع الجزائري	4-1
16	حوافز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5-1
50	مزايا وعيوب الصيغ التمويلية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1-2
59	إجراءات تجسيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	1-3
65	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول من 2017	2-3
76	حصيلة الدعم والتمويل المقدمة من قبل وكالة ANSEJ إلى غاية السداسي الأول من 2017	3-3
77	حصيلة القروض الممنوحة من قبل وكالة ANGEM إلى غاية 30-06-2017	4-3
78	الضمانات الممنوحة من قبل FGAR حسب عروض وشهادات الضمان من 2004 إلى 30-06-2017	5-3
79	حصيلة CNAC إلى غاية 30-06-2017	6-3
90	توزيع مفردات الدراسة حسب عدد المستجوبين في كل مؤسسة	1-4
91	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	2-4
92	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	3-4
92	توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة الإدارية	4-4
93	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	5-4
94	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	6-4

الصفحة	المحتوى
I	الملخص باللغة العربية
II	الملخص باللغة الفرنسية
III	الإهداء
IV	شكر وعرفان
V	فهرس الأشكال
VII	فهرس الجداول
أ- ل	مقدمة.....
27-01	الفصل الأول: مقارنة نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" التنظيم، التصنيف، الخصائص".....
03	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
11	المطلب الثاني: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
13	المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
15	المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الأهمية، مراحل ومتطلبات الإنشاء".....
15	المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها.....
21	المطلب الثاني: مراحل تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
23	المطلب الثالث: متطلبات إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
27	خلاصة الفصل.....
54-28	الفصل الثاني: ميكانيزمات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
29	تمهيد.....
30	المبحث الأول: ماهية التمويل.....
30	المطلب الأول: مفهوم التمويل وفعاليته.....
35	المطلب الثاني: أهمية و محددات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
38	المطلب الثالث: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
42	المبحث الثاني: البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
42	المطلب الأول: صيغ التمويل الكلاسيكية.....

45	المطلب الثاني: صيغ التمويل المستحدثة الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
50	المطلب الثالث: تقييم صيغ تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
54	خلاصة الفصل.....
81-55	الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
56	تمهيد.....
57	المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "مسح شامل".....
57	المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
60	المطلب الثاني: مسح رقمي للتطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
67	المطلب الثالث: الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....
70	المبحث الثاني: الأساليب المتبعة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
70	المطلب الأول: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
71	المطلب الثاني: أساليب مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.....
74	المطلب الثالث: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
81	خلاصة الفصل.....
110-82	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.....
83	تمهيد.....
84	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.....
84	المطلب الأول: شرح محتوى الدراسة الميدانية.....
87	المطلب الثاني: آليات المعالجة.....
90	المطلب الثالث: تحليل البيانات الأولية المتعلقة بعينة الدراسة.....
95	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.....
95	المطلب الأول: تحليل بيانات المحور الأول والمحور الثاني.....
102	المطلب الثاني: تحليل بيانات المحور الثالث والمحور الرابع.....
107	المطلب الثالث: تحليل بيانات المحور الخامس.....
110	خلاصة الفصل.....
111	خاتمة.....
118	قائمة المراجع.....
129	الملاحق.....



تعرف الساحة الاقتصادية اليوم سلسلة من التغيرات التي لم يسبق لها مثيل، هذه التغيرات التي تمثل فيها العولمة والشراكة الدولية والإقليمية فضلا عن تحرير الأسواق واشتداد المنافسة أهم مؤشراتهما والتي جعلت من المرحلة الحالية تحمل في ثناياها تغييرات جذرية في كنف بيئة تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار واللايقين الأمر الذي أدى إلى تغيير كثير من المعطيات سواء على المستوى الكلي (أي تغير البيئة الاقتصادية) أو على المستوى الجزئي (أي تغير استراتيجيات المؤسسة) كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في مجالات الاستثمار وغزو الأسواق وهو الأمر الذي ساهم بدوره في بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين انتشر الاعتماد عليها في جل دول العالم بصورة مطردة من يوم لآخر بحيث صار هذا النوع من المؤسسات بمثابة البديل الأمثل والأكثر عملية للبنى الهيكلية الضخمة والتي تتجسد في صورة مؤسسات كبرى والتي كانت منذ زمن ليس ببعيد سببا رئيسيا في انهيار معدلات النمو الاقتصادي للعديد من الدول وذلك بالنظر لما تتمتع به هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص مميزة تنفرد بها عن غيرها من المؤسسات وتجعل منها الأداة الأكثر حركية ومرونة وقابلية للتأقلم السريع مع مختلف التحولات الاقتصادية.

أما على الصعيد المحلي، فقد أولت الجزائر أهمية معتبرة لهذا القطاع وذلك من خلال توفير كل الظروف المساعدة على قيام هذه المؤسسات بهدف تطويرها وترقيتها تحقيقا للدور المنوط بها على أكمل وجه، أين عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حركة واسعة من الإصلاحات والتعديلات القانونية والتشريعية المتعلقة بالاستثمارات المحلية والأجنبية إلا أن ذلك لم يتحقق إلا مؤخرا أين لم يتم التوسع كثيرا في هذا الميدان نتيجة للخيار الاقتصادي الذي اتبعته الدولة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال وذلك بتوجيهها نحو إنشاء مؤسسات كبرى كقاطرة للنمو إلا أن ذلك لم يكن مجديا في نهاية المطاف، وكنتيحة مباشرة لهذه الوضعية الحرجة باشرت الدولة الجزائرية سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتي تمثل رغبة أكبر في التحرر الاقتصادي حيث برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة محورية في عملية الإقلاع الاقتصادي التي تستهدفها الدولة لاسيما في ظل صعوبة تقويم القطاع العمومي والذي وصلت فيه العديد من المؤسسات الكبرى إلى أقصى درجات التدهور، وعليه فقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا بتحقيق زيادة معتبرة في عدد المؤسسات المنشأة من سنة لأخرى، إلا أن هذا الارتفاع النسبي في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يعتبر مؤشرا كافيا للحكم بفعالية الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية ونجاحاتها، ذلك أن تعدد هذه المؤسسات لا يكون بالضرورة ذو انعكاس إيجابي على الاقتصاد الوطني وخصوصا إذا كانت تعاني من عدة مشاكل وتواجه جملة من العراقيل التي تحول دون أدائها للدور المنوط بها ما ينعكس سلبا على كفاءة هذا الأداء ويؤدي إلى التعثر والفشل وهو الأمر الذي يجعل منها عائقا اقتصاديا بدل أن تكون محركا أو دافعا للاقتصاد ككل، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذه المؤسسات أصبحت في مرمى الأحداث المتسارعة وما ينجم عن ذلك من عوائق وعراقيل تهدد كيانها وتواجهها الحالي

والمستقبلي لاسيما في ظل هشاشة وضعف تمركزها في النسيج الاقتصادي الوطني، ولقد أثبتت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية التي أجريت في عديد الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء أن التمويل هو العائق الأساسي والمحدد الرئيسي لبقاء هذه المؤسسات واستمرارها بل وتطورها أيضا وذلك بالنظر للدور الفعال الذي يلعبه في دعم تنافسيتها محليا ودوليا لاسيما وأن عددا كبيرا من هذه المؤسسات يختفي ويتلاشى في المراحل الأولى من نشأته بسبب صعوبة الحصول على التمويل الملائم في الوقت المناسب.

ومما سبق يمكن القول أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بات الشغل الشاغل لأصحابها من جهة ومختلف السلطات المشرفة عليها من جهة ثانية ذلك أننا نقف أمام حقيقة مفادها أن وجود التمويل في حياة هذه المؤسسات يضمن وجود العديد من الوسائل الأخرى سواء أكانت مادية أو بشرية وأن غيابه يؤدي إلى زوال هذه الوسائل بل زوال الاستثمار في حد ذاته في كثير من الأحيان، إلا أنه لا يمكننا الوقوف عند هذا الطرح فقط وذلك بالرغم من أننا نؤيده في كثير من زواياه إلا أن إسقاط فحواه على واقع الاقتصاد الجزائري يجعلنا نتساءل عن أسباب تلاشي العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم مما توفره الدولة من وسائل دعم وتمويل وذلك في ظل القدرات المالية الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على العديد من المشاكل الأخرى التي من شأنها إعاقة بقاء هذه المؤسسات واستمرارها من جهة مع التقليل من فعالية الأموال التي تحصل عليها من جهة ثانية، أين انطلقنا من فكرة رئيسية مفادها أن هذا النوع الخاص من المؤسسات ينشط في ظل محيط تكتنفه جملة من المخاطر المتنوعة مع ارتفاع حالات عدم التأكد والغموض الذي يلف نشاطها في كثير من الأحيان منها ما يتعلق ببيئتها الداخلية كالصعوبات المتعلقة بنقص مهارات وخبرات المسيرين مع الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي أو حتى ضعف وعدم فعالية أنظمتها الإدارية، ومنها ما هو مرتبط بالبيئة الخارجية كالمسائل التشريعية والجبائية أو حتى اشتداد المنافسة ما بين العديد من الوحدات الناشطة والمتمركزة في نفس القطاعات والأنشطة تقريبا.

وبالتالي فإن مسألة ضمان النجاح وتحقيق التطور والاستمرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يعد بالأمر السهل بتاتا بل أصبح يتطلب ضرورة إيجاد طرق ووسائل أكثر فعالية وضمانا في التعامل مع مختلف المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها هذه المؤسسات لذلك وجب وضع خطة وطنية شاملة ومتكاملة تعنى بالدرجة الأولى بالمحافظة على النسيج المؤسساتي بصفة عامة مع وقف النزيف الحاد الذي تتعرض له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة ومن ثمة تحديد أو انتهاز العديد من الآليات والسبل التي تعنى بتطوير هذا القطاع وذلك من خلال اتباع سياسة تمويلية فعالة لا تهتم فقط برصد الموارد المالية وتوفيرها بل تمس كل الجهود التي تسخر لهذا القطاع سواء على الصعيد المادي، القانوني، التقني وحتى النفسي وذلك بغية تدعيم قدرات هذه المؤسسات.

■ إشكالية الدراسة

ومن خلال الطرح السابق تبلور لنا معالم إشكالية دراستنا والتي يمكن أن نجسدها في التساؤل الرئيسي التالي:
ما مدى فعالية وملاءمة المنظومة التمويلية الجزائرية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما علاقتها بتنامي ظاهرة التلاشي التي يعرفها هذا القطاع في السنوات الأخيرة؟
وللإجابة على هذه الإشكالية نقدم التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى قدرة المنظومة التمويلية الجزائرية على توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ماهي أشكال الدعم التي يتحصل عليها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما مدى فعالية تطبيقها؟
3. ما مدى كفاءة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسيير شؤون مؤسساتهم وما مدى قدرتهم على مواجهة صعوبات البيئة المتغيرة؟
4. ماهي انعكاسات البيئة والمحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على أدائها وقدرتها على البقاء والاستمرار؟
5. هل يخضع تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى معايير محددة فيما يخص الانتقاء والرقابة؟

■ فرضيات الدراسة

للإجابة على مختلف هذه التساؤلات نقدم الفرضيات التالية:

1. تعد المنظومة التمويلية الجزائرية منظومة غير قادرة على توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفعالية والكفاءة المطلوبين.
2. تعدد أشكال الدعم التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولكنها تفتقر للفعالية الكافية لتلبية احتياجات هذه المؤسسات بما يضمن استمرارها وتطورها.
3. يفتقر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المهارات الإدارية اللازمة لتسيير شؤون مؤسساتهم ما يؤدي إلى تلاشي العديد منها بالرغم من حصولها على التمويل والدعم اللازمين.
4. تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل بيئة داخلية و محيط خارجي شديدي التعقيد وكثيري الضغوطات ما يؤدي لفشل العديد منها.
5. تنتهج مختلف الجهات المكلفة بتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سياسات غير ملائمة ومعايير غير مجدية في انتقاء ومراقبة هذا الصنف من المؤسسات ما يؤدي لفشلها السريع.

■ أهمية الدراسة

إن الاهتمام المتزايد الذي تحظى به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي من شأنه إبراز الأهمية العلمية والعملية لدراسة مثل هذا النوع من الموضوعات.

- فبالنسبة للأهمية العلمية (أو النظرية) فتكمن في تعميق الإطار النظري والمفاهيمي من خلال تسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة مع إبراز المكانة المرموقة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل وتيرة متسارعة من المستجدات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي.

- في حين أن الأهمية العملية (أو التطبيقية) تتجسد في أن هذه الدراسة سوف تمكن من رصد مختلف المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة مراحل حياتها، بالإضافة إلى التعرض والتعرف على الواقع الحالي لهذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري، فضلا على أن هذه الدراسة تسمح لنا بالخروج بأفكار واقتراحات عملية يمكن الاستفادة منها فيما يخص كيفية المحافظة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة وضمان استمرارها مع دعم تطورها في ظل بيئة أعمال غير مستقرة وذلك بالتغلب على أهم العراقيل التي يمكن أن تواجهها.

■ أهداف الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عدة نقاط أهمها:

- رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع محاولة تقييم فعاليتها.

- التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وطرق تمويلها بهدف تقييم قدرة النظام المالي الجزائري على تلبية احتياجات هذا النوع من المؤسسات.

- توجيه أصحاب القرار على جميع المستويات وخصوصا البنوك التجارية نحو زيادة الاهتمام بهذا القطاع الحساس في الجزائر.

- تسليط الضوء على إشكالية التمويل وانعكاساتها على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار والبقاء في ظل تفاعلها مع العديد من المشكلات والعوامل الأخرى.

■ مبررات اختيار الموضوع

لكل عمل أو بحث علمي أسباب ومبررات تقف وراء اختياره والتعمق في دراسته، ولعل أهم الأسباب الرئيسية التي قادتنا لاختيار هذا الموضوع وجعله محورا للدراسة تنبثق من:

- الدور البارز الذي باتت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على صعيد تحقيق التنمية على شتى النواحي والأصعدة الأمر الذي يستوجب الاهتمام المتزايد بهذا القطاع.

- محاولة البحث في أسباب تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك من خلال الانطلاق من فكرة رئيسية جرت فيها العديد من الأبحاث والدراسات ألا وهي "إشكالية التمويل" وذلك في محاولة للوقوف على حجم هذه الظاهرة وأسبابها الحقيقية.

- توسعة السوق الجزائرية وتحريها وانتشار المنافسة الأجنبية الأمر الذي يتطلب ترقية وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشتى الطرق والوسائل بما يضمن لهذا القطاع البقاء والنضج والاستمرارية.

■ منهجية الدراسة

إن أهمية الموضوع وطبيعة المعلومات المتوفرة فيه تتطلب العمل وفق مناهج معينة بحيث تتناسب مع كل جزء من أجزائه من جهة والأهداف التي تم رصدتها من جهة ثانية وذلك في محاولة للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس في مجملها إشكالية دراستنا بالإضافة إلى محاولة اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه لذلك فقد تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** والذي استخدم لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

- **المنهج التاريخي:** تم الاعتماد عليه لتتبع التطورات التاريخية التي مرت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومالها من امتدادات وانعكاسات في الحاضر والمستقبل.

- **المنهج التحليلي:** برز هذا المنهج من خلال الاعتماد على أداة رئيسية في تبيان خبايا مختلف الإحصائيات التي تم استعراضها ومعالجتها من خلال دراستنا هذه.

- **منهج دراسة الحالة:** والذي اعتمدنا عليه من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الوكالات البنكية وأجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

■ الدراسات السابقة

■ **الدراسة الأولى:** حليلة الحاج علي. (2009-208). "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة: دراسة حالة ولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

تناولت هذه الدراسة موضوع: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة وذلك من خلال دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصغيرة على مستوى ولاية قسنطينة، حيث عملت الباحثة من خلال دراستها هذه على رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى توضيح مختلف الشروط المفروضة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لقبول تمويل هذا الصنف من المؤسسات وذلك من خلال التركيز على تكلفة شتى وسائل التمويل المتاحة على اعتبار أن تكلفة التمويل تعد العامل الأهم في تحديد الهيكل المالي للمؤسسة الصغيرة ولذلك فقد

عملت الباحثة كذلك على تقديم جملة من النظريات والمداخل المفسرة لطبيعة العلاقة بين الهيكل المالي وحجم المؤسسة، وإتمام متطلبات هذه الدراسة فقد تم الاعتماد المنهج الوصفي لعرض وتحليل مختلف المعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة بالإضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي بغرض تحليل النتائج المتعلقة بالجانب الإحصائي.

وقد توصلت الباحثة في دراستها إلى جملة من النتائج ولعل أبرزها الآتي ذكره:

- الهيكل المالي للمؤسسة الصغيرة لا يعكس فقط طبيعة النظام المالي والعوامل المؤثرة على سوق رأس المال بل أنه يعبر عن تفضيلات المسيرين لمصادر التمويل التي يمكن استخدامها لتوفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المؤسسة، حيث يفضلون الاعتماد على مصادر تمويل أكثر مرونة تفرض شروطا وإجراءات إدارية أقل وعلى هذا الأساس فهم يعتمدون على مصادر تمويل معينة دون غيرها.

- يرجع مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة في الدول النامية في المقام الأول إلى عدم تطور النظام المالي بها بحيث يفترق إلى أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل، التمويل بالاستئجار، رأس المال المخاطر وغيرها من مصادر التمويل الحديثة، والجزائر كغيرها من الدول النامية تملك نظاما ماليا غير متطور ولا يوفر مصادر تمويل تتلاءم واحتياجات المؤسسات الصغيرة.

وقد أوصت الباحثة في ختام دراستها بالعديد من النقاط ولعل أبرزها ما يلي:

- ضرورة إجراء دراسات ميدانية أكثر شمولا للوقوف على معوقات التطوير وسبل تنمية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- تطوير وسائل تقييم طلبات القروض داخل البنوك من خلال خلق وتطوير شركات التقييم.

■ الدراسة الثانية: ياسين العايب. (2010-2011). "إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

تناولت هذه الدراسة موضوع: إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة مناهج أساسية وهي كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وكذلك المنهج التحليلي، حيث تطرق الباحث من خلال دراسته هذه إلى محاولة تحديد جوهر مشكل التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهل يكمن ذلك في خصوصيتها المالية أم في محيطها الخارجي، حيث تم الاعتماد على مختلف المداخل والنظريات المفسرة لهيكل تمويل المؤسسة الاقتصادية ومختلف المشاكل والصعوبات المرتبطة به، ثم انتقل إلى تحديد مختلف المراحل التي مرت بها المؤسسة الجزائرية من اصلاحات

وتدابير بالإضافة إلى تفسير مختلف محددات التمويل في الجزائر للخروج في الأخير بأفضل نموذج للتمويل والذي يخدم مصلحة المؤسسة.

ولقد توصل الباحث في ختام هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- ضعف هيكل الاستدانة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يعبر عن ضغوطات الدخول إلى سوق التمويل من جهة وضعف التوسع في نشاط المؤسسة الذي يفرض الانفتاح على المصادر الخارجية للتمويل من جهة ثانية.

- إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ناتجة عن هشاشة خصائصها التي تساعدها في الحصول على التمويل من المصادر الحالية في الجزائر وخاصة البنوك التجارية حيث تظهر هذه الأخيرة غير متخصصة في معالجة المخاطر الناتجة عن خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه عدم تماثل المعلومات ومختلف المخاطر.

ليوصي الباحث في نهاية دراسته بعدة توصيات وقد كان من بينها ما يلي:

- العمل على ترشيد سبل الدعم الفني والمالي بما يخدم تكثيف التطور التكنولوجي والابداعي مع التركيز على دعم قطاع الأبحاث التقنية.

- نقل تجارب بعض الدول كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بإنشاء الأسواق المالية للقيم الصغيرة وذلك لما تتميز به من قدرة عالية على توسيع نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل سوق القيم المنقولة.

■ الدراسة الثالثة: شهرزاد برجوي. (2011-2012). "إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

لقد عاجلت هذه الدراسة موضوع: إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عملت الباحثة من خلال دراستها هذه على إبراز الأهمية الاستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وذلك بغرض توجيه أصحاب القرار وخاصة البنوك التجارية إلى ضرورة زيادة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لذلك عملت الباحثة على تقييم مساهمة جميع مصادر التمويل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تم التركيز على البنوك بصفة خاصة وطبيعة العلاقة التشديدية التي تربطها بهذه المؤسسات وذلك في محاولة لاستخلاص أهم المشاكل التمويلية التي تواجه هذه الأخيرة وذلك من خلال البحث في الميدان على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم، لذلك فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لجمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكانة الاستراتيجية لهذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى استخدام

منهج دراسة الحالة لدراسة وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة.

أما عن النتائج التي خلصت إليها الباحثة في ختام دراستها فقد كان من بينها الآتي ذكره:

- تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري مجموعة من العراقيل التي تحول دون تنميتها وترقية هذا القطاع.

- يعتبر مشكل التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري نظرا لإحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذه المؤسسات.

أما عن التوصيات التي قدمتها الباحثة فقد كان أبرزها الآتي ذكره:

- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدعومة في مرحلة أولى من طرف الدولة.
- تقديم مزايا وحوافز لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل أدائها ورفع عددها وترقيتها لاكتساب ميزة تنافسية كشرط لازم.

■ الدراسة الرابعة: حياة بن حراث. (2012-2013). "سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع أبي بكر بلقايد، تلمسان.

تناولت الباحثة في دراستها موضوع: سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد عرفت الباحثة من خلال دراستها هذه بمختلف آليات الدعم والتمويل المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية وذلك في محاولة لتقييم نتائجها بهدف التعرف على أهم التطورات الرئيسية الحاصلة على مستوى حجمها ومساهمتها ومختلف العقبات التي تواجهها وآليات التغلب عليها، ولأجل ذلك فقد تم إبراز أهم العناصر المكونة لسياسات التمويل التي يمكن أن توجه لهذه المؤسسات، كما لم تهمل الباحثة عرض بعض التجارب الدولية المتنوعة والتي سعت من خلالها إلى استخلاص أبرز النتائج التي يمكن أن تستفيد منها التجربة الجزائرية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللوصول إلى كل ذلك فقد تم استخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وكذلك المنهج الاستقرائي بما يتناسب مع كل جزء من أجزاء هذه الدراسة.

أما عن النتائج التي تم التوصل إليها من طرف الباحثة فقد انتقينا بعضها ولقد تمثلت في ما يلي:

- تختلف سياسات وبرامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة من دولة لأخرى سواء أكانت متقدمة أم نامية وذلك حسب إمكانياتها ومدى حاجتها لتوفير هذه الإجراءات الداعمة، لكن هدفها واضح وواحد وهو ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في الاقتصاد والمجتمع.

- مقارنة مع التجارب الدولية يمكن القول أن ما قدمته السلطات العمومية الجزائرية من دعم وتحفيزات ومساعدات مالية خلال السنوات الأخيرة مهم جدا ولكنه غير كافي ولا يلبي كل متطلبات الراغبين في إنشاء مؤسسات أو القيام بمشروع، ولا تزال لحد الساعة تبادر في ذلك للنهوض بهذا القطاع الحيوي لكن هذا النجاح يقابله مجموعة من النقائص منها عدم تخصيص مؤسسات مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل باقي الدول.

في حين أوصت الباحثة ب:

- ضرورة نشر ثقافة الاستثمار والمقاولة لتشجيع العمل لدى الشباب بمختلف مستوياتهم وكفاءاتهم من أجل خلق مؤسسات هدفها تقليص معدل البطالة والعمل على خدمة الاقتصاد الوطني لرفع المستوى الاجتماعي.

- تفعيل دور حاضنات الأعمال ودعمها وتدريب العاملين عليها من أجل خلق مؤسسات رائدة وقادرة على المنافسة مستقبلا.

■ هيكل الدراسة

للوصول إلى دراسة علمية محكمة تحيط بكل جوانب الموضوع وعلى ضوء الفرضيات الموضوعية والأهداف المراد بلوغها من هذه الدراسة فقد تم معالجة هذا الموضوع على النحو التالي:

أولا وقبل كل شيء نستهل دراستنا هذه بمقدمة أو مدخل عام حول الموضوع حيث تم من خلالها إبراز الخطوط العريضة التي يدور حولها موضوعنا فضلا على طرح الإشكالية وهي عبارة عن تساؤل جوهري تدور حوله معالم هذه الدراسة، وبالتالي فإنه لمعالجة هذه الإشكالية بصفة خاصة والإحاطة بكل جوانب الموضوع بصفة عامة فقد تم تقسيم هذا العمل إلى أربعة فصول رئيسية نبين محتواها من خلال ما يلي:

الفصل الأول: مقارنة نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تناولنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الفصل من نواحي عدة وجوانب متعددة ولذلك فقد تم تجزئة هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين أين تم التطرق في المبحث الأول إلى العوامل التي تقف وراء صعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقديم أهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في صياغة تعريف لهذه المؤسسات فضلا عن تقديم بعض التعريفات المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء أكانت لدول أو منظمات مع الوقوف عند تعريف المشرع الجزائري، ثم تم التعرض إلى الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات لنختتم هذا المبحث بعرض أهم التصنيفات وأبرز الأشكال التي يمكن أن يتخذها هذا النوع من المؤسسات.

أما المبحث الثاني فقد تعرض إلى أهم النقاط التي تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى التعرض إلى أهم مقومات تميز ونجاح هذه المؤسسات، لنخلص في الختام إلى

التعرف على مختلف المراحل التي يمر بها تأسيس وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الاحتياجات المتولدة عن ذلك.

الفصل الثاني: ميكانزمات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تم تخصيص هذا الفصل لعرض مختلف صيغ التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أين تم التطرق في المبحث الأول إلى تبيان ماهية التمويل وأهميته في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبراز أهم العوامل المحددة له بالإضافة إلى عرض مختلف الاحتياجات التمويلية لهذا النوع من المؤسسات خلال مراحل حياتها المتعددة. أما المبحث الثاني فقد عالجنا فيه مختلف البدائل التمويلية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء أكانت تقليدية أم حديثة، لنصل في ختام هذا المبحث إلى عرض تقويمي بنوع من المقارنة بين مختلف هذه الصيغ للوصول إلى أكثرها فعالية وكفاءة في سد احتياجات هذه المؤسسات.

الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عمدنا من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني وذلك من خلال عرض واقعها في الجزائر وذلك بتتبع مراحل تطورها التاريخية من جهة والتطور الحاصل على مستوى تعدادها من جهة ثانية، لنصل في نهاية هذا المبحث الأول إلى عرض دور هذا النوع من المؤسسات ووزنه بالنسبة للاقتصاد الجزائري على نواحي عدة وأصعدة مختلفة.

في حين أن المبحث الثاني تم تخصيصه لتتبع واقع تمويل هذه المؤسسات في الجزائر وذلك من خلال عرض مختلف الآليات والوسائل المسخرة لذلك مع محاولة تقييمها نظريا وإحصائيا.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

بهدف جعل دراستنا أكثر واقعية فقد قمنا بدراسة ميدانية على المستوى المحلي - أي على مستوى ولاية الطارف - حيث تم استهداف عينة من الوكالات البنكية وأجهزة دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستعانة بدراسة قائمة على استخدام أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وذلك في محاولة للتعرف على أهم المشاكل التي تتعرض لها هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لنصل في نهاية هذه الدراسة إلى تقديم خاتمة أو حوصلة عامة للموضوع والتي تتضمن أهم النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها من طرف الطالبة بالإضافة إلى تقديم جملة من التوصيات المستخلصة من نتائج الدراسة وذلك في محاولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع محاولة القضاء على مختلف المشاكل والعراقيل التي تواجهها سواء على الصعيد المالي أو أصعدة أخرى مختلفة، ثم تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها كأفاق للدراسة وكبداية لأعمال أخرى جديدة.

■ مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لعل أهم ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة هو انفرادها في مجال بحثها الميداني وذلك من خلال جمعها بين مؤسسات تمويلية بحتة-بنوك- ومؤسسات مخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للبحث في الأطروحة التي مفادها وجود جملة من العوامل التي تؤدي إلى تلاشي هذه المؤسسات والتقليل من فعاليتها عن طريق ارتباطها الوثيق بعامل التمويل وذلك على خلاف الدراسات الأخرى التي حرصت على اسناد هذا المشكل بالدرجة الأولى إما إلى نقص الموارد المالية أو قلة مصادرها المتاحة متجاهلة في ذلك جملة من العوامل والمؤثرات الأخرى والتي ترتبط ارتباطا وثيقا إما بالخصائص الداخلية لهذه المؤسسات أو بمحيطها الخارجي والتي تعمل على تدنية فعالية العملية التمويلية وكفاءتها في سد احتياجات هذه الأخيرة في كثير من الأحيان.

الفصل الأول

مقاربة نظرية حول المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

على ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوماً بعد يوم في معظم اقتصاديات دول العالم -سواء من طرف الحكومات، المنظمات الدولية وحتى الباحثين الاقتصاديين- إدراكاً منهم بالدور المحوري الذي تقوم به هذه المؤسسات في شتى الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية والتي عملت ولا زالت تعمل على توفير وتهيئة الظروف المناسبة لعملها ونجاحها تحقيقاً للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالاعتماد على قدرة هذه الأخيرة وقوة الدور الذي تقوم به في ظل تحديات العالم الحالية - كالعولمة والمنافسة- وذلك بالنظر للخصائص المميزة لها والتي تجعلها أكثر قابلية للتأقلم في مختلف هذه الاقتصاديات مهما اختلفت درجة نموها والإمكانيات المتوفرة لديها.

ولإثراء هذا الموضوع فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك كما يلي:

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التنظيم، التصنيف، الخصائص.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الأهمية، مراحل ومتطلبات الإنشاء.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التنظيم، التصنيف، الخصائص

إن تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى يحظى بإقبال شديد من طرف الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها وترقيتها وذلك بالنظر لل صعوبات البالغة والتي تكمن في عدم وجود اتفاق مسبق حول تحديد تعريف موحد لها من قبل العديد من الدول والمنظمات، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى تنوع مجالات عملها وأنشطتها من جهة، مع تعدد الخصائص المميزة لها وبالتالي تزايد أهميتها وتعظيم الدور الذي تؤديه من جهة ثانية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن ذلك يحتم علينا المرور بالخطوات التالية:

الفرع الأول: صعوبات ضبط تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أثار تحديد مفهوم دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في أوساط الفكر الاقتصادي وبين المهتمين بأمر هذه المؤسسات، فمن الصعوبة بما كان وضع تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية وهذا باعتراف العديد من الباحثين ومسيري الهيئات والمنظمات الدولية¹ الذين اجتهدوا في إعطاء تعاريف لهذه الأخيرة كل حسب المحددات والمعايير التي يراها مناسبة، الأمر الذي انعكس بالضرورة على تعقد هذا المفهوم وزيادة غموضه وإثارته للعديد من التساؤلات في الأوساط الدولية.² ومن خلال ما سبق يتأكد لنا وجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون وجود تعريف موحد، جامع ودقيق لهذه المؤسسات والتي نوجزها فيما يلي:³

أولا: عوامل اقتصادية

لعل أبرز العوامل الاقتصادية التي تصعب من عملية تحديد تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:

✓ اختلاف مستويات النمو

إن التطور اللامتكافئ الذي تشهده مختلف دول العالم والتفاوت في درجة نموها أدى إلى انقسامها إلى مجموعات متباينة، أين يتم التمييز بين دول متقدمة وأخرى نامية، لينعكس هذا التفاوت في اختلاف هياكلها الاقتصادية من

¹ - شهزاد برجى. (2012). "إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، ص: 17.

² - هشام بن عزة. (2012). "دور القرض التجاري Leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص: 03.

³ - يوسف حميدي. (2008). "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص - ص: 65-67.

وحدات ومؤسسات، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي بلد صناعي متقدم قد تعتبر كبيرة في أي بلد نامي أو سائر في طريق النمو، ضف إلى ذلك فإن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نطلق عليه مؤسسة كبيرة حاليا قد تصبح مؤسسة متوسطة أو صغيرة في فترة لاحقة، وهذا ما يؤدي إلى نتيجة مفادها -حسب هذه النظرة- عدم وجود تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ تنوع الأنشطة الاقتصادية

يغير تنوع الأنشطة الاقتصادية في أحجام المؤسسات من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة مثلا غير تلك الناشطة في المجال التجاري¹ حيث نجد المؤسسات الصناعية بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة لإقامة الاستثمارات والتوسع فيها في ظل يد عاملة كثيفة وعلى قدر عال من التخصص والتأهيل، مع ضرورة وجود هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا ضمانا للتوزيع الدقيق للمهام والمسؤوليات، وهو الأمر الذي لا يطرح على مستوى المؤسسات التجارية أو الخدمائية بنفس الدرجة على الأقل.

✓ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

تختلف الأنشطة الاقتصادية وتتعدد فروعها، إذ أن النشاط التجاري مثلا ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، كما يمتد إلى تجارة داخلية وأخرى خارجية، في حين نجد النشاط الصناعي بدوره هو الآخر ينقسم إلى فروع عديدة ما بين صناعات استخراجية، تحويلية، غذائية... وغيرها الكثير، وبالتالي تختلف كل مؤسسة حسب النشاط أو الفرع الذي تنتمي إليه، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية مثلا قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعات الغذائية.

ثانيا: عوامل تقنية

يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج ما بين المؤسسات، فكلما كانت هذه الأخيرة أكثر قابلية للاندماج بالشكل الذي يوحد من عملياتها ويركزها في مصنع واحد فإن ذلك يوجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات فإن ذلك يتيح فرصة لظهور المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.

ثالثا: العامل السياسي

يلعب العامل السياسي دورا بارزا في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدودها وذلك من خلال التمييز بين هذه المؤسسات وذلك حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية، ويبرز ذلك من خلال

¹-رشيد حامي.(2012). "أثر تغير معدل الفائدة على أداء المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص:120.

مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بهذا القطاع ومختلف المساعدات المقدمة له لمواجهة مختلف الصعوبات التي يمكن أن تواجهه.

رابعاً: عوامل أخرى

يمكن أن تبرز جملة هذه العوامل أساساً في إشكالية تحديد معايير موحدة يتم على أساسها التفريق بين مختلف المؤسسات وحجمها، إذ تعتمد بعض الدول في تعريفها على معيار العمالة، أما البعض الآخر فيقتصر على معيار رقم الأعمال وغيرها من المعايير التي تختلف باختلاف الدول، كما تجدر الإشارة إلى استحالة إيجاد تعريف دقيق لاسيما في الدول النامية وذلك في ظل كثرة المنشآت العاملة في القطاعات غير الرسمية والتي تشكل في مجملها خلايا اقتصادية لها خصوصية الاستعمال الضعيف لليد العاملة، كالمؤسسات العائلية الناشطة خارج نطاق قوانين الدولة، وبالتالي يعتبر القطاع الموازي من بين أهم الأسباب التي أدت إلى خلط المفاهيم مصعباً بذلك تحديد تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹

الفرع الثاني: معايير تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعاً للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها هذه الأخيرة، لهذا فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لعوامل البيئة التي نشأت فيها هذه المؤسسات لاسيما الاقتصادية منها، لهذا فقد تم وضع العديد من المعايير منها ما هو كمي والآخر كيفي والتي تهدف في مجملها إلى تحديد تعريف شامل لهذه المؤسسات.²

أولاً- المعايير الكمية

تنقسم المعايير الكمية بدورها إلى مجموعتين وهما:

أ- المجموعة الأولى: مؤشرات تقنية واقتصادية: وتضم هذه المجموعة المعايير التالية:

عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب الهيكلي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة.

ب- المجموعة الثانية: مؤشرات نقدية: ويندرج ضمن هذه المجموعة كل من:

رأس المال المستثمر، رقم الأعمال.

ولعل أكثر هذه المعايير استخداماً نجد:

✓ **معييار عدد العمال:** يعتبر معيار عدد العمال من المعايير الأساسية والأكثر استخداماً في التمييز بين حجم المؤسسات وذلك نظراً لسهولة جمع البيانات المتعلقة بحجم العمالة، وبالرغم من ذلك فلا يوجد اتفاق عام حول عدد

¹ - هشام بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 6، 7.

² - عبد الله خبابة (2013). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، دط، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص: 13.

هؤلاء العمال الواجب توافرهم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يختلف من دولة لأخرى، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال، فهناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة مقابل توظيفها عددا قليلا من العمال ولكنها لا تعتبر من قبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعكس صحيح.¹

✓ **مقياس رأس المال:** يعد هذا المقياس أحد أهم المعايير المستعملة في تحديد حجم المؤسسة والطاقة الانتاجية، إلا أن استعماله يختلف من بلد لآخر ومن قطاع إلى الثاني وذلك نظرا لعدم توازنه الأمر الذي يجعله غير كافي لتحديد الحجم، لذلك يفضل استعماله مع مقياس آخر لتفادي أي مشكلة.²

✓ **مقياس رقم الأعمال:** يعتبر هذا المقياس من أصدق المعايير المعبرة عن مستوى نشاط المشروع وقدرته التنافسية، ويعد كذلك من أهم المعايير الحديثة في تصنيف المؤسسات، ويستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إلا أن عدم ثباته وتذبذبه من الحين للآخر لا يجعله كافيًا في تحديد حجم المؤسسة، لذلك يوصى بعدم استخدامه لوحده كمعيار لتعريف المؤسسات أو تصنيفها.³

ثانيا- المعايير الكيفية

على الرغم من استخدام الطرق والوسائل المعتمدة على البعد الكمي لفهم ما يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأداة الاقتصادية لا يتسنى تعريفها العلمي بمجرد الاستعانة فقط بدلالات رقمية، لذلك فقد تم وضع مجموعة من المعايير الكيفية والتي من شأنها إزالة اللبس عن هذا التعريف وجعله أكثر دقة ووضوحاً⁴ ومن بين هذه المعايير نجد:⁵

✓ **مقياس الاستقلالية والموضوعية:** إن التمعن في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقودنا إلى نتيجة مفادها أن المالك هو المسير والمشرف على تنفيذ وتسيير معظم وظائف المؤسسة دون أي تدخل من الهيئات الخارجية، إذ أنه يتولى اتخاذ القرارات متحملا في ذلك المسؤولية كاملة تجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة، وله الاستقلالية التامة في الإدارة والتسيير والعمل.

¹ - حياة بن حراث.(2013). "سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 3، 4.

² - المرجع نفسه، ص: 04.

³ - فتحي السيد عبده.(2005). "الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص: 48، 49.

⁴ - مالكوم شاوف وآخرون.(2009). "إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة"، ترجمة: طارق عبد الباري وآخرون، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ص: 13.

⁵ - محمد الناصر مشري.(2011). "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دور الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 05.

✓ **معيار الحصص السوقية:** من المتعارف عليه هو أن الحصص السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون ضعيفة نسبيا، ويعود سبب ذلك في الغالب إلى محلية نشاطها وضعف إمكانياتها مع ضيق الأسواق المستهدفة، بالإضافة إلى حدة المنافسة بين هذا النوع من المؤسسات في ظل تشابه الإمكانيات وظروف العمل.

✓ **معيار الملكية:** يعتبر معيار الملكية من المعايير الشائعة الاستخدام في مجال التفرقة بين المؤسسات، أما بالحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر جوهر دراستنا، فإن ملكيتها في أغلب الأحيان تعود للقطاع الخاص، أين تشكل منه المشروعات الفردية والعائلية النسبة الأكبر، حيث يتولى المالك المدير في مثل هذا النوع من المؤسسات كما سبق وأوردناه دورا بارزا الأهمية على شتى النواحي والأصعدة المتعلقة بشؤون إدارة وتسيير هذه الأخيرة.¹

الفرع الثالث: بعض التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من قبل الدول ومختلف الهيئات والمنظمات، يقودنا في هذه الجزئية من الدراسة إلى تقديم بعض التعاريف سواء أكانت لدول متقدمة أو دول نامية أو حتى لبعض المنظمات الدولية، وذلك في محاولة لإزالة اللبس والغموض عن هذا الموضوع.

أولا: تعريف بعض الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- تعريف المؤسسات (ص و م) في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: "الصناعات التي يعمل بها 250 عاملا مع إمكانية وصول العدد إلى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 90 مليون دولار".² ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري العمالة ورأس المال المستثمر.

ومما يجب الإشارة إليه، هو أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية يحظى بنوع من المرونة والقابلية للتغيير، سواء من حيث المعيار المستخدم وذلك حسب طبيعة القطاع، فمثلا قطاع الصناعة وتجارة الجملة فإنه يعتمد على معيار عدد العمال، ومنه يعتبر المشروع صغيرا إذا كان يضم أقل من 500 عامل، أما بالنسبة لقطاع تجارة التجزئة والخدمات فإنه يتم الاعتماد على معيار رقم الأعمال السنوي، وبالتالي يعتبر المشروع صغيرا إذا كان رقم أعماله السنوي يقل عن 06 ملايين دولار.

كما يمكن أن تختلف التعاريف حسب عتبة المعيار المستخدم، ويبرز ذلك بالمنطقة أو الولاية التي يظهر ويتطور

¹ - Pascal Vidal et autre.(2007). "Faire évoluer son système d'informatique ",guide pratique a l'usage du dirigeant de PME, Edition Maxima, Paris, P:20.

² - حياة بن حراث، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

فيها هذا النمط من المؤسسات.¹

ب- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

اعتمدت اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1993 المعدل سنة 1999 على معياري العمالة ورأس المال، حيث أن كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة يجب أن لا يتعدى عدد عمالها 300 عامل، أما عن رأس مالها فلا يجب أن يفوق 300 مليون ين ياباني، أما التقسيم حسب القطاعات فيكون كما يلي:

جدول رقم(1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

مجال النشاط	عدد العمال	رأس المال المستثمر "باليين"	رأس المال المستثمر بالدولار*
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل	468196 دولار أمريكي أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل	468196 دولار أمريكي أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	100 مليون ين أو أقل	936388 دولار أمريكي أو أقل
صناعة وقطاعات أخرى	أقل أو يساوي 300 عامل	أقل أو يساوي 300 مليون ين	2809164 دولار أمريكي أو أقل

المصدر: كمال مطهري. (2011-2012). "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص: 51.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول النامية

أ- تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري رأس المال المستثمر وعدد العمال، حيث تم تسقيف الحد الأعلى للعمالة بـ 50 عاملا، إلا أن ذلك لم يساعد في التخفيف من حدة مشكلة البطالة، لتقوم الحكومة سنة 1967 بحصر التعريف على رأس المال وحده، وحسب التقرير السنوي للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة (2011-2012) فإنه يتم تصنيف المؤسسات حسب رقم الأعمال كما يلي:

جدول رقم (1-2): تصنيف المؤسسات في الهند

حجم المؤسسة	رقم الأعمال بالروبية	رقم الأعمال بالدولار**
مؤسسة مصغرة	لا يتجاوز 2,5 مليون روبية	38500 دولار أمريكي أو أقل

¹ - ياسين العايب. (2011). "إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص: 165، 166.

* - من إعداد الطالبة اعتمادا على أسعار الصرف السائدة في: 10/03/2018.

** - من إعداد الطالبة اعتمادا على أسعار الصرف في: 10/03/2018.

مؤسسة صغيرة	لا يقل عن 2,5 مليون روبية ولا يفوق 5 مليون روبية	ما بين 38500 و78500 دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	لا يقل عن 5 مليون روبية ولا يفوق 10 مليون روبية	ما بين 78500 و154000 دولار أمريكي

المصدر: شريفة العابد برينيس. (2016). "نماذج من التجارب الآسيوية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستفادة الجزائر منها"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد: الأربعون، ص: 153.

ب- تعريف تونس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس للعديد من التغييرات كان آخرها سنة 2006 وذلك تبعا لإعلان مجلس السوق المالي (CMF) وبناء على قرارات المجلس الوزاري المشترك في ذات السنة، فإنه يتم اعتبار المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تستجيب للمعايير التالية:¹

- قيمة الأصول الصافية تقل عن 04 ملايين دينار تونسي (أي 1680000 دولار أمريكي)*.
- العدد الإجمالي للعمال يقل عن 300 عامل.

ثالثا: تعريف بعض المنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- تعريف المؤسسات (ص و م) حسب اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق

الأقصى

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذه اللجنة اعتمادا على معيار العمالة وذلك كما يلي: "هي كل المنشآت التي تشغل عمالا بأجور لا يتعدى عددهم 50 عاملا وذلك إذا كانت لا تستخدم قوى محركة أو 20 عاملا إذا كانت تستخدم قوى محركة".²

ب- تعريف المؤسسات (ص و م) حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

إن المشروعات الصغيرة: "هي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل مسؤولياتها وبأبعادها طويلة الأجل - أي الاستراتيجية - والقصيرة الأجل - أي التكتيكية - ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين عامل و05 عمال"³، والمتمعن في هذا التعريف يلاحظ أن هذه المنظمة قد اعتمدت على معياري الملكية والعمالة في تعريف هذا الصنف من المؤسسات.

¹ - حسين يحيى. (2013). "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 41.

* - من إعداد الطالبة اعتمادا على أسعار الصرف السائدة في: 2018/ 03 / 10.

² - فتحي السيد عبده، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

³ - رابع خوني ورقية حساني. (2008). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، الطبعة الأولى، دار إتراف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص: 32.

ج-تعريف المؤسسات (ص و م) حسب اللجنة الأوروبية للاتحاد الأوروبي

عرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتوصية المفوضية الأوروبية في (06 / 05 / 2003)

كما يلي:

جدول رقم (1-3): تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي بالأورو	رقم الأعمال السنوي بالدولار*	الحصيلة السنوية بالأورو	الحصيلة السنوية بالدولار**
مصغرة	من 01-09	أقل من 2 مليون	أقل من 2459400	أقل من 2 مليون	أقل من 2459400
صغيرة	من 10-49	أقل من 10 مليون	أقل من 12297000	أقل من 10 مليون	أقل من 12297000
متوسطة	من 50-249	أقل من 50 مليون	أقل من 61485000	أقل من 43 مليون	أقل من 52877100

Source: Nadine Levratto.(2009). "Les PME Définition: Rôle Economique et Politique Publique ",la première Edition , Groupe de Book, Bruxelles, Belgique, P :22.

رابعا: تعريف المؤسسات (ص و م) حسب التشريع الجزائري

حسب القانون (17-02) المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووفقا للمادة

الخامسة منه، فإنه يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات بحيث أنها:¹

- تشغل من 01 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايين دينار جزائري، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية: أي كل مؤسسة تملك رأس مال بمقدار 25 % فما أكثر.

والجدول التالي يوضح تصنيف المؤسسات حسب التشريع الجزائري:

*- من إعداد الطالبة اعتمادا على أسعار الصرف السائدة في: 2018/03/10.

** - من إعداد الطالبة اعتمادا على أسعار الصرف السائدة في: 2018/03/10.

¹ - المادة 05 من القانون التوجيهي رقم "02-17". (المؤرخ في 10 جانفي 2017)، "المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: الثاني، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص:05.

جدول رقم (1-4): تصنيف المؤسسات حسب التشريع الجزائري

المعيار الحجم	عدد العمال	رقم الأعمال "دج"	رقم الأعمال "الدولار"*	الحصيلة السنوية "دج"	الحصيلة السنوية "الدولار"***
مصغرة	09-01	أقل من 40 مليون	أقل من 334812,088	لا يتجاوز 20 مليون	لا يتجاوز 167406,0044
صغيرة	49-10	أقل من 400 مليون	أقل من 3348120,88	لا يتجاوز 200 مليون	لا يتجاوز 1674060,44
متوسطة	250-50	ما بين 400 مليون دج و 4 مليار دج	ما بين 3348120,88 و 33481208,8	ما بين 200 مليون دج و مليار دج	ما بين 1674060,44 و 83703022

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: المواد من 08-10 من القانون التوجيهي رقم "17-02". (المؤرخ في 10 جانفي 2017)، "المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: الثاني، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص: 06.

المطلب الثاني: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال وذلك راجع إلى معايير التصنيف المعتمد عليها، وبالتالي يمكن تصنيف هذه المؤسسات حسب المعايير التالية:

الفرع الأول: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:¹

أ- **مؤسسات عائلية:** أو ما يسمى بالمؤسسات المنزلية² إذ يعتمد مثل هذا النوع من المؤسسات على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوارثة، وعادة ما توجه منتوجاتها للسوق بكميات محدودة، أو تستخدم لتزويد المصانع أو الشركات في ذات المنطقة بمنتجات معينة في إطار ما يسمى بالمناولة، وهي جد رائجة في الدول الصناعية كاليابان وسويسرا، أما في الدول النامية فأغلب هذه المؤسسات ينتمي إلى ما يسمى بالقطاع تحت الأرضي والذي تركز عليه بعض الفروع كالنسيج مثلا.

ب- **مؤسسات تقليدية:** يقترب هذا النوع من المؤسسات في تنظيمه من المؤسسات العائلية على اعتبار أنه يركز على العمل العائلي، ويختص في الإنتاج التقليدي في إطار مستقل أو بواسطة عقد تجاري مع مصنع أو شركة، إلا أن

* من إعداد الطلبة اعتمادا على أسعار الصرف في: 2018/03/10

** من إعداد الطلبة اعتمادا على أسعار الصرف في: 2018/03/10.

¹ نصيرة عقبة. (2015). "فعالية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص، ص: 26، 27.

² حسين عبد المطلب الأسرج. (2008). "مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر"، دط، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ص: 11.

ما يميز هذا النوع من المؤسسات هو إمكانية الاستعانة بالعمال الأجراء من خارج العائلة، كما أن محل إقامتها مستقل عن المنزل، مع الاعتماد دوماً على الأدوات اليدوية البسيطة في الغالب.

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة والمتطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات عن سابقه بالاتجاه نحو استخدام الأدوات الحديثة للإنتاج، سواء بالتوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو تعدد المنتجات، أو مدى اعتمادها على الوسائل التكنولوجية المتطورة.

الفرع الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تخصصها في الإنتاج إلى:¹

أ- مؤسسات منتجة للسلع الاستهلاكية: يركز نشاط هذه المؤسسات على إنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع "كالمنتجات الغذائية، الملابس الجاهزة، الورق، النسيج... وغيرها" وأهم ما يميز هذه المؤسسات هو عدم حاجتها إلى أموال ضخمة أو تقنيات متطورة في الغالب.

ب- مؤسسات منتجة لسلع وسيطية: يندرج تحت هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أنشطة ولعل أبرزها: "تحويل المعادن، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم، الصناعات الميكانيكية والكهربائية..." وتعتبر من أهم المجالات التي تقتحمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتقدمة.

ج- المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات عن سابقه في كونه كثيف رأس المال واليد العاملة والتقنيات الحديثة، لذلك غالباً ما يكون نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المجالات جد محدود وضيق وعلى درجة عالية من التخصص "كتركيب أو إصلاح المعدات".

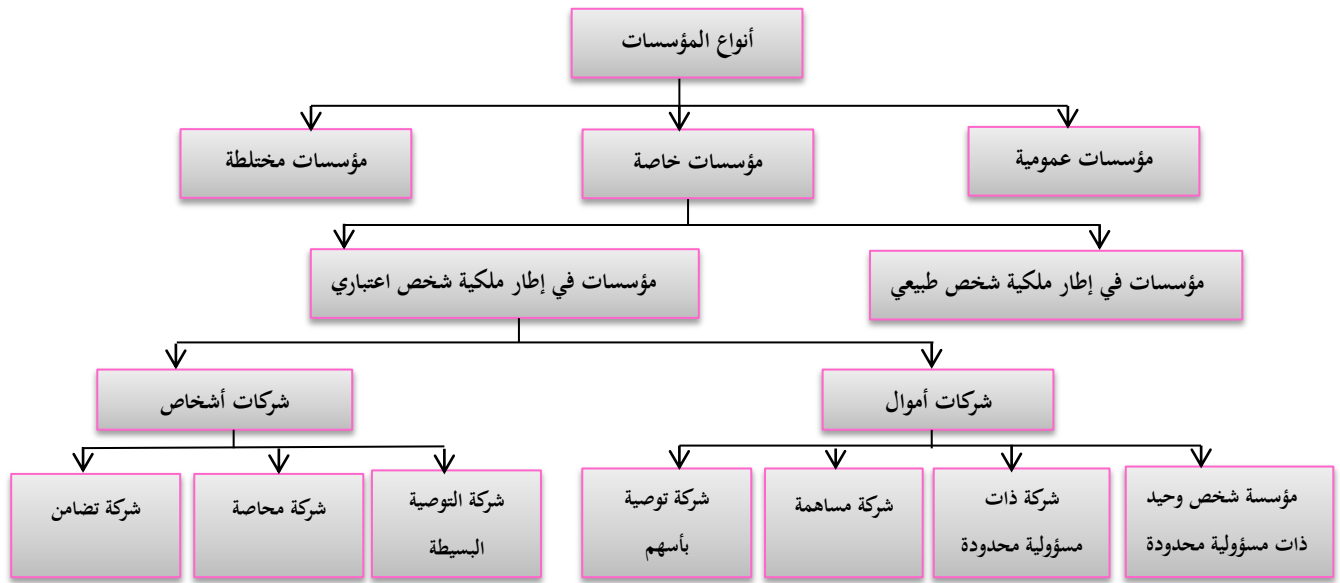
الفرع الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها القانونية

لكل مؤسسة صغيرة أو متوسطة شكل قانوني معين والذي يعبر عن هويتها الرسمية التي يمنحها القانون للمشروع وذلك من خلال منح الاعتمادات والرخص، مع تحديد الحقوق والواجبات المنظمة لعلاقات هذا الأخير مع كافة الأطراف المتعاملة معه، وبالتالي قبل البدء في المشروع لابد من التعرف على جميع الأنواع والإجراءات الواجب اتباعها قبل البدء²، وللتوضيح أكثر نقدم الشكل التالي:

¹ - سمية قنيدرة. (2010). "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص: 63، 64.

² - حياة بن حراث، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

شكل رقم(1-1): تصنيف المؤسسات (ص و م) حسب الطابع القانوني



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على:

المواد 551، 563، 566، 715، 795 من القانون التجاري الجزائري، ص- ص: 143-145-193-210-232.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من السمات والخصائص التي تنفرد بها عن غيرها من المؤسسات بالشكل الذي يزيد من كفاءتها وفعاليتها، ولعل أبرزها الآتي ذكره:

✓ **الاستقلالية في الإدارة والتسيير:** يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة وذلك نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى الاعتماد على أساليب إدارية وتسييرية واضحة وبسيطة، فلا وجود لانفصال ما بين الملكية والإدارة وذلك راجع إلى كون مالك المؤسسة هو من يتولى إدارتها غي أغلب الأحيان¹ وذلك ما يكسبها صفة المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع الأوضاع المختلفة، بالإضافة إلى الاستقلالية في الإدارة والتسيير وذلك على نقيض المؤسسات الكبيرة.²

✓ **المرونة والقدرة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وقدرتها الكبيرة على الانتشار الداخلي، وذلك في ظل قابيتها للتأقلم والتكيف مع مختلف الظروف، الأمر الذي يساعد في التخفيف من الاختلالات الجهوية والمساهمة في تحقيق التوازن في العملية التنموية، مع التخفيف من حدة التركيز الصناعي في المدن والمناطق الحضرية.³

¹ - محمد عبد الله أبو غزالة. (2014). "إدارة المشاريع الصغيرة"، دط، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 09.

² - هالة محمد لبيب عنبه. (2004). "إدارة المشاريع الصغيرة في الوطن العربي"، دط، المنظمة العربية للبحوث والدراسات، القاهرة، مصر، ص: 22.

³ - حسين عبد المطلب الأسرج. (2009). "الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية"، مجلة دراسات إسلامية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد: السادس، ص: 05.

✓ **سهولة البدء والتأسيس:** تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض رأس المال المطلوب للتأسيس وبدء النشاط وبالتالي صغر القروض اللازمة لذلك¹ وذلك ما يدل على ضآلة حجم التكاليف التي يحتاجها إقامة مثل هذا النوع من المؤسسات، وذلك ما يزيد من إقبال المستثمرين ذوي المدخرات الضعيفة على الاستثمار فيها وذلك على عكس المؤسسات الكبيرة.²

✓ **القدرة على الابتكار والتجديد:** تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل محيط شديد المنافسة، وذلك ما يحتم عليها متابعة التطورات التكنولوجية مع البحث على كل ما هو جديد ومتطور وجذاب وذلك بالاعتماد على مدخل تفاعلي مع البيئة ودراسة جميع التطورات المحيطة بها وذلك ما يدعم قدراتها الابتكارية ويعزز من دورها التنافسي³ الأمر الذي يجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزا ملائما للإبداع والابتكار⁴ وتطوير المهارات والقدرات.

✓ **الاعتماد على تكنولوجيا بسيطة:** عادة ما يكون الأداء التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد متواضع ومنخفض وذلك في ظل اعتمادها على آلات وأدوات بسيطة، ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى أن استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة يحتاج إلى مصادر تمويلية ضخمة ، وهو الشيء الذي يتعدى قدرات هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.⁵

✓ **الاعتماد على الموارد المحلية:** غالبا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاجها على الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع المحلي، وذلك ما يضمن انخفاض التكلفة الإنتاجية وبالتالي انخفاض معامل رأس المال.

✓ **الإحاطة الكبيرة بالأسواق:** على اعتبار أن سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا فإن ذلك يسهل من المعرفة الشخصية للعملاء ومختلف رغباتهم واحتياجاتهم مما يتيح دراستها مع إمكانية تطويرها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في تلك الرغبات والاحتياجات وهو الأمر الذي يوطد علاقة هذه المؤسسات بالسوق والمجتمع المحلي.

¹ - مروة أحمد ونسيم برهم.(2008). "الريادة وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دط، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ص:96.

² - محمد عبد الله أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص:09.

³ - فلاح حسن الحسيني.(2006). "إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:24.

⁴ - شريفة العابد برينيس.(2013). "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد: الرابع، ص:170.

⁵ - غدير أحمد سليمة.(2007). "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص:09.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الأهمية، مراحل ومتطلبات الانشاء"

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية متعاظمة وذلك بالنظر للدور الذي تقوم به في تحقيق التنمية على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية سواء في فترات الاستقرار أو التحولات أو حتى الأزمات الاقتصادية، وبالتالي تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في عملية التنمية من دولة إلى أخرى ومن فترة للثانية وذلك تبعاً لمستوى التطور الذي وصلته كل دولة، بالإضافة إلى تأثير الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وبالتالي يعتمد نجاح هذه المؤسسات في أداء الدور المنوط بها على الطرق السليمة المتبعة في إنشائها وتأسيسها من جهة، مع ضرورة توفير مختلف المتطلبات اللازمة لقيامها وتطورها من جهة ثانية.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقومات تميزها

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احتلال مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة وذلك بفضل قدراتها وكفاءتها التي أثبتتها يوماً بعد يوم على شتى النواحي والأصعدة، وهذا ما سنوضحه في ما يلي:

أولاً: على مستوى صاحب المشروع

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لأصحاب المشاريع في النقاط التالية:¹

- ✓ اشباع حاجات الفرد صاحب المشروع ولاسيما الأساسية منها والمتمثلة بالدرجة الأولى في اثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص في المحيط الذي تعيش وتنشط فيه.
- ✓ توفير فرص مواتية لتحقيق الأهداف والغايات مع إبراز الرسالة والرؤية الشخصية لصاحب المشروع في حياته العملية.
- ✓ تحقيق الرضا ويكون ذلك من خلال اشباع الحاجات والرغبات الشخصية من ناحية، مع تلبية احتياجات المجتمع من سلع وخدمات من ناحية ثانية وذلك لاسيما إذا كان هناك تميز في قدرات أصحاب هذه المؤسسات من جهة، مع تمايز وتميز مؤسساتهم أو مشاريعهم من جهة ثانية.
- ✓ توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالات خصبة لأصحاب المشاريع للإبداع وتقديم أفكار جديدة² ويكون ذلك من خلال توظيف المهارات والقدرات الفنية والخبرات العملية والعلمية في سبيل خدمة المؤسسة والنهوض بها بالدرجة الأولى مع تامين الإضافة المقدمة على صعيد المجتمع.

¹ - أحمد هيكل.(2003). "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص:13.

² - ماهر حسن المحروق وأيهاب مقابلة.(2006). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما"، دط، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، ص:04.

ونظرا لهذه الأهمية يمكن أن نلخص أهم الدوافع التي تدفع الشباب المقاول إلى إنشاء مؤسساتهم فيما يلي:

جدول رقم (1-5): حوافز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النسبة %	الحافز
63	حب الإنشاء
44	تحقيق فكرة
40	الاستقلالية
28	استغلال فرصة
20	مقاطعة الماضي
18	البطالة والتوقف عن العمل
17	توفير مناصب عمل
16	زيادة المسؤولية
11	ربح المال
05	الرغبة في اعتراف
04	العودة للوطن

المصدر: لزهرة العابد. (2013). "إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، ص: 33.

ثانيا: على مستوى الاقتصاديات

✓ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل الاقتصادي

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية ومكملة للمؤسسات الكبيرة دلالة على الترابط والتعاون الذي يجمع هذين النوعين من المؤسسات، وعليه ففي حالة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدخلاتها من المؤسسات الكبيرة فإننا نكون أمام علاقة تسمى "بالتصنيع اللاحق"، أما في حالة اعتماد المؤسسات الكبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير بعض احتياجاتها ومستلزماتها فإننا نطلق على هذه العلاقة التي تجمع بين هذين النوعين من المؤسسات هنا "بالمناولة"، وبالنظر للدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المناولة والتنمية الصناعية فإن ذلك يتيح تحقيق نمو اقتصادي منسق ومتوازن وذلك من خلال التخصص وتقسيم العمل وانسياب التسهيلات التكنولوجية والفنية من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى نمو المهارات التنظيمية والإدارية والتكنولوجية¹ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حقيقة

¹ - صوراية قشيدة. (2012). "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية فيناليب"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص: 58.

أساسية في الحياة الاقتصادية المعاصرة والتي تقوم على الاعتمادية بين الأعمال والتي تستوجب التكامل الفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.¹

✓ أهمية المؤسسات (ص و م) في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع

يخطئ من يعتقد أن المؤسسات الكبيرة أكثر قدرة على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي بالنظر لارتفاع إنتاجية عمالها واستخدامها لأساليب حديثة في الإدارة والعمل، بالإضافة إلى ما تتميز به من وفرة الحجم، حيث أنه إذا تم ربط رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب أحجام المؤسسات المختلفة ومن ثم ما يعود على المجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال لوجدنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي، وذلك من خلال ما تحققه من وفرة في عنصر رأس المال وهو العنصر النادر لاسيما في الدول النامية وذلك من خلال الاستخدام الأكفأ للموارد النادرة والاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج.²

✓ أهمية المؤسسات (ص و م) في توفير القوى العاملة وتكوينها

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة وذلك في الوقت الذي يشهد فيه العالم معدلات بطالة متزايدة لاسيما في الدول النامية، ويعود ذلك إلى كون هذا النوع من المؤسسات كثيف اليد العاملة في ظل انخفاض رأس المال المتاح للاستثمارات في الوسائل والمعدات التكنولوجية المتطورة، فضلا عن ذلك فإن هذا النوع من المؤسسات غالبا ما يستقطب اليد العاملة قليلة المهارة والكفاءة - فنسبة كبيرة من هذه المؤسسات تعتبر مؤسسات عائلية أو حرفية بسيطة- والتي تكتسب مع مرور الوقت القدرات والمهارات والخبرات الإدارية والمالية والتسويقية اللازمة.³

✓ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصادرات

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على غزو الأسواق الأجنبية مساهمة بذلك في دعم الصادرات وزيادتها وتوفير النقد الأجنبي من خلال الاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة واستخدامها كقاعدة صلبة للتثبيت في الأسواق المحلية كمرحلة أولى، ثم توجيه الإنتاج للتصدير كمرحلة ثانية.⁴

¹ - ماجدة عطية. (2004). "إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص: 25.

² - صوراية قشيدة، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

³ - بلحاج فراحي. (2011). "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 138.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 138.

✓ أهمية المؤسسات (ص و م) في دعم الابتكارات والقدرات التنافسية

كما أسلفنا الذكر فإن أصحاب هذا النوع من المؤسسات يتميزون بقدرات عالية على الابتكار وتجريب أفكار جديدة والتي غالبا ما تؤدي إلى تطوير المنتجات والخدمات المقدمة، ضف إلى ذلك فإن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبرز من خلال قدرتها الكبيرة وديناميكيته العالية في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يعمل على تشجيع المنافسة، ذلك أن وجود أكثر من منتج لنفس السلعة وإن كان صغيرا يشجع على المنافسة وهو ما يصب في الصالح العام.¹

ومما سبق يمكن القول أن الاهتمام العالمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجه نحو دعما وتنميتها إنما يعود للمكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها من خلال قدراتها المعتبرة على التجديد والابتكار تحسينا لفاعلية المؤسسات الكبيرة، أو من خلال تكيفها مع البيئة و المحيط الذي تنشط فيه بما يسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص عمل وتحقيق توازنات جهوية بما يسمح بتوسيع الاستثمارات.

الفرع الثاني: مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل محيط معقد ومتغير وشديد التنافس أصبح التميز الخيار الاستراتيجي الأمثل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان البقاء والاستمرار في النشاط، فالتميز ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة تسعى من خلالها هذه المؤسسات إلى تحقيق النمو وتعزيز الموقع التنافسي، حيث أن التميز يدل على مجموعة من الأعمال والقيم التي تتبناها المؤسسة وتحقق من خلالها الرضى لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية من جهة مع تحقيق الأفضلية في تخصيص الموارد من جهة ثانية، وبناء على ذلك فإن هذا الأخير يقوم على مجموعة من المقومات والقيم الذاتية والموضوعية التي يؤمن بها الأفراد وتجسدها المؤسسة ويحتضنها المجتمع، والشكل التالي يوضح عناصر التميز التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخذ بها:

¹ - سيد كاسب وأحمد كمال الدين.(2007). "المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات"، الطبعة الأولى، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، القاهرة، مصر، ص:13.

شكل رقم(1-2): مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: شريفة العابد برينيس،(2013)، مرجع سبق ذكره،ص:171.

يوضح لنا الشكل أعلاه مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كما يلي:¹

✓ المشروع الإضافية

لكي تتعاضم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويزداد تميزها لابد أن تشمل إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وبذلك لا تكون تكرارا لمشاريع أخرى قائمة.

✓ الخدمة المتميزة

تدل الخدمة المتميزة على تقديم لمسة إضافية تتجاوز المؤسسة من خلالها توقعات العميل بحيث توفر دائما البديل الوحيد للعملاء الحاليين والاختيار الأفضل للعملاء المرتقبين بما يسمح بتحقيق النجاح والتميز العام للمؤسسة.² أما عن أهم أسس الخدمة المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تقوم على الاعتراف باحتياجات العميل وتزويده بالخدمات الراقية، مع التيقن أن هذه المؤسسات لا تملك حق اختيار العميل أو تقييمه ولكن هذا الأخير يمتلك حق ذلك³، وللوصول إلى خدمة متميزة يجب:

- تحقيق التكامل بين جهود المدراء والعمال وتوجيهها نحو تحقيق الجودة للعملاء.
- ضرورة تعرف العمال على تقدمهم وإنجازاتهم، بالإضافة إلى ضرورة تعرف المؤسسة على الإنجازات هؤلاء العمال وتقييمها تميना للإيجابيات وتقليلها للسلبيات.
- ضرورة وجود سياسات واضحة ترتبط بالجودة وبأسلوب تطبيقها.

¹ - شريفة العابد برينيس،(2013)، مرجع سبق ذكره، ص، ص:171،173.

² - ماجدة عطية.(2002). "إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص:15.

³ - محمد أكرم العندلبي.(2002). "العمل المؤسسي"، الطبعة الأولى، دار بن خزم، بيروت، لبنان، ص: 148.

✓ القدرة على الإبداع والابتكار

إن المنافسة في عصرنا الحالي لم تعد تقوم على تخفيض التكاليف فحسب وذلك في ظل المطالبة بالجودة والمرونة والسرعة في تلبية الاحتياجات المتغيرة، وعليه فإن مفتاح النجاح في مثل هذا المناخ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الإبداع والابتكار واللياقة صاحب المشروع والمرونة الداخلية للمشروع في حد ذاته مع قابلية الاستجابة للظروف المتغيرة.

✓ التعلم

يقع التعلم في صميم قدرة أي مؤسسة، والذي يدل على المهارة في الحصول على المعلومات والمعارف بما يمكن من اقتناص الفرص المتاحة وتفادي المخاطر والتحديات المحتملة وبالتالي ضمان الموقع التنافسي الأنسب للمؤسسة.

✓ الإدارة المستدامة

إن الاستدامة مفهوم يتناول بطريقة تضمن توزيع المنافع على الجميع وذلك أخذًا بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية ومدى قابلية هذه العناصر للاستثمار والارتقاء بجهود المستفيدين منها بما يحفظ الحريات ويحافظ على التوازنات على شتى النواحي والأصعدة، وتتجسد التنمية المستدامة بتحقيق ثلاث مجموعات من الأهداف وهي كما يلي:¹

- الأهداف الإيكولوجية: والتي تضم بدورها تحقيق وحدة النظام الإيكولوجي، التنوع البيولوجي... وغيرها.
- الأهداف الاقتصادية: كالنمو، المساواة، الكفاءة.
- الأهداف الاجتماعية: وتضم التمكين والمشاركة، الحراك والتماسك الاجتماعي، الهوية الثقافية والتطوير المؤسسي.

✓ التكتاف

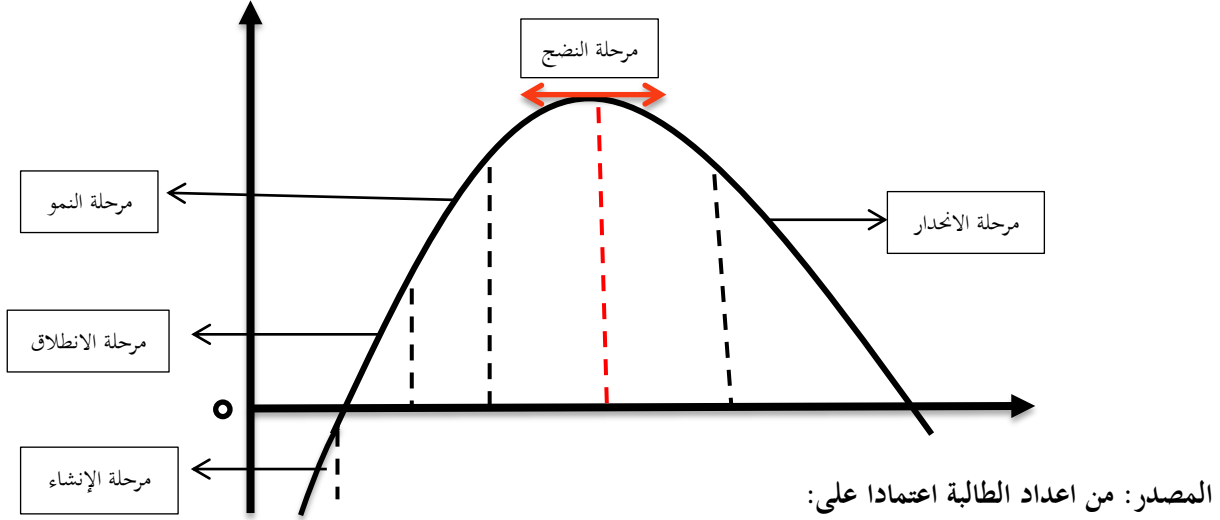
لا يتحقق تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أدائها إلا في ظل نشاطها في بيئة أعمال متكاتف ومفاعلة معها تفاعلا إيجابيا، فمهما كان حرص القائد وذكاؤه وحزمه فلن يستطيع بمفرده بلوغ التميز، بل أن المؤسسة برمتها لن تبلغ ذلك في ظل محيط منغلق، معقد ومتغير باستمرار، ويتجسد التكتاف عن طريق اندماج جهود كل من إدارة المشروع وأفراده، الدولة بسياساتها ومؤسساتها الداعمة، بالإضافة إلى تعاون المجتمع.

¹ - دوحاش موشيت، (2000). "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة: أسماء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الفئائية، القاهرة، مصر، ص: 72، 73.

المطلب الثاني: مراحل تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتوضيح مختلف المراحل التي يمر بها تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقدم الشكل التالي:

شكل رقم(1-3): دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



الدليل المعرفي لإدارة المشروعات.(2004). الإصدار الثالث، المعهد الأمريكي لإدارة المشروعات، ص:21.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشابهة لدورة أي حياة مؤسسة أخرى مهما اختلف حجمها أو نوعها، وعليه فإنه يمكن تقسيم دورة حياة هذه المؤسسات وفقا للمراحل التالية:

✓ المرحلة الأولى: مرحلة الإنشاء

تعد مرحلة الإنشاء أو التأسيس اللبنة الأولى في حياة المؤسسة، والتي تنطلق من وجود فكرة معينة والتي تعبر عن ذلك الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع بغية الوصول من خلاله إلى تحقيق أهدافه وتجسيد آماله، وقد تأخذ شكل حدس أو رغبة تتطور عبر الزمن، وعادة ما يتم البحث عنها لمدة طويلة من أجل استكشافها، ذلك أن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة ثم إلى مؤسسات ناجحة.

وتنشأ الأفكار من عدة مصادر ولعل أبرزها الآتي ذكره:¹

- الأفكار الناتجة عن مراقبة الحياة اليومية والواقع الذي يعيش فيه الفرد.
- الابتكارات التقنية الناتجة عن الأبحاث العلمية أو التكنولوجية.
- اكتشاف قنوات جديدة في السوق أو طلبات غير مشبعة بعد.

¹ - نادية دباح.(2012). "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها:2000-2009"،رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص:33.

وتجدر الإشارة إلى أن الفكرة يجب أن ترتبط بفرصة حقيقية يمكن تأمينها من أجل التأكد من قيمتها الاقتصادية ومن ثم قابلية تجسيدها من خلال المؤسسة المنشأة، ثم يعمل صاحب المشروع على القيام بمختلف الدراسات الاقتصادية والمالية لمشروع مؤسسته المستقبلية للتحقق من إمكانية التجسيد والمردودية المنتظرة، بالإضافة إلى تشكيل مخطط الأعمال الذي يحتوي على جميع المعلومات اللازمة عن المشروع وأهدافه، بالإضافة إلى ضرورة تحديد الشكل القانوني للمؤسسة، وغالبا ما تعبر هذه المرحلة عن النموذج الأولي للمؤسسة لذلك يطلق عليها "بالمرحلة التقنية".

✓ المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق (المرحلة التجريبية)

وهي فترة دخول المؤسسة للسوق لأول مرة، إذ عادة ما تتميز هذه المرحلة بالنمو البطيء للمبيعات والأرباح، حيث أن أهم شيء بالنسبة للمؤسسة في هذه المرحلة هو تثبيت وجودها وفرض نفسها في السوق في ظل المنافسة الشديدة مع المؤسسات ذات الخبرة¹ كما أن المؤسسة تحتاج في هذه المرحلة إلى تمويل طويل الأجل لبدء نشاطها وتمويل أصولها الثابتة، لكن ذلك غير متاح في أغلب الأحيان لاسيما في ظل تخوف البنوك من عدم قدرة هذه الأخيرة على سداد ديونها، لذلك تعمل على فرض شروط قاسية بما لا يتوافق مع قدرات أصحاب هذه المؤسسات، لذلك فإنه في الغالب يتم الاكتفاء بالمصادر الداخلية للتمويل أو دعم بعض مؤسسات التمويل الحكومية.²

✓ المرحلة الثالثة: مرحلة النمو السريع

تتميز هذه المرحلة بارتفاع المبيعات ونموها وتحقيق مستويات عالية من الأرباح والتي تبدأ من انطلاق المشروع وتحقيقه لمعدلات النمو المرغوبة وذلك بعد ثبات صلاحية فكرة المؤسسة أو رؤية صاحب المشروع، وبالتالي تزيد طاقتها الإنتاجية وتتوسع قاعدة عملائها، وهو الأمر الذي يحفز على جذب رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

✓ المرحلة الرابعة: مرحلة النضج

تصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة إلى تحقيق قدر كافي من الاستقرار في "الأرباح والمبيعات والتدفقات النقدية وغيرها من المؤشرات الأخرى"، الأمر الذي يفرض عليها طرح منتجات جديدة أو أخرى بديلة للمنتجات الحالية بهدف مجابهة المؤسسات المنافسة، وذلك ما يترجم في صورة زيادة الحاجة للتمويل من أجل:³

- اقتناء آلات متطورة أو دعم المنتجات الجديدة المطروحة في الأسواق.
- زيادة تأهيل العمالة وتدريبهم، وكل ذلك بهدف تفادي جميع المشاكل الناتجة عن مرحلة الانحدار.

¹ - عزيزي أحمد عكاشة.(2012). "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، ص: 11.

² - حليلة الحاج علي.(2009). "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة: دراسة حالة ولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص: 35.

³ - رايح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

✓ المرحلة الخامسة: مرحلة الانحدار

تصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذه المرحلة نتيجة لجملة من العوامل أهمها ما يلي:¹

■ الدخول في مجالات جديدة وأنشطة غير موجودة من قبل ما يؤدي لارتفاع درجة المخاطرة لاسيما في ظل نقص الخبرة وقلة المعلومات حولها.

■ نجاح المؤسسة وازدهارها يشجع قيام مؤسسات منافسة مما يهدد بضياع حصتها السوقية أو انخفاض حجم مبيعاتها الأمر الذي يعرضها لخسائر فادحة.

وعليه فإن تراكم هذه العوامل وتجمعها يعرض المؤسسة للانحدار والتراجع لاسيما في ظل تأدية الأعمال بنفس الطريقة دون أي تغيير أو تجديد مع احتمالية زوال المؤسسة نهائيا أو عودتها إلى نقطة الصفر -أي بداية دورة جديدة- لذلك تنصح المؤسسات في هذه المرحلة بضرورة تجديد نفسها بابتكارات حديثة أو غزو أسواق جديدة الأمر الذي يسمح بإطالة فترة النمو.

المطلب الثالث: متطلبات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: صاحب المشروع كعامل محدد لإنشاء المؤسسة (ص و م)

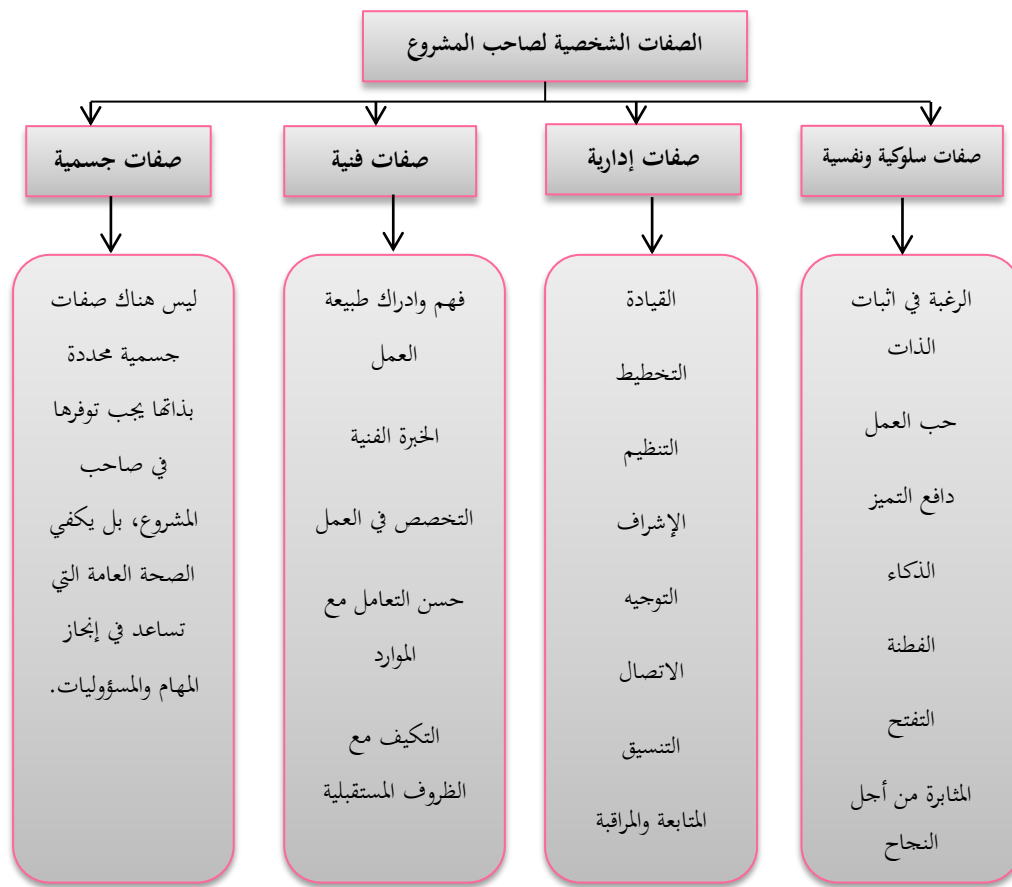
في هذا الجزء من البحث نحاول التركيز على شخص صاحب المشروع على اعتباره مالكا لمجموعة من المهارات والقدرات التي تمكنه من تحديد الرؤية المستقبلية لمؤسسته مع تقييم فرص الأعمال وإدارة عوامل وموارد الإنتاج، بالإضافة إلى تحمل جميع المخاطر للوصول للهدف المطلوب² وما يكون لذلك من انعكاسات على مسار حياة هذه المؤسسات ونموها.

ويمكن أن نلخص هذه المهارات في الشكل التالي:

¹ - حليلة الحاج علي، مرجع سبق ذكره، ص:36.

² - أحمد هيكل، مرجع سبق ذكره، ص:27.

شكل رقم(1-4): الصفات الشخصية لصاحب المؤسسة (ص و م)



المصدر: أحمد هيكل، مرجع سبق ذكره، ص:28.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن بعث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهون بجملة من الصفات والمهارات الخاصة بمؤسسها والتي تساعد على قيامها وتطورها، سواء أكانت جملة من الصفات الذاتية التي تبرز من خلال سلوكيات وتصرفات هذا الأخير كالرغبة الجارحة في تحويل فكرة معينة إلى مشروع يتجسد على أرض الواقع والتضحية في سبيل ذلك تحقيقاً للتميز وإبرازاً للذات، ليس هذا فقط بل يجب كذلك أن يكون صاحب المشروع على قدر من الذكاء والفطنة والموضوعية، فليس مهماً الاهتمام بما هو موجود -أي الفكرة- بقدر ما تبرز أهمية ما يجب أن يوجد -أي النتائج المحققة-¹، ضف إلى ذلك فإن أبرز العوامل التي تؤدي لنجاح المؤسسات ونموها هو الاهتمام بالوظائف الإدارية" كالتخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة، التقييم وغيرها"، باعتبارها أسساً حقيقية لنجاح أي مؤسسة على اختلاف أنواعها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن العامل الأول والمحدد الأساسي لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يرتكز بالدرجة الأولى على طبيعة النشاط المختار أو موقعه أو حتى العاملين به بقدر ما يقوم على شخصية المقاول حامل

¹ - Steven D.Strauss.(2007)."The Small Business Bible", Edition N01, JARIR BOOK STORE, Riade, P:20.

المشروع وطبيعة القرارات التي يتخذها والتي تقوم في المقام الأول لإحياء المشروع أو انخياره¹ وذلك أخذا بعين الاعتبار أن هذا الأخير مضطر للقيام بالعديد من الأنشطة والمهام والوظائف وهو ما لا نجد في المؤسسات الكبرى مثلا أين تسند جملة هذه الوظائف إلى مختصين² وهو ما يستوجب الإحاطة والدعم الكبيرين لحاملي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمنا لنجاح هذه الأخيرة وتميزها.

الفرع الثاني: عوامل أخرى مؤثرة على إنشاء المؤسسات (ص و م) ودعم نموها

أ- استراتيجية التكيف والمرونة

يتطلب بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعا من المرونة والقدرة، بالإضافة لاكتسابها مجموعة من الإمكانيات "سواء أكانت مادية أم بشرية أو حتى فنية" بما يمكنها من التكيف مع مختلف الاضطرابات التي تصاحب عملية نموها أو يشهدها محيطها، ومن هنا تظهر أهمية التغيير الإبداعي كوسيلة لنمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة، مع ضمائها موقعا تنافسيا من جهة ثانية.

لذلك يجب على هذه المؤسسات تدعيم أنشطة البحث والتطوير وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك بما يمكنها من المشاركة في إحداث التغييرات بدلا من انتظار حدوثها، ذلك أن التغيير الإبداعي يهدف إلى تحقيق التميز والأفضلية عن الآخرين وما يكون لذلك من تأثير على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها في ظل محيط تنافسي.³

ب- أثر المحيط المحتضن على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من العوامل التي يضمها المحيط ويكون لها تأثير كبير على مصير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولعل أبرزها الآتي ذكره:

■ المصادر التمويلية

تعتبر عملية البحث والحصول على أحد المصادر التمويلية من أعقد العمليات التي تهدد قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها، لذلك يعد التمويل الذاتي من أكفئ الصيغ التي يمكن أن تعتمد عليها هذه المؤسسات لاسيما في المراحل الأولى والتي تشهد مستويات خطورة مرتفعة ودرجات عالية من الإخفاق الأمر الذي يؤدي إلى عزوف الجهات الممولة في الغالب على الدخول في مثل هذا النوع من المحازفات.

¹ - أحمد فوزي ملوخية. (2008). "أسس دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص: 303، 304.

² - ابتسام قارة. (2012). "تطوير القطاع السياحي بالجزائر: دراسة حالة ولاية مستغانم"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 48.

³ - خديجة خنيط. (2014). "التغيير الإبداعي ودوره في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، العدد: 13 جوان 2014، ص: 246.

■ طبيعة السوق ونوعية الزبائن:

غالبا ما يستهدف إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة قطاعا رائدا بغية الصعود على ركب التطور، أو سوقا خاملا بغية تنشيطه والاستفادة من قلة المنافسة، فعلى "صعيد الأسواق" فإن ذلك يفرض على المسير صاحب المشروع الاستقرار والتثبت في الأسواق المحلية أولا ثم تسليط الضوء على الأسواق الخارجية بهدف زيادة النمو، ويتوقف ذلك على نوعية أو طبيعة المسير صاحب المشروع من جهة، وعلى طبيعة السلع والخدمات التي يقدمها المشروع من جهة ثانية، أما على "صعيد الزبائن" فإن هذا بدوره يطرح تحديا آخر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتمثل بالأساس في نوعية الزبائن المستهدفين وكيفية تطوير عددهم، فإما يتم استهداف كبار الزبائن لتحقيق النمو، أو الاعتماد على تنوع نمط هؤلاء الزبائن لتقليل المخاطرة والمحافظة على التنظيم أو المؤسسة.¹

ومن هنا تظهر أهمية إعداد خطة تسويقية كفأة للمشروع الصغير والمتوسط تكون قادرة على النهوض به وتطويره في ظل الفهم الجيد للسوق والمنافسين والعملاء المرتقبين مع التموثق الجيد في الأسواق (أي تحديد نقاط القوة والضعف) وذلك ما يضمن بروز المؤسسة مع ثباتها واستمرارها.²

ومن خلال ما سبق يتضح أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة ماسة إلى قدر عال من الدعم والمساعدات الفنية التي تمكنه من النهوض والتطور والاستمرار في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

¹ - سعيد لهوري. (2007). "محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص، ص: 131، 132.

² - جاكى جارقيس. (2009). "85 طريقة لتسويق المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ترجمة: خالد العامري، الطبعة الأولى، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ص، ص: 17، 18.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنوع متميز من أنواع المؤسسات سواء في حجمه أو في طريقة إدارته، أو حتى في مجموعة الخصائص التي تتمتع وتنفرد بها، حيث توصلنا إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من الاختلاف القائم حول تحديد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات بسبب تعدد المعايير الموضوعية لتحديد هذا التعريف، ضف إلى ذلك التنوع والتعدد الكبير في الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات، إلا أن هناك اتفاقا وإجماعا على أهمية الدور الذي تقوم به هذه الأخيرة في مختلف الاقتصاديات سواء أكانت نامية أو متقدمة وذلك على شتى النواحي والأصعدة، وهو الأمر الذي يوجب دعمها في شتى مراحل حياتها باعتبارها بديلا وخيارا استراتيجيا لعملية التنمية.

الفصل الثاني

ميكانيزمات تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة الاقتصاديات الحديثة، وذلك بالنظر للدور الاستراتيجي الذي تلعبه في سبيل تحقيق التنمية على شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية وفي مختلف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

إلا أنه وبالرغم من هذه الأهمية البالغة نجد أن هذا الصنف من المؤسسات يعاني العديد من المشكلات والتي تبرز في مقدمتها "مشكلة التمويل" والذي يعد العائق الأساسي والعامل المحدد لبقائها وتطورها، فليس هناك أدنى شك أن المؤسسات عموماً والصغيرة والمتوسطة خصوصاً سواء أكانت حديثة أو قائمة من قبل تحتاج إلى نمط معين من التمويل والذي يتناسب مع مستوياتها المختلفة ونشاطاتها المتعددة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى اختلاف المصادر التمويلية في كل مرحلة من مراحل حياتها من جهة، مع مراعاة المستجدات التي تفرضها الظروف المختلفة من جهة أخرى، وعليه ففي ظل تعدد المصادر وتنوع البدائل التمويلية تجد هذه المؤسسات نفسها أمام إشكالية أخرى تدور معالمها حول مدى فعالية هذه المصادر التمويلية ونجاعتها في سد الاحتياجات التمويلية المختلفة لها بأقل تكلفة وأقصر وقت وأدنى مستوى من الخطر، وذلك ما يستوجب الدراسة الدقيقة لهذه المصادر وخصائصها مع ضرورة تحديد الوقت الأنسب للقيام بالعملية التمويلية بهدف الوصول لأكثر هذه المصادر ملائمة والذي يختلف بالضرورة من مؤسسة لأخرى.

ولإثراء هذا الموضوع فقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التمويل.

المبحث الثاني: البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية التمويل

يعد التمويل بأشكاله المختلفة ومصادره المتعددة أداة ضرورية لقيام أي مؤسسة، ووسيلة فعالة لمواصلة نشاطها وجعلها أكثر ديناميكية مواكبة للتطورات الحاصلة على الصعيدين الوطني والعالمي، وبقدر تزايد أهمية التمويل في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في ظل صعوبة الحصول عليه، فإنه تتجلى كفاءة هذه المؤسسات في حسن اختيار أفضل هذه المصادر بما يلي احتياجاتها ويحقق غاياتها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل وفعالته

الفرع الأول: مفهوم التمويل

لقد تعددت التعاريف الواردة بشأن التمويل إلا أن معظمها يشترك في الخصائص العامة لهذا الأخير، وبالتالي يمكن أن نعرف التمويل على أنه:

✓ مجموعة من الإجراءات التي تختص بالحصول على الأموال وإدارتها في المؤسسة¹ مع تحديد أفضل مصدر لهذه الأموال من خلال التكلفة والعائد.²

✓ يعبر التمويل عن مجموعة من العمليات التي من خلالها تصل المؤسسة إلى تلبية احتياجاتها من رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بتخصيص أولي من الأموال والزيادات للقروض المتوفرة في الأوساط العامة، أو بالهياكل المالية والمساهمات الممنوحة بسندات باهظة من طرف الدولة، الخزينة العامة، الخواص... وغيرهم.³

✓ إن التمويل هو تلك الوظيفة الإدارية في المشروع التي تختص في عمليات التخطيط للأموال أو الحصول عليها من مصدر تمويل مناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المشروع المختلفة بما يساعد على تحقيق أهدافه.⁴ ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

■ إن عملية التمويل تتعلق بتوفير المبالغ النقدية والأموال السائلة لتلبية مختلف احتياجات ورغبات الأعوان الاقتصاديين.

■ ضرورة مراعاة التوقيت الأنسب أثناء عملية التمويل، أي تقديم الأموال وقت الحاجة إليها.

■ اختيار المصادر التمويلية الأكثر ملائمة مع مراعاة العائد والتكلفة.

¹ - موفق عدنان عبد الجبار الحميري. (2010). "أساسيات التمويل والاستثمار في السياحة"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:35.

² - أحمد بوراس. (2008). "تمويل المنشآت الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، ص:25.

³ - عبيد علي أحمد الحجازي. (2001). "مصادر التمويل"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص:12.

⁴ - شهرزاد برحي، مرجع سبق ذكره، ص:83.

الفرع الثاني: فعالية التمويل

إن تحديد معنى دقيق وواضح "لفاعلية التمويل" يدفعنا إلى ضرورة بيان مفهوم "الفعالية" في المقام الأول، ولذلك فقد ارتأينا تقديم بعض التعاريف لهذا المصطلح والذي يقودنا في نهاية المطاف إلى تحديد مفهوم "فاعلية التمويل".

أولاً: مفهوم الفعالية

يتصف مفهوم الفعالية بالتعقيد والتشابك الشديد وذلك نظراً لتعدد واتساع مجالات استخدامه، وعليه يمكن أن نعرف الفعالية على أنها:

✓ القدرة على تدنية مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين النتائج وعوامله أو النتائج والموارد المستخدمة.¹

✓ مضاعفة النتائج النهائية للمؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل لكافة الوسائل المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية، وبعبارة أخرى فهي تدل على القدرة على البقاء والاستمرار والتحكم.²

✓ محصلة لتفاعل العديد من المكونات والأنشطة الإدارية والوظيفية والفنية، وبالتالي القدرة على تحقيق الأهداف المحددة -سواء الطويلة منها أو القصيرة- بأقل التكاليف ضمن معايير الالتزام بالسياسات والإجراءات المرسومة.³

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأن **الفعالية** تدل على: "القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لخلق حالة من التوازن مع المتغيرات الداخلية والخارجية وذلك عن طريق التكيف معها بغية تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لرغبات وتطلعات الأعوان الاقتصاديين بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة".

وفي سياق توضيح مفهوم الفعالية فقد ارتأينا تقديم تعريف مبسط "للكفاءة" على اعتبار أنها أحد عناصر الفعالية من جهة، بالإضافة للتكامل الذي يجمع بين المصطلحين من جهة ثانية، وبالتالي فإنه يمكن أن نعرف "الكفاءة" على أنها:

✓ الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج والمخرجات⁴ أي أنها إنجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة.

✓ هي استعداد وطاقة المؤسسة على الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة لها، كما أنها ترتبط بتقييم تحكم المؤسسة في

¹ - عبد المليك مزهودة. (2001). "الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: الأول، ص: 87.

² - محمد كروش. (2014). "استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثلها الجزائر؟"، أطروحة دكتوراه منشوره، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 71.

³ - مراد ناصر. (2003). "فاعلية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، دط، دار الهومة، الجزائر، ص: 74.

⁴ - عبد السلام أبو قحف. (2001). "أساسيات التنظيم والإدارة"، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، عمان، الأردن، ص: 24.

العمليات من ناحية تقنية اقتصادية.¹

ومن خلال ما سبق يمكن أن نحدد الفرق بين "الكفاءة" و"الفعالية" وذلك على النحو التالي:²

- إن الكفاءة ترتبط بفعل الأشياء بأفضل طريقة أي أنها تهتم بالوسيلة مع الاقتصاد في إنجاز العمليات في ظل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- أما الفعالية فتدل على القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من خلال التركيز على النتائج والمخرجات.

ثانياً: فعالية التمويل

بعدما تم تحديد مفهوم خاص بكل من "التمويل" و"الفعالية" في العناصر السالفة من هذه الجزئية من الدراسة، فقد ارتأينا الدمج ما بين المصطلحين بغية الوصول إلى تعريف شامل وجامع لكليهما حيث يمكن القول بأن "التمويل الفعال" يدل على:

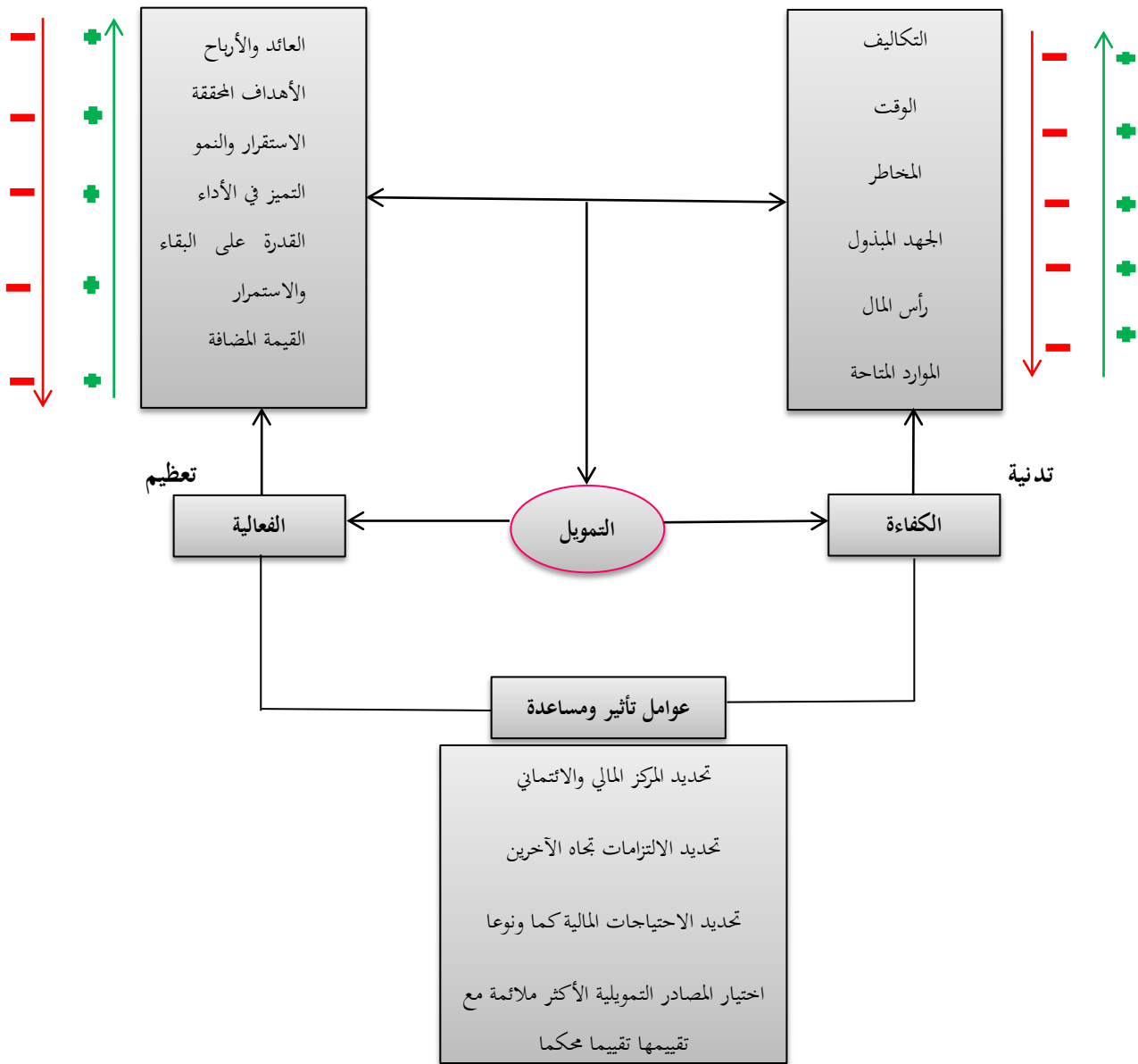
" القدرة على توفير وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتلبية لمختلف الاحتياجات المالية وسدا لشتى الرغبات التي تظهر في إطار ممارسة الأنشطة المختلفة وذلك في أفضل الشروط من ناحية تعظيم العائد وتقليل التكلفة مع اختصار الوقت وتدنية المخاطر بغية تحقيق الأهداف المسطرة، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة اتخاذ مجموعة من القرارات المحكمة والمدروسة فيما يتعلق بحجم التمويل الأمثل ومصدره الأكثر ملائمة مع تحري الوقت الأنسب للتزود بالموارد المالية بما يضمن تقليص الفجوة ما بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، ومعنى آخر أنه كلما كانت النتائج المحققة أقرب إلى النتائج المتوقعة كلما كانت العملية التمويلية أكثر فعالية."

وللتوضيح أكثر نقترح النموذج التالي:

¹ - محمد كربوش، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

² - لمى فيصل أسير. (2014). "نموذج مقترح لرفع فعالية المصرف التجاري السوري من خلال استخدام بطاقة الأداء المتوازن: دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ص: 81.

شكل رقم (2-1): التمويل من منظور الفعالية والكفاءة



المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن "الفعالية" و"الكفاءة" هما وجهان متلازمان ومؤثران بالتكامل على العملية التمويلية، ذلك أن نجاح المؤسسة في أدائها المالي يتوقف على مدى بلوغها الأهداف المسطرة من وراء العملية التمويلية -أي الفعالية- بالإضافة إلى القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد دون المساس بالأهداف المسطرة -أي الكفاءة-، وعليه فإن التمويل الأمثل في كل مؤسسة يجب أن يكون فعالا وكفؤا في نفس الوقت، لذلك يجب البحث دائما عن وجود توافق وملاءمة بين هذين المفهومين، وعليه يجب على كل مؤسسة التركيز على النقاط الأساسية التالية:

- الأهداف المراد تحقيقها.
- مدى ملاءمة الوسائل المستخدمة لإنجاز الأهداف المسطرة.

■ مدى قرب أو بعد النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة.

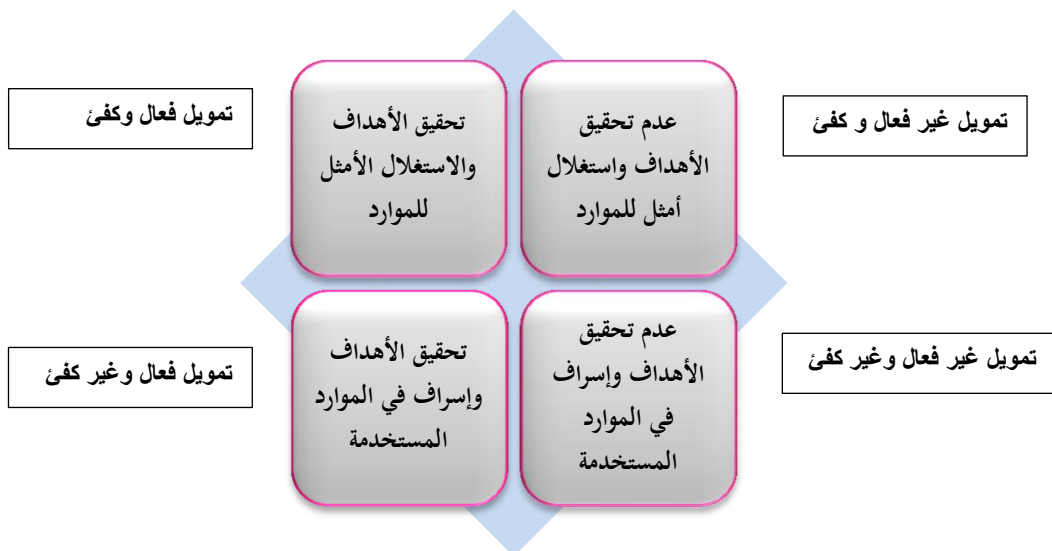
وهذا ما حاولنا إبرازه من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح لنا أن:

"التمويل الفعال" هو تلك العملية التي تضمن للمؤسسة تعظيم نتائجها - العوائد- مع تحقيق التميز في الأداء بما يزيد من قدرة المؤسسة على الاستقرار والنمو، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال حسن التدبير والتسيير لجملة من العوامل على غرار المركز المالي والائتماني للمؤسسة، التزاماتها وديونها تجاه الغير، الأمر الذي يساعد في التحديد الدقيق للاحتياجات المالية للمؤسسة- أي ما هو متاح وما هو مفقود- ومن ثم اختيار أفضل هذه المصادر التمويلية القادرة على تلبية هذه الاحتياجات وسدها.

أما "التمويل الكفاء" فهو تلك العملية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ظل عدم إهدار الطاقات، مع ضرورة تدنية التكاليف وتقليص الوقت مع تفادي المخاطر التمويلية المرتقبة وتجاوز العقبات المحتملة وصولاً للغايات المستهدفة من التمويل مع أدائها بطريقة صحيحة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأن المؤسسة التي تستطيع تحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في العملية التمويلية هي وحدها القادرة على النمو والازدهار وإنجاز الأهداف المسطرة وفق الطرق المحددة، بينما المؤسسة التي تفتقد إلى كيفية تحقيق التكامل والانسجام ما بين هذين المفهومين فإن مصيرها للزوال والانحلال وذلك يرجع إما لعدم قدرتها على الوصول للأهداف أو إنجازها بصورة خاطئة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(2-2): الفرق بين التمويل الفعال والتمويل الكفاء



المصدر: لمى فيصل أسبر، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

المطلب الثاني: أهمية ومحددات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تبرز أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية الدور الذي تقوم به هذه الأخيرة على اعتبارها الأداة الأكثر فعالية في ترقية العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية¹، وعليه فهذا الصنف من المؤسسات يحتاج إلى مصادر تمويلية مختلفة كما ونوعا خلال مختلف المراحل الحياتية التي تمر بها، وهذا ما سنحاول إيضاحه في النقاط التالية:

✓ يعتبر المال قوام الأعمال وبالتالي فهو جد ضروري لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تلبية مختلف احتياجات العملية الإنتاجية والتسويقية ومواجهة لمختلف مصاريف الاستغلال والاستثمار² وبالتالي تحريك عجلة الإنتاج بمختلف مراحلها.

✓ يعتبر التمويل ركيزة أساسية ووسيلة فعالة للمحافظة على استمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل محيط تنافسي وذلك من خلال تأمين السيولة الكافية التي تجنبها خطر الإفلاس والتصفية.

✓ إن حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم في الوقت المناسب يمكنها من تطوير قدراتها التنافسية وذلك من خلال تسهيل الولوج للأسواق المختلفة والحصول على شرائح متنوعة من الزبائن الأمر الذي يشجع على خلق روح التكامل والتنافس ما بين المؤسسات مما يؤدي بالضرورة إلى تعدد المنتجات وتنوعها وهو الأمر الذي ينعكس انعكاسا إيجابيا على الصالح العام.

✓ إن وفرة الأموال المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد بمثابة شرارة محفزة على الإبداع والابتكار والاستخدام الأمثل للوسائل التكنولوجية المتطورة وبالتالي ترقية نمط الإنتاج وتطويره.

وخلاصة القول أن وظيفة التمويل بكل ما تتضمنه من البحث عن مصادر تمويلية والمفاضلة بينها تعد عملية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل تعدد وتنوع بدائل التمويل المباشر الأمر الذي يتطلب إدارة ذات كفاءة متميزة تهتم بهذا الأمر ضمنا لبقاء هذه المؤسسات واستمراريتها، ذلك أن تمويل هذه الأخيرة يعد دوما الشغل الشاغل لأصحابها من جهة ومختلف الجهات ذات الصلة من جهة ثانية³، ضف إلى ذلك فإنه حتى تتمكن المؤسسة من الاستخدام الأمثل للأموال فإن ذلك مقيد بمجموعة من المحددات، وهذا ما سنتناوله في العنصر

¹ - أحمد حسين بتال وآخرون.(2001). " دور المصارف الخاصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد: السابع، ص:48.

² - هيثم صاحب عجاج.(2001). "نظرية التمويل"، دط، دار الزهوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:31.

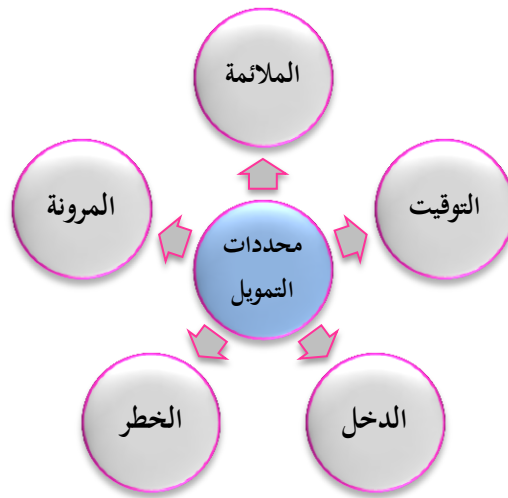
³ - عصام بوزيد.(2010). " التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص، ص: 113، 114.

الموالي.

الفرع الثاني: محددات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهم العوامل المحددة للاستراتيجية المالية للمؤسسة هي اختيار تمويل ملائم من بين المصادر المتاحة بشكل يحقق التوازن ما بين العائد والمخاطرة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال معرفة سابقة لجملة من العوامل والتي نوضحها في الشكل التالي:

شكل رقم (2-3): محددات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

عبد الحكيم كراجه وآخرون. (2000). "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:99.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن للتمويل خمسة محددات أساسية وهي:

1. الملائمة

والتي تدل على ضرورة مناسبة وملاءمة الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول التي سوف تمول بها¹، فعلى سبيل المثال إذا كان تمويل رأس المال العامل هو الهدف من قرار التمويل فليس من الصائب حينها أن يتم تمويله بقرض طويل الأجل ذلك أن الأصح هو أن يمول بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى، وهكذا بالنسبة لكل نوع من أنواع التمويل.

2. المرونة:

وتدل على قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعاً للمتغيرات الرئيسية لاحتياجاتها التمويلية، أي الملائمة

¹ - عبد الحكيم كراجه وآخرون. (2000). "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:99.

ما بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر التمويل المتاحة على اعتبار أن بعض المصادر التمويلية أكثر مرونة من غيرها¹، كما تدل المرونة كذلك على تعدد مصادر التمويل المتاحة ما يتيح إمكانية المفاضلة بينها وصولاً لأكثرها ملائمة وأنسبها بالنسبة للمؤسسة بما يمكنها من إحداث أي تغيير تراه مناسباً في المستقبل على المصدر التمويلي المختار²، وبالتالي فإن ذلك يتيح للمؤسسة³:

■ إمكانية الاختيار بين عدة بدائل عندما تحتاج المؤسسة إلى للتوسع أو الانكماش في مجموع الأموال التي تستخدمها.

■ القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أكثر من غيرها عند أوقات الحاجة إليها.

3. الدخل

ويتمثل في حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعند قيام المؤسسة بالاقتراض مثلاً من أجل تمويل عملية معينة فإنها تقوم بالمقارنة بين معدل الفائدة المدفوع ومعدل الفائدة المحصل وبناءً على الفرق يتم اتخاذ قرار التمويل⁴.

4. الخطر

ينقسم الخطر في مجال العوامل المحددة للتمويل إلى⁵:

■ **خطر التشغيل:** والذي يرتبط أساساً بطبيعة النشاط الممارس والظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.

■ **خطر التمويل:** والذي ينتج أساساً عن زيادة اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل عملياتها بما يؤدي إلى زيادة العبء المالي عليها وارتفاع حالات الخطر المحيطة بها لاسيما في حالة عدم القدرة على تسديد هذه الالتزامات.

5. التوقيت

والذي يدل على حسن اختيار المؤسسة الصغيرة والتوسطة للتوقيت الأنسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة من المصادر المختلفة بما يضمن لها تحقيق وفورات كبيرة من الأموال الناتجة عن اختيار التوقيت السليم وتجدد الإشارة إلى أن هذا العامل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعامل المرونة⁶.

¹ - عبد الغفار حنفي. (2002). "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص: 413.

² - هيثم محمد الزعبي. (2000). "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص: 122.

³ - أيمن الشنطي وعامر شقر. (2007). "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، ص: 94.

⁴ - هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

⁵ - مفلح محمد غفل. (2000). "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 184.

⁶ - عبد الحكيم كراجه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

المطلب الثالث: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما سبق وأوردنا في العناصرالسالفة من دراستنا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمر بمراحل مختلفة بدءاً من الإنشاء فالإنطلاق فالنمو فالنضج وأخيراً مرحلة الإندثار، حيث أنه في كل مرحلة من هذه المراحل تكون بحاجة لعدة أنواع من التمويلات والتي تختلف باختلاف احتياجاتها التمويلية والتي يمكن أن ندرجها فيما يلي:

✓ الاحتياجات المالية في طور التأسيس والإنشاء

خلال هذه المرحلة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الاحتياجات المالية وهي كما يلي:

1. رأس المال التأسيسي

يحتاج المشروع خلال هذه الفترة التأسيسية إلى تمويل يسبق انطلاقه الفعلي في مجال الأعمال، وهو تمويل طويل الأجل والذي يسمى برأس المال التأسيسي أو الأولي والذي يخصص لتغطية جميع النفقات المرتبطة بفترة التأسيس ومتطلباتها "كدراسة السوق، وضع الخطط والنماذج الأولية، تحديد مجال نشاط الشركة..." وبالنظر لصعوبة هذه المرحلة في ظل ما تحتاجه من أموال معتبرة مقارنة بما يتم تحقيقه من تدفقات نقدية سالبة فإن عدداً قليلاً فقط من المؤسسات يمكنها تحطيم هذه المرحلة بنجاح¹، لذلك من الطبيعي أن يجد صاحب المشروع صعوبات في الحصول على التمويل اللازم من المصادر الخارجية نظراً للمخاطر العديدة المحيطة بهذا المشروع والذي لا يزال في بداياته الأمر الذي ينفّر الممولين من الدخول في مثل هذا النوع من التمويلات.²

2. تمويل الانطلاق الفعلي للمشروع

وهو التمويل المرتبط بالسنوات الأولى للمشروع والتي تحتاج فيها المؤسسة إلى أموال خاصة لمواجهة المصاريف الأولية "كالمصاريف الإعدادية، حيازة الأصول الثابتة..."، وتماثلاً كالمرحلة السابقة فإنه وفي أغلب الأحيان تكون نتائج المؤسسة في هذه المرحلة سالبة وذلك بالنظر للتكاليف الثابتة التي تتحملها وهو ما لا يسمح لها بتجميع مصادر تمويل داخلية لمواجهة هذه الأعباء لذلك يتم اللجوء للمصادر الخارجية في ظل ظروف غير مواتية بسبب ضعف النتائج وحالات عدم التأكد المحيطة بتطورها المستقبلي³ لذلك عادة ما يتم التمويل هنا بالدرجة الأولى من قبل الأقارب والأصدقاء، أو شركات رأس المال المخاطر أو الاعتماد على التمويل التأجيري عند اقتناء الأصول الثابتة، وهو الأمر الذي يدل على أن التمويل البنكي يبقى غاية صعبة المنال في هذه المرحلة وذلك بالنظر لشروطه المحففة

¹ - سعاد نائف بزوطي.(2010). "إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص:149.

² - أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص:19.

³ - محمد هيكل، مرجع سبق ذكره، ص، ص:56، 57.

في حق مؤسسات بهذه الوضعية.¹

3. الاحتياجات المالية في مرحلة النمو الأول

تبدأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة بالعمل بقدرة أعلى وثقة أكبر نظرا للتحسن الكبير الذي تشهده في أدائها الإجمالي نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية المستغلة مما يؤدي إلى زيادة المبيعات والأرباح وبالتالي تحقيق تدفقات نقدية بمعدلات متسارعة وهو الأمر الذي يعد مؤشرا إيجابيا على نجاحها في هذه المرحلة²، أما من الناحية المالية فإن النمو السريع الذي تشهده المؤسسة في هذه المرحلة ينعكس على زيادة احتياجاتها المالية الطويلة الأجل المرتبطة أساسا بتمويل الاستثمارات اللازمة للتوسع في القدرات الإنتاجية لذلك تظهر الحاجة إلى ما يسمى "برأسمال النمو" والذي يدعم الأموال الخاصة التي تملكها المؤسسة لتمويل النمو أو تجاوز مرحلة جديدة.³

✓ الاحتياجات المالية في الطور الثاني لنمو المؤسسة

في هذه المرحلة تشهد المؤسسة حالة من الاستقرار في التدفقات النقدية ما يجعلها في احتياج مستمر للتمويل القصير الأجل لتلبية احتياجات رأس المال العامل الناتجة عن نمو وتطور المبيعات مع الحاجة بنسبة أقل للتمويل طويل الأجل لإنتاج منتجات بديلة أو تطوير منتجات حالية⁴ وبالتالي فإن التحسن المستمر في وضعية المؤسسة المالية يقلل من درجات المخاطرة المحيطة بالمحيط بأعمالها، الأمر الذي يقلل من حدة مشكل التمويل الذي تتعرض له المؤسسة مقارنة بالمراحل السابقة مما يرجح حصتها السوقية للارتفاع والنمو المستمر.⁵

✓ الاحتياجات المالية في مرحلة التوسع

إن كل مؤسسة تملك فرصة للتوسع فإنها تسعى لإستغلالها من خلال تغيير أسلوبها في التسيير إعتقادا على التحليل والتخطيط المالي والتنبؤ والرقابة المالية وغيرها من الأساليب المالية المتطورة التي تسمح لها بإنجاز توسعات جديدة في قدراتها الإنتاجية والتوزيعية... وعليه تظهر الحاجة إلى موارد مالية لتوسيع هذه القدرات على صورة تمويل متوسط وطويل الأجل.⁶

✓ الاحتياجات التمويلية في مرحلة النضج

بعد مرحلة توسع ناجحة تكون المؤسسة قد ضمنت حصة سوقية معتبرة مع بلوغها أعلى مستويات المردودية

¹ - سماح طلحي، (2014)، " دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مع الإشارة لحالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم علوم

التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص: 83.

² - المرجع نفسه، ص: 84.

³ - أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

⁴ - حياة بن حراث، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

⁵ - عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، (2002)، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دط، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص: 235.

⁶ - حياة بن حراث، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

الممكنة من استقرار في المبيعات، نمو في الأرباح، استقرار في التدفقات النقدية... وغيرها من المؤشرات"، الأمر الذي يجعلها في احتياج مستمر للحفاظ على حصتها السوقية، وبالتالي فإن الاحتياجات المالية هنا ستكون منخفضة مقارنة بالمرحلة السابقة ولاسيما التمويل قصير الأجل تلبية لاحتياجات الدورة الاستغلالية وكذلك التمويل طويل الأجل لتمويل منتجات بديلة أو مستحدثة لاسيما وأن المؤسسة ملزمة بالحفاظ على مستوى رأس المال الثابت ورأس المال العامل حتى يتسنى لها توفير مصادر تمويل داخلية¹ وذلك على اعتبار أن المؤسسة قد وصلت إلى هيكل تمويلي مناسب، بالإضافة إلى ذلك فإنه من المتوقع أن تكون نشاطات المؤسسة في هذه المرحلة على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم، وبالتالي فإن مشاكلها التمويلية تكون جد منخفضة في ظل الإنخفاض الكبير الذي تعرفه احتياجاتها التمويلية الإضافية في ظل مستوى إنتاج مرتفع يمكن من تغطية جميع التكاليف والأعباء.

✓ الاحتياجات المالية في مرحلة الانحدار

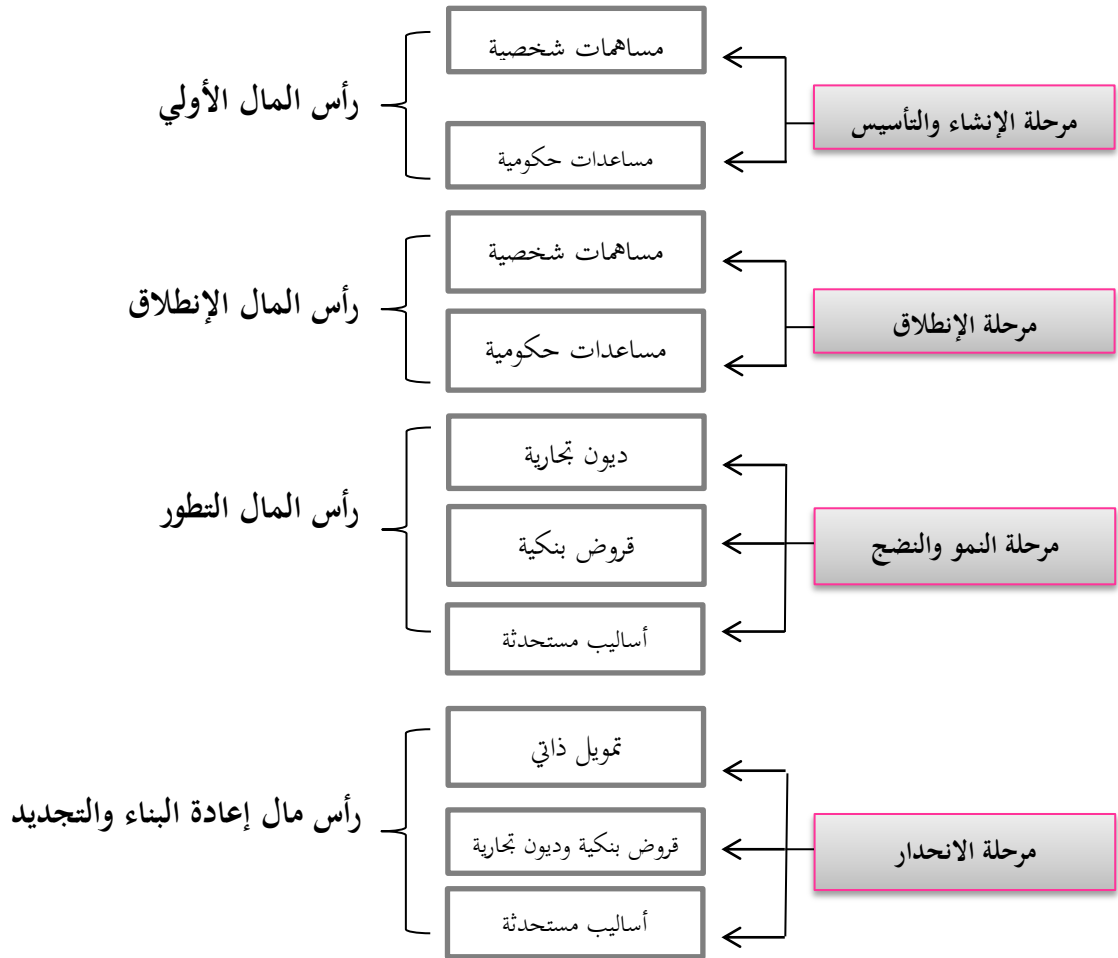
تعرف المؤسسة في هذه المرحلة تراجعاً كبيراً، ويعود السبب في ذلك لفقدان تنافسيتها في السوق وتدني مؤشرات أدائها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حاجتها لأموال إضافية لاسيما من المصادر الخارجية ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم كفاية وتوازن الموارد الداخلية لهذه المؤسسة.

ويرجع الخبراء الاقتصاديون وصول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى هذه المرحلة وإفلاس العديد منها خلال العشر سنوات الأولى من بداية النشاط إلى عدم معرفة مسيرها بأبسط قواعد التمويل، لذلك فإن أبرز الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة يكون مماثلاً لنظيرتها حديثة النشأة مع اختلاف جوهري والمتمثل في إمكانية حصول هذه الأخيرة على التمويل الخارجي اللازم (من البنوك والمستثمرين) اعتماداً على النتائج المحققة مسبقاً وبضمان أصولها الثابتة، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها تجاوز هذه المرحلة وتخطيها إذا ما استطاعت تجديد منتجاتها أو ابتكار أخرى حديثة بما يمكنها من النهوض مجدداً والعودة بقوة مرة أخرى.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي:

¹ - حياة بن حراث، المرجع السابق، ص: 86.

شكل رقم (2-4): الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الطالبة.

ومما سبق يتضح أن الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عديدة ومختلفة باختلاف مراحل تطورها ونموها، الأمر الذي يظهر الحاجة الماسة لتوفير التمويل اللازم لها نظرا لأهميته القصوى في بقاء هذه المؤسسات واستدامة نفعيتها في شتى مراحل حياتها أين تقع هذه المسؤولية وبالدرجة الأولى على كاهل صاحب المؤسسة الذي يجب أن يوفر هذه المتطلبات من مختلف المصادر الممكنة بالحجم المطلوب والتكلفة الملائمة وفي الوقت الأنسب مع مراعاة طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستوجب التقدير الصحيح والواقعي لجميع أنواع التمويلات المطلوبة دون أي مبالغة الأمر الذي يجنب المؤسسة تحمل تكاليف إضافية وإهدار الموارد المستخدمة هذا من جهة، أما من جهة ثانية فإنه يجب عدم التقليل أو التحفظ في تقدير هذه الاحتياجات بما يعرض هذه الأخيرة لصعوبات مالية كبيرة تعيق تحقيق الأهداف المسطرة الأمر الذي يدفع صاحب المؤسسة للحصول على الأموال بشروط غير ملائمة.¹

¹ - سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

المبحث الثاني: البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد توصلنا في المبحث السابق إلى نتيجة مفادها الأهمية البالغة للتمويل في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره نواة قيامها وركيزة أساسية لاستمرارها.

لذلك ارتأينا في هذه الجزئية من الدراسة تسليط الضوء على أهم الصيغ التمويلية الموجهة لسد احتياجات هذه المؤسسات - سواء الحديثة منها أو القديمة- مع التركيز على أكثر هذه الصيغ استخداما وذلك بالنظر لتعدد هذه الأخيرة وتنوعها وذلك في محاولة لإبراز أكثر هذه الطرق فعالية وملاءمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: صيغ التمويل الكلاسيكية

إن أقدم صيغ التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي القروض على أنواعها والتي نحملها فيما يلي:

الفرع الأول: التمويل قصير الأجل

يختص هذا النوع من الصيغ بتمويل نشاطات الاستغلال التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة قصيرة الأجل والتي لا تتعدى 12 شهرا، وتهدف أساسا إلى تمويل النفقات الجارية للمؤسسة خلال دورة الإستغلال ضمنا للسير الحسن لأنشطتها¹ والتي يمكن أن تمول عن طريق:

أولا- القروض العامة

والتي توجه لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل محدد بذاته²، ويتم اللجوء إليها لمواجهة لصعوبات مالية مؤقتة في خزانة المؤسسة³، وينقسم هذا النوع من القروض إلى:⁴

- تسهيلات الصندوق.
- قروض الربط.
- السحب على المكشوف.
- قروض الموسم.

ثانيا: القروض الخاصة

يوجه هذا النوع من القروض لتمويل أصل محدد بذاته من بين الأصول المتداولة⁵، وينقسم هذا النوع من القروض

¹ - مالحة لوكدابير.(2012). "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص: 82.

² - الطاهر لطرش.(2004). "تقنيات البنوك"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 58.

³ - Sébastien Neuville.(2005). "Droit de la banque et des marchés financiers", 1^{er} édition, presses universitaires de France, paris, p:275.

⁴ - عمران عبد الحكيم.(2007). "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص- ص: 73-75.

⁵ - مالحة لوكدابير، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

بدوره إلى:¹

- تسيقات على البضائع . ، - تسيقات على الصفقات العمومية.

ثالثا: الإئتمان التجاري

تحصل المؤسسة على الإئتمان التجاري من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عملية الإنتاج، ويلعب هذا النوع من القروض دورا بالغ الأهمية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما تلك التي تجد صعوبة في الحصول على القروض البنكية بتكلفة منخفضة أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل لتمويل احتياجاتها التجارية وذلك في ظل ما يتميز به من مرونة عالية وسهولة في الحصول عليه.

رابعا: الإئتمان المصرفي

هو تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد المؤسسات والمنشآت وحتى الأفراد بالموارد المالية اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة أين يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد² وذلك ما يصعب في كثير من الأحيان من نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على مثل هذا النوع من التمويلات.

الفرع الثاني: التمويل متوسط الأجل

وهو عبارة عن تلك الأموال الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار التي لا تتجاوز مدة استعمالها سبعة سنوات، كالأستثمار في التجهيزات ومعدات الإنتاج³ أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ، ويتمثل التمويل متوسط الأجل في:

أولا: قروض المدة

تتراوح مدة هذه القروض ما بين (3 و 5 سنوات) الأمر الذي يرسى نوعا من الإطمئنان وتقليل المخاطر بالنسبة للمؤسسة المقترضة فيما يخص إعادة التمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل، أما عن معدل الفائدة في مثل هذا النوع من القروض فإنه يحدد على أساس الأسعار السائدة في السوق، وتبعاً لحجم القرض وتاريخ استحقاقه والأهلية الإئتمانية للمؤسسة المقترضة، على أن يتم التسديد عن طريق أقساط دورية متساوية سواء تدفع ثلاثيا أو نصف سنوي أو سنوية.

¹ - سليمان ناصر. (2012). "التقنيات البنكية وعمليات الائتمان"، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص- ص: 38-40.

² - ابراهيم محمد علي الجزاوي ونادية شاكر النعيمي. (2010). "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة: دراسة نظرية وتطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة المالية 2005-2007"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: الثالث والثمانون، ص: 05، 06.

³ - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

ثانيا: قروض التجهيزات

تمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند قيامها بتمويل عمليات شراء آلات أو تجهيزات، وتمنح هذه القروض من طرف البنوك على أنواعها أو شركات التأمين أو صناديق التقاعد أو كل من يقدم هذه التجهيزات للبيع، حيث تمول الجهة المقرضة من (70% إلى 80%) من قيمة التجهيزات والباقي يعد هامش أمان بالنسبة للممول، ويمكن أن تستخدم هذه التجهيزات كضمان للحصول على قرض من البنك وهذا ما يضمن لهذا الأخير حقوقه إذا تأخرت المؤسسة عن تسديد دفعات القرض.

الفرع الثالث: التمويل متوسط الأجل

يخصص التمويل متوسط الأجل لسد احتياجات الأنشطة الاستثمارية التي تختلف جوهريا عن عمليات الإستغلال من حيث موضوعها ومدتها، فهي عبارة عن استثمارات تنتظر عوائد أكبر في المستقبل وهو ما يشكل عبئا كبيرا على المؤسسات عموما والصغيرة والمتوسطة خصوصا نتيجة لضعف قدراتها المالية لاسيما وأن هذه الاستثمارات تكون منقطعة وتتدفق خلال عمر سنوات الاستثمار، ويمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحصول على هذا النوع من التمويل من مصادر مختلفة لعل أبرزها:

أولا: رأس المال (الأموال الخاصة)

يتجلى هذا النوع من التمويل في استثمار مختلف التوفيرات والمدخرات الشخصية والأموال الخاصة في تلبية احتياجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ويعود السبب وراء شيوع استخدام هذا النوع من التمويل إلى عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير التمويل اللازم من مصادر خارجية بغية عدم إقبال كاهلها بالتزامات تجاه الغير بالنظر لمحدودية إمكانياتها المالية¹، وعادة ما تكون هذه الأموال المتاحة غير كافية لتلبية الاحتياجات المالية لذلك يتم اللجوء للأقارب والأصدقاء بغية تمويل مشروع جديد أو دعم آخر قائم من قبل، ويهدف الوصول للأهداف المسطرة يجب عدم الخلط ما بين العلاقات التجارية والعلاقات العائلية في مثل هذا النوع من التمويل.²

ثانيا: الأرباح المحتجزة

تهدف المؤسسات عامة للربح، وبالتالي تعمل على تحديد مصير تلك الأرباح من خلال سياسة التوزيع التي تبين ما إذا كانت هذه الأرباح ستوزع كلية أم سيتم الاحتفاظ بها بغية سد احتياجات المؤسسة، وبالتالي تعتبر هذه الصيغة من أهم الصيغ التمويلية خاصة بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات الهادفة لتوسيع نشاطاتها أو الساعية للتخفيف من

¹ - جهاد عبد الله عفانة وقاسم موسى أبو عيد. (2004). "إدارة المشاريع الصغيرة"، دط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 70.

² - عبد الغفور عبد السلام وآخرون. (2001). "إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 70.

أعباء الاقتراض.¹

ثالثا: القروض طويلة الأجل

توجه القروض طويلة الأجل لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجاوز آجالها السبعة سنوات، وغالبا ما توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات كالحصول على العقارات (أراضي، مباني...) ² ويبقى هذا النوع من التمويل قليل الاستعمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمخاطره العالية وتكاليفه المرتفعة مقارنة بإمكانياتها وقدراتها المحدودة.

المطلب الثاني: صيغ التمويل المستحدثة الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعدها تم التعرف على الصيغ التقليدية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في القروض أساسا، ارتأينا في هذه الجزئية من الدراسة استعراض طرق تمويلية أكثر حداثة والتي من شأنها تخطي جميع العراقيل الناتجة عن استخدام الصيغ الكلاسيكية والتي تمثل عبئا كبيرا بالنسبة لهذه المؤسسات في ظل محدودية قدراتها التمويلية، حيث يمكن أن نوجز أهم هذه الصيغ في ما يلي:

الفرع الأول: التمويل التأجيري

أولا: تعريف التمويل التأجيري

يعتبر التمويل التأجيري من البدائل المستحدثة نسبيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعود نشأته الرسمية إلى سنة "1952" عندما تم تأسيس أول شركة للتمويل التأجيري في الولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمى ³.United states leasing corporation

ويمكن أن نعرف التمويل التأجيري على أنه: "عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر وهو مالك الأصل والثاني المستأجر أي مستخدم الأصل، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق استخدام الأصل خلال فترة زمنية معينة على أن يتم تسديد الأقساط خلال الفترة المتفق عليها، ولعل أهم مزايا التمويل التأجيري هو أن المستأجر يقوم باستخدام الأصل دون الالتزام بشرائه، وهنا يبرز الوجه التمويلي من هذه العملية، حيث أنه بدلا من استخدام رأس المال المملوك أو المقترض كأساس لتمويل عمليات شراء الأصول فإنه بالإمكان استخدام الاستئجار مباشرة كبديل تمويلي معوض لعملية تحصيل الأموال المرغوبة للاستفادة من الخدمات الاقتصادية لهذه الأصول دون الالتزام بشرائها".⁴

¹ - هيثم محمد الزغيبي، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

² - الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

³ - صخر أحمد الخصاونة. (2005). "عقد التأجير التمويلي: دراسة مقارنة في القانون الأردني مع الإشارة إلى أحكام الفقه الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص: 21.

⁴ - بسام هلال مسلم قلاب. (2009). "التأجير التمويلي"، دط، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص - ص: 12-14.

ثانيا: دور التأجير التمويلي في سد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلعب التأجير التمويلي دورا بالغ الأهمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتباره أداة فعالة وذات مردودية مرتفعة بالنسبة لتمويل مختلف أنشطتها الاستثمارية، ويمكن أن نوجز أهميته بالنسبة لهذه المؤسسات في النقاط التالية:

✓ مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على مختلف الآلات والتجهيزات الحديثة أخذًا بعين الاعتبار إمكانياتها المالية المحدودة.

✓ إتاحة إمكانية التوسع وفتح خطوط إنتاج جديدة أمام هذه المؤسسات ما يمكنها من زيادة أنشطتها وتنشيط سوق العمالة.

✓ المساعدة على القضاء على العجز في التمويل الذاتي بالنسبة لهذا الصنف من المؤسسات دون اللجوء إلى المصادر التقليدية وما تفرضه من شروط مجحفة وغير ملائمة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: رأس المال المخاطر

أولا: تعريف رأس المال المخاطر

ظهر رأس المال المخاطر بشكله الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على يد الجنرال "Georges Doroit" الذي أنشأ سنة "1946" أول شركة رأس مال مخاطر بالتعاون مع مجموعة من الممولين تحت اسم "ARD: Américain Research et Développement"¹، ويمكن أن نعرف رأس المال المخاطر على أنه: "تقنية مستحدثة لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر، وهي تقنية لا تعتمد على تقديم النقد فحسب كما هو الحال بالنسبة للتمويل البنكي، بل أنه يقوم على أساس التمويل بالمشاركة دون ضمان العائد ولا المبلغ المستثمر وهنا تتجلى المخاطرة بالأموال، ولهذا فهو يعتبر تقنية جد ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة منها أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال لاسيما وأن النظام البنكي يرفض منحها القروض اللازمة لعدم توفر الضمانات الكافية."²

ثانيا: دور رأس المال المخاطر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد رأس المال المخاطر مصدرا وأداة تمويلية مهمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو القائمة أو المتعثرة الواعدة بالنمو وذات المخاطر المرتفعة لاسيما وأن دعم هذه المؤسسات ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة

¹ - محمد السبي. (2009). "فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة: دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص: 47.

² - السعيد بريس. (2007). "رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة شركة SOFINANCE"، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد: الخامس، ص: 07.

الرئيسية الأولى لرأس المال المخاطر ويتم ذلك من خلال:¹

✓ تقديم المساندة المالية والفنية والإدارية ورعاية المشاريع الجديدة وتسهيل انطلاقتها ونموها.

✓ دعم وتمويل البنى التحتية والتكنولوجيا الحيوية وتقنيات الإعلام والمعالجة الدقيقة، وهو بذلك أداة فعالة لتمويل الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي فهو يحقق المبدأ القائم على أن: "التكنولوجيا المتقدمة ← مخاطرة كبيرة ← أرباح واعدة".

✓ مناسبة نشاطاته ومستوى تدخلاته مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لارتباط أنشطته بالمجالات ذات المخاطرة العالية والعائد المتوقع الكبير أين يتخذ التمويل شكل مساهمة في رأس مال المؤسسة وبالتالي فهو يعتبر تمويل محفز للنهوض وتحقيق الأرباح عكس الطرق التقليدية المحفوفة بالمخاطر والتكاليف المرتفعة.

الفرع الثالث: حاضنات الأعمال والعناقد الصناعية

أولاً: حاضنات الأعمال

أ- تعريف حاضنات الأعمال

يرجع تاريخ ظهور حاضنات الأعمال إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع "Batavia" في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية سنة "1959"²، وتعرف حاضنات الأعمال على أنها: "إطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم المخصصة لمساعدة رواد الأعمال على النجاح في إدارة وتنمية المنشآت الجديدة ورعايتها ودعمها على اختلاف أنواعها لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب) بما يخفف من المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشآت فرصاً أكبر للنجاح وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض."³

ب- دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أضحت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالمنا اليوم نظرا لمساهمتها الفعالة في القضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴ وذلك من خلال:⁵

¹ - عبد الله بلعدي وعاشور مقلاتي. (2016). "المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل بينهما"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد: السادس، ص- ص: 327-329، بتصرف.

² - أيمن علي عمر. (2007). "إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل بيئي مقارن"، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 92.

³ - عبد القادر شارف ورمضاني لعلا. (2017). "تكنولوجيا الحاضنات ومكانة البطالة في العالم العربي: أدوات، فرص وتحديات"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: السادس عشر، ص: 65.

⁴ - دراجي كريمو. (2015). "حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد: الثاني والثلاثون، ص: 179.

⁵ - عبد الله بلعدي وعاشور مقلاتي، مرجع سبق ذكره، ص: 317.

✓ توفير الرعاية والدعم المالي والفني والإداري للمؤسسات الناشئة الواعدة بالنمو بهدف زيادة حظوظها في النجاح.

✓ التمويل بالمشاركة في الأرباح والخسائر بدءاً من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة الاستقرار والاعتماد على الذات.

✓ السعي لاحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يشجع الأفكار المبدعة والخلاقة ومن ثمة تطوير القدرات التنافسية لهذه الأخيرة للتكيف مع مستجدات الإدارة والبيئة الخارجية ومن ثمة اقتناص الفرص المتاحة من خلال التقييم الجيد لطرق عملها وجودة منتجاتها ومن ثمة تصحيح قدرة على الولوج إلى عالم المنافسة.

ثانياً: العناقيد الصناعية

أ- تعريف العناقيد الصناعية

بدأت معالم هذا المفهوم في التبلور سنة "1990" عندما قام الاقتصادي "Michael Porter" بإصدار كتابه الشهير "الميزة التنافسية للأمم" أين قام بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية حيث خلص إلى وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات¹، وعليه فإن العناقيد الصناعية عبارة عن: "تجمعات جغرافية لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي وفي جميع مراحل العملية الإنتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتضم العناقيد الصناعية هيئات تمويل حكومية وغير حكومية كالجامعات مثلاً ومراكز التسهيل والتكوين المهني والدعم الفني..."²

ب- دور العناقيد الصناعية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر العناقيد الصناعية إحدى أهم الاستراتيجيات المتبعة في العديد من الدول لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في التغلب على جميع المشكلات المرتبطة بصغر الحجم³ وذلك من خلال:⁴

✓ خفض نفقات التبادل في المراحل الإنتاجية مع تحقيق التكامل الرأسي للإنتاج مع درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل وبالتالي ضمان حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مزايا الحجم الكبير بتخصص كل منها في جزء محدد من المنتج النهائي مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام وتطوير البنى التحتية وغيرها.

¹ - عبود زرقين والطاهر تواتية. (2014). "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: الحادي والأربعون، ص: 163.

² - محمد طرشي. (2015). "العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد: الثالث عشر، ص: 07.

³ - أيمن علي عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

⁴ - محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

✓ تحقيق التعلم على مستوى العناقيد وتحقيق التنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة مع الحل السريع لشتى المشاكل المحتملة ما يقلل من مستوى المخاطر المحتملة ويعزز من تنافسية هذه المؤسسات ودعمها.

✓ اكتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة درجة عالية من الاستقرار نتيجة الترابطات الرأسية والأفقية التي تتيحها هذه العناقيد على نحو يمكن من الكشف عن مواطن القصور ومعالجتها.

الفرع الرابع: بورصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السوق المالية البديلة)

أولاً- تعريف بورصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: " تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآخذة في نمو رأسمالها وغير المؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول فيها المؤسسات الكبيرة والضخمة لتمييزها بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعملياتها."¹

ثانياً: أهمية البورصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر سوق الأوراق المالية البديلة من أحدث مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تكيف آلياتها بما يتناسب والحاجيات المالية لهذه الأخيرة على المدى المتوسط والطويل بما يتوافق مع خصوصياتها والدور المنوط بها وذلك إيماناً بالدور الفعال الذي باتت تقوم به في مختلف الدول²، وتتجلى أهمية هذه الأداة التمويلية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:³

✓ يمكن القبول بالبورصة من تمويل توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن الدعوة العمومية للادخار تمكن من تعويض الاستدانة المصرفية على المدى الطويل ومن ثمة مضاعفة الموارد المستقرة للمؤسسة وتعزيز رأسمالها مع تمكينها من تمويل البرامج الاستثمارية طويلة المدى.

✓ تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تنمية سيولتها النقدية وذلك بفضل سهولة المبادلات والمفاوضات التي تتم بشأن الأوراق المالية المتداولة.

✓ المساعدة على تحديد قيمة عادلة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالإضافة للحصول على وضع أفضل تجاه الممولين.

✓ إمكانية تمويل البرامج الاستثمارية الأكثر طموحاً، حيث تسمح البورصة بإمكانية تنويع المصادر التمويلية بإدخال مساهمين جدد وذلك عندما تكون الاحتياجات المالية كبيرة والأموال الخاصة للمؤسسة غير كافية خلال مرحلة التوسع

¹ - نور الدين كروش.(2014). "سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بورصة الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، العدد: الحادي عشر، ص:66.

² - المرجع نفسه، ص:66.

³ - شوقي جباري ومصطفى قمان.(2014). "السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة التنظيم والعمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، العدد: الخامس، ص:10.

المطلب الثالث: تقييم صيغ تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اتضح لنا من خلال العناصر السابقة من هذه الدراسة وجود مجموعة من الصيغ التمويلية الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البعض منها تقليدي والبعض الآخر حديث، وبهدف تقييم هذه الصيغ بغية الوصول إلى أكثرها فعالية فقد ارتأينا توضيح المزايا والعيوب المتعلقة بكل صيغة بهدف توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينها، وما يجب الإشارة إليه هو أن التحديد الدقيق للأداة التمويلية الأكثر فعالية في سد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبط بعدة عوامل أبرزها:

"حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، نوع القطاع الذي تنشط فيه، حالة الاقتصاد ككل وما يتوفر عليه من صيغ تمويلية.".

وعليه يمكن القول أن الصيغة التمويلية الفعالة في اقتصاد بلد معين قد تختلف عنه بالضرورة في اقتصاد بلد آخر وذلك تبعاً لاختلاف العوامل السالفة الذكر.

جدول رقم (2-1): مزايا وعيوب الصيغ التمويلية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصيغ التمويلية	المزايا	العيوب
القروض البنكية	<ul style="list-style-type: none"> - المصدر الأول المتاح أمام المؤسسات (ص و م) لتمويل احتياجاتها. - توفير رأس المال العامل اللازم لتوفير متطلبات الدورة الاستغلالية وذلك ما يؤدي للتشغيل الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة. - المساعدة في نجاح المؤسسة (ص و م) من خلال الدراسة المعمقة لها وذلك ما يتيح للمسير اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت الأنسب. - إتاحة إمكانية التوسع وذلك مرتبط بآكتساب المؤسسة لثقة البنك ومكانتها في السوق. 	<ul style="list-style-type: none"> - ارتفاع تكلفة الحصول على القروض والمحددة بسعر الفائدة والذي يتغير مع الزمن. - تعقد القوانين وصعوبة إجراءات الحصول على القروض البنكية. - الصيغ الزمنية وتواريخ الاستحقاق التي لا تراعي في الغالب طبيعة المؤسسات (ص و م). - الحصول على قرض بنكي يتطلب توفر ضمانات كافية وهذا ما قد لا يتوفر لدى هذا الصنف من المؤسسات لاسيما الحديثة منها والناشئة. - ارتفاع المخاطر المحيطة بالقروض ولاسيما في حالة عدم القدرة على السداد وما يترتب على ذلك من إجراءات إضافية تتحملها هذه المؤسسات لتعويض ذلك.
التأجير التمويلي	<ul style="list-style-type: none"> - تكاليف الاستئجار أقل من تكاليف الشراء. - تقديم تمويل كامل لقيمة الأصول الرأسمالية بنسبة 100% وذلك ما يحقق ميزتين بالنسبة للمؤسسة (ص و م) وهما: <ul style="list-style-type: none"> * سرعة الحصول على الأصول المطلوبة للتشغيل. 	<ul style="list-style-type: none"> - ارتفاع التكاليف مقارنة بالقروض البنكية. - وجود عدة قيود مفروضة على استخدام الأصل المستأجر بعدم قدرة المؤسسة على إدخال التحسينات الفنية مثلا دون موافقة المؤجر. - حرمان المؤسسة من مزايا امتلاك الأصل قبل نهاية

<p>العقد المبرم.</p> <p>- في حالة فسخ العقد قبل نهايته فإن المؤسسة المستأجرة مجبرة في كثير من الأحيان على تسديد أقساط الإيجار إلى غاية نهاية العقد أو تحمل غرامة مالية مقابل ذلك حيث تختلف قيمتها باختلاف المدة.</p>	<p>* تخفيف الأعباء من الموارد المالية.</p> <p>- تحقيق وفورات ضريبية ما يزيد من الأرباح المحققة.</p> <p>- تحقيق قدر كبير من المرونة سواء بشراء الأصل أو إعادة استتجاره كلما دعت الحاجة إليه.</p> <p>- التخلص من مشكل الضمانات، حيث أن أهم ضمان هو تمتع الشركة المستأجرة بملكية الأصل إلى غاية نهاية العقد.</p> <p>- عدم التأثير على قدرة المؤسسات (ص و م) في الحصول على الوسائل التمويلية التقليدية.</p> <p>- تجنب مخاطر الملكية بإمكانية إلغاء العقد في أي وقت وخاصة في التأجير التشغيلي.</p>	
<p>- الحقوق المتولدة عن المشاركة في المشروع "المشاركة في اتخاذ القرارات، التدخل في توجيه المشروع وتسييره، التدخل في الإدارة..."</p> <p>- إلزامية تحقيق أرباح مرتفعة لتغطية مشاركة المتعاملين في رأس المال المخاطر.</p> <p>- ارتفاع درجة المخاطرة مع عدم وجود ضمانات كافية لتعويض الخسائر في حال وقوعها.</p>	<p>- دعم المؤسسات (ص و م) الحديثة النشأة أو المتعثرة.</p> <p>- المرونة في التمويل وذلك بإمكانية الحصول على الأموال في أي مرحلة من مراحل حياة المؤسسة.</p> <p>- تحميل المؤسسة المشاركة وهي مؤسسة رأس المال المخاطر جزءا من الخسارة في حال وقوعها.</p> <p>- تقديم كافة الخدمات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو مع توفير استشارات في شتى المجالات.</p> <p>- توسيع قاعدة الملكية ما يمكن من رفع رأس المال اللازم لتمويل النمو والتوسع.</p> <p>- حصول الأنشطة الخطرة الواعدة بعوائد مرتفعة على التمويل اللازم والذي يصعب الحصول عليه بطرق أخرى.</p>	<p>رأس المال المخاطر</p>
<p>- المشاركة في الإدارة واتخاذ القرارات.</p> <p>- تقوم هذه الصيغة التمويلية على انتقاء واختيار المشاريع على أساس معايير علمية محكمة ما قد يؤثر ويعد العديد من الأفكار الواعدة.</p> <p>- إمكانية اختيار المؤسسات (ص و م) المحتضنة بدلا من قيامها في حالة عدم دعم الحاضنة بالأموال اللازمة من طرف الجهات المعنية والمكلفة بتمويل هذه الأخيرة.</p> <p>- إمكانية اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة مع</p>	<p>- تمويل ودعم المؤسسات (ص و م) من مرحلة احتضان الفكرة والنشأة إلى غاية الخروج من الحاضنة.</p> <p>- تطوير المشاريع (ص و م) القائمة على التكنولوجيا لتحويلها إلى منتجات قابلة للتسويق.</p> <p>- توفير حزمة متكاملة من الخدمات والإمكانيات لصالح المؤسسات (ص و م).</p> <p>- ربط المؤسسات (ص و م) بالسوق من خلال حلقة مشتركة مع المؤسسات القائمة.</p>	<p>حاضنات الأعمال</p>

<p>الحاضنة فيما يتعلق بدرجة احتمال المخاطر عند تقديم الدعم والمساندات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية المانحة للقروض.</p>	<p>- تقييم عمل المؤسسات المحتضنة باستمرار لتحديد نقاط قوتها وضعفها والتحقق من الأهداف التي أنشأت من أجلها.</p> <p>- توفير مكان مؤقت لإقامة المؤسسات (ص و م) ما يساعد على تبادل الخبرات والمعلومات المختلفة في الحاضنة.</p> <p>- تدريب مسيري المؤسسات (ص و م) على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية القدرات الإنتاجية.</p>	
<p>- تداخل في الإدارات وتشابك معقد في العلاقات ما بين المؤسسات المكونة للعنقود.</p> <p>- تقوم العناقيد الصناعية على التشارك والتشابك الشديد وبالتالي فإن فشل أي مؤسسة ينعكس سلبا على السلسلة ككل.</p> <p>- إن اختلال التنسيق داخل هذه العناقيد يؤدي إلى فجوات كبيرة ما بين المؤسسات المكونة له من ناحية التمويل، التكنولوجيا، العمالة...</p> <p>- يتوقف نجاح هذه الآلية في دعم المؤسسات (ص و م) على توفر عدة مطالب كالنقل، التكنولوجيا، التمويل، الاتصالات وهذا ما قد لا يتوفر بالقدر الكافي لاسيما في الدول النامية.</p>	<p>- زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>- تحقيق ربحية أكبر لجميع المؤسسات المكونة للعنقود.</p> <p>- تمكين المؤسسات (ص و م) من النماء والبقاء.</p> <p>- مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات (ص و م) في عملها بشكل منفصل كمشاكل التمويل، الإدارة، التسويق...</p> <p>- التقارب والتناسق ما بين المؤسسات (ص و م) ما يساهم في القضاء على المشاكل المتعلقة بصغر الحجم.</p> <p>- زيادة الإنتاجية من خلال تسهيل الحصول على مدخلات العملية الإنتاجية، زيادة القدرات الابتكارية، تخفيض تكاليف النقل...</p>	<p>العناقيد الصناعية</p>
<p>- المشاركة والتدخل في الإدارة.</p> <p>- عائق الحجم يحول دون دخول المؤسسات (ص و م) للسوق المالي بسبب ارتفاع تكاليف الإصدار لاسيما وأن التكاليف الإجمالية للإصدار تزداد عكسيا مع حجم المؤسسة.</p> <p>- نقص الخبرة وقلة المعلومات حول إجراءات الولوج للبورصة يمثل أحد أهم العوائق التي تدفع إلى عدم الإقبال على هذه الآلية التمويلية.</p> <p>- التقلبات المفرطة للأسعار وذلك ما لا يتماشى مع طبيعة المؤسسات (ص و م).</p> <p>- ضيق السوق وشخصية المسير تلعب دورا كبيرا في</p>	<p>- تحقيق نمو وتوسع في المؤسسات (ص و م).</p> <p>- توفير تمويل يتلاءم مع طبيعة المخاطرة التي يتحملها نشاط المؤسسات (ص و م) مع معالجة تكاليف عدم تماثل المعلومات.</p> <p>- تخفيض إداري وترشيدي لقرارات المؤسسات (ص و م).</p> <p>- زيادة درجة سيولة المؤسسة من خلال سهولة التنازل وحياسة قيمها من طرف الجمهور ما يساعد على تنوع المحفظة المالية.</p> <p>- الحصول على رؤوس الأموال اللازمة وبالتالي تغيير رأس المال للوصول إلى هيكله مثلى.</p>	<p>السوق المالية البديلة</p>

<p>الاعتماد على هذه الآلية. - عدم نشاط البورصة في العديد من الدول لاسيما النامية منها يقلل في الكثير من الأحيان من الخيارات التمويلية المتاحة أمام المؤسسات (ص و م) ويجرمها من مزاياها المتعددة.</p>	<p>- تحسين صورة المؤسسة ما يمكنها من الاستفادة من عدة مزايا كسهولة الحصول على القروض البنكية، زيادة مدة السداد... - الرقابة المفروضة من قبل إدارة البورصة على المؤسسات (ص و م) تمكنها من اتخاذ قرارات استراتيجية تهدف إلى تحسين أدائها الاقتصادي وبالتالي توجيه المسير ومؤسسته.</p>	
--	---	--

المصدر: من إعداد الطالبة.

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى التمويل وأهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عرض مصادره المختلفة، أين تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطرح أمامها العديد من الوسائل التمويلية المختلفة ما يتيح لها المفاضلة بين هذه البدائل التمويلية المتاحة وبالتالي اتخاذ القرار الذي يتناسب والأهداف المسطرة، على اعتبار أن عملية اختيار مصدر تمويلي ليس بالأمر السهل بتاتا فهو يتحدد تبعا لجملة من العوامل كتكلفة الحصول على الأموال، ملاءمة مصادرها، المخاطر المحيطة بها وغيرها من العوامل التي يجب مراعاتها، لذلك يعد الحصول على التمويل من أبرز المشاكل الشائكة التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قصور مواردها الخاصة، الأمر الذي يدفعها إلى اللجوء للبنوك كبديل تمويلي أول، إلا أنها عادة ما تصطدم من نفور هذه الأخيرة من هذا النمط التمويلي لمخاطره المرتفعة و ضماناته غير الكافية، ولهذا كان ظهور البدائل التمويلية الحديثة خيارا استراتيجيا تلجأ إليه هذه المؤسسات في سد احتياجاتها المختلفة في شتى مراحل حياتها، حيث تختلف فعالية الوسيلة التمويلية المختارة طبقا للعديد من العوامل منها ما يرتبط بخصائص وطبيعة هذه المؤسسات ومنها ما يعود لحالة اقتصاد البلد ككل.

الفصل الثالث

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الجزائر

تمهيد الفصل

تبنّت الجزائر منذ استقلالها سياسة التنمية الشاملة المستوحاة من التوجه الاشتراكي والمعتمد عليه كمنهج لبناء اقتصاد وطني، ولتحقيق ذلك فقد تم توجيه الاهتمام خلال ثلاثة عقود من البناء الاقتصادي إلى سياسة التصنيع الثقيل في محاولة لاختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي أين ارتكز تمويل ذلك على عائدات المحروقات، وكنتيجة حتمية عن ذلك فقد همش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين اعتبر لمدة طويلة قطاعا ثانويا، إلا أن وجهة النظر هذه قد تغيرت كليا على أعقاب تحولات الاقتصاد الجزائري نتيجة لظهور الأزمة الاقتصادية مطلع التسعينات من القرن الماضي وذلك في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي المعتمد كليا على مؤسسات كبرى يصعب التوسع فيها لحاجتها لاستثمارات ضخمة لا يمكن توفيرها في ظل تفاقم مشكل المديونية آنذاك الأمر الذي حتم حل أغليبتها، لذلك فقد تم الوقوف عند هذه السياسة المنتهجة ومراجعتها باعتماد سلسلة من الإصلاحات والتي كانت ممر حتميا للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي.

ومنذ ذلك والجزائر تسعى جاهدة للاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شتى المجالات لقناعتها التامة بقدرة هذه الأخيرة على تجاوز العقبات السائدة من قبل وإحداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه الإرادة اصطدمت بجملة من العراقيل والتحديات التي تعيق نمو هذه المؤسسات وقيامها بالدور المنوط بها والتي يعتبر التمويل أبرز تلك المشكلات التي تعيق وتحد من الفعالية الاقتصادية لهذه الأخيرة.

وللتعمق أكثر في هذا الموضوع فقد تم معالجة هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "مسح شامل".

المبحث الثاني: الأساليب المتبعة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "مسح شامل"

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية وعميقة ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد وذلك بدءا من المرحلة الاقتصادية القائم على التوجه الاشتراكي إلى غاية التحول نحو اقتصاد السوق وهو مساهم في بلورة دور ومكانة هذه المؤسسات ضمن الاقتصاد الوطني ومن ثم تعاضم أهميتها كأحد الركائز الأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من جهة وكقطب من الأقطاب الداعمة للنمو في البلاد من جهة أخرى.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الموجه

لقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إبان الاقتصاد الموجه بمرحلتين هامتين نوجزهما فيما يلي:¹

✓ المرحلة الأولى (1963-1982)

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال على النظام الاشتراكي القائم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على القطاع الخاص مما أدى إلى تهميش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطورها محدودا على هامش المخططات الوطنية من جهة مع انحصاره في سبيل تحقيق تنمية محلية مع تلبية الاحتياجات المتزايدة للقطاع الصناعي من جهة أخرى عملا على توسيع النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الكبرى، إذ كان ينظر لهذه المؤسسات على أنها مكملة للصناعات الأساسية وداعمة لها الأمر الذي يدل على غياب الملكية الخاصة في هذه الفترة.

✓ المرحلة الثانية (1982-1988)

في هذه المرحلة حظي القطاع الخاص ولأول مرة على إثر صدور قانون الاستثمار لسنة "1982"* بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، إلا أنه لم يشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمار مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار نحو نفقات غير منتجة.

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الحر

تنقسم مسيرة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في هذه الفترة إلى مرحلتين أساسيتين وذلك كما يلي:

✓ المرحلة الأولى (1990-2000)

لقد ساهمت الأزمة النفطية لسنة "1986" في الكشف عن هشاشة الاقتصاد الوطني الجزائري المعتمد كليا على

¹ - شريفة العابد برينيس، (2015). "تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة"، أطروحة دكتوراه - غير منشورة، - قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص: 205.
* - القانون رقم "82-11". (المؤرخ في 21 أوت 1982)، "المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني"، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1982.

عائدات المحروقات، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى التحلي بإرادة جديدة للتنمية والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان من شأنه لعب دور حاسم في معالجة الاختلالات المسجلة والمساهمة في انعاش الاقتصاد الوطني الذي بات الشغل شاغل لجل الحكومات المتعاقبة¹، وبناء على ذلك فقد أخذت التوجهات الجديدة بداية التسعينات بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات كأحد أهم فصل من فصولها وذلك باتخاذ قرارات حاسمة بشأن القطاع الخاص أين ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة المتبعة وأهدافها المؤكد عليها خاصة في آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى (1990-1994) بغية معالجة علاقة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستراتيجية الجديدة للتنمية في ظل الإفرازات المتراكمة للمراحل السابقة، وبالتالي يمكن التأكيد بأن فترة التسعينات هي الفترة الحقيقية لإقامة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالشروع في تهيئة مناخ اقتصادي خصب لنمو وتطور هذه الأخيرة وذلك بإصدار جملة من القوانين التي لم تكن موجهة مباشرة لهذا القطاع إلا أنها تعتبر الخطوة الأولى نحو دعم القطاع الخاص في الجزائر والذي يمثل النواة الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بغية تشجيع وتحفيز المستثمرين الخواص على تعبئة مواردهم المالية واستثمارها في القطاع الخاص ومن ثمة إعطاء دفعة قوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:²

- تهيئة النظام المصرفي من خلال جملة من الإجراءات المتخذة ابتداء من "1999" لتحرير عمل البنوك وتقديم تسهيلات للقطاع الخاص.
- فتح أعمال المؤسسات العمومية أمام القطاع الخاص بموجب قانون الخصوصية لسنة "1995" المعدل سنة "1997" مع إقامة برامج تعاون وشراكة مع الاتحاد الأوروبي بموجب قانون "1998".
- إجراء تعديلات كبيرة على مستوى التشريعات الجبائية والتي سعت من خلالها الدولة إلى تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنح جملة من الامتيازات والتدابير التشجيعية.
- إنشاء وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة "1992" مع تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية سنة "1994" بكافة الصلاحيات.

✓ المرحلة الثانية (2001-2017)

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري فقد تم سن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم (01-18) المؤرخ في (12-12-2001) والذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يرمي هذا القانون إلى تعريف هذا الصنف من المؤسسات بتحديد الإطار القانوني والتنظيمي الذي

¹ - شريفة العابد برينيس، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

² - غدير أحمد سليمة، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

تنشط فيه مع تحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها¹ ليعدل هذا القانون في (11-01-2017)، وحسب معطيات هذا القانون فإنه يتم دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق حزمة من التدابير والتي نوجزها فيما يلي:²

- تحسين نوعية المعلومات المتعلقة بهذا القطاع في شتى المجالات وتسهيل الوصول إليها.
 - تشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها وتحسين أدائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم.
 - مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكوين مواردها البشرية وتشجيع روح المقاولة والإبداع فيها ولأجل ذلك فقد تم إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
 - تسويق وتصدير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بترقية نوعيتها استجابة لمعايير الإنتاج الدولية.
- ويمكن تلخيص أهم الخطوات والإجراءات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تجسيدها على أرض الواقع وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): إجراءات تجسيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنة	الموضوع (حدث/ إجراء)
2001	- إصدار القانون التوجيهي رقم (01-18) المتضمن ترقية المؤسسات (ص و م) في 12-12-2001.
2002	- إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2003	- إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات (ص و م) في 11-11-2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم (373-2002). - إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي الخاص بالمؤسسات (ص و م) في 27-02-2003. - فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات (ص و م) تجسيدا لبرنامج التأهيل في أبريل 2003.
2004	- إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. - إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي (19/04). - إجراء عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر مع بعث جهاز الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو.
2001 2004	- تخصيص غلاف مالي قدره 02 مليار دج لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

¹ - حفيظة قايد. (2017). "الإطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد: السابع عشر، ص: 132.

² - آسيا شيبان. (2009). "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 51.

2005	- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات (ص و م) بموجب المرسوم التنفيذي رقم (165/05) المؤرخ في 03-05-2005.
2005 2009	- تخصيص 04 مليار دج للتكفل بإنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات (ص و م) ودعم الصناعة التقليدية خاصة في الوسط الريفي بموجب برنامج دعم النمو. - دراسة إنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية والتقليدية.
2010	- دمج وزارتي الصناعة وترقية الاستثمار ووزارة المؤسسات (ص و م) تحت اسم وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الاستثمار.
2010 2014	- تخصيص غلاف مالي قدره 6.5 مليار دج لتطوير هياكل ومؤسسات دعم قطاع المؤسسات (ص و م) من خلال مرافقة أصحاب المشاريع والمستثمرين.
2017	- تعديل تعريف المؤسسات (ص و م) المعتمد في قانون (01-18) وملائمته مع الوضعية الوطنية والدولية "رفع رقم الأعمال والحصيلة السنوية". - تعزيز تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات (ص و م) وتكوين المناولة مع تشجيع البحث والتطوير والابتكار وتعزيز الدعم المالي بما يضمن إنقاذ هذه المؤسسات التي تكون في وضعية صعبة. - إنشاء صناديق الإطلاق لتشجيع خلق مؤسسات الإنشاء المبتكرة ومهمتها تمويل النفقات المسبقة لوضع أول منتج للشركة في السوق بما يسمح بتجاوز عقبات التمويل في مرحلة ما قبل الإنشاء غير المتكفل بها حاليا من قبل رأس المال الاستثماري.

المصدر: ابراهيم قعيد. (2009). "دور الترويج في إنجاح السياسة التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة روائح الورد الوادي"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، ص: 32.

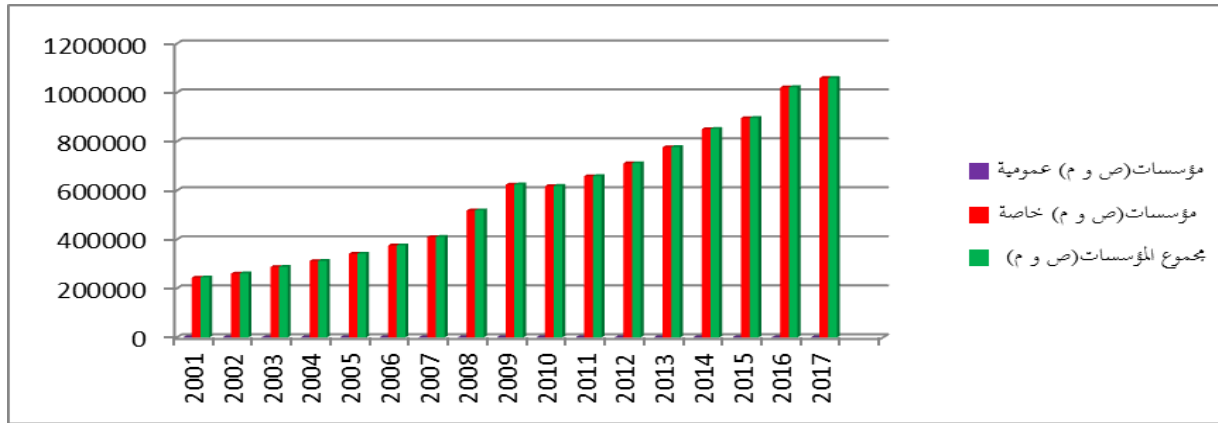
المطلب الثاني: مسح رقمي للتطور العددي للمؤسسات (ص و م) في الجزائر

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا في عددها وتنوعا كبيرا في أنشطتها التي تمارسها فضلا على توزيعها على مختلف جهات الوطن، ولإحاطة أكثر بهذه الجزئية من الدراسة فقد ارتأينا تتبع هذا التطور الحاصل في هذا القطاع وذلك بالتركيز على الفترة الممتدة من (2001-2017) على اعتبار أنها الفترة التي شهدت نموا تشريعا لهذه المؤسسات.

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من (2001-2017)

لتوضيح التطور العددي الملحوظ في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نستدل بالشكل التالي:

شكل رقم (3-1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من (2001-2017)*



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (01).

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر، حيث انتقل عدد هذه الأخيرة من (245348 مؤسسة) في (2001) إلى (1060289 مؤسسة) في (30-06-2017) أي بزيادة قدرت ب(814941 مؤسسة) أي بنسبة نمو تتعدى (100%)، وهي زيادة جد معتبرة وتكرس الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع، إلا أن المتمعن في الشكل أعلاه يلاحظ بأن الفضل في هذه الزيادة المستمرة يعود للمؤسسات الخاصة وذلك راجع وبالدرجة الأولى للإجراءات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية في دعم أصحاب المشاريع في هذا القطاع والتي أسفرت عن زيادة في عدد هذه المؤسسات الخاصة والتي انتقلت من (244570 مؤسسة) في (2001) إلى (1060025 مؤسسة) في (30-06-2017)، وذلك على خلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والتي شهدت انخفاضاً تدريجياً بحيث انتقلت من (778 مؤسسة) في (2001) إلى (264 مؤسسة) في السداسي الأول من (2017) وهي بذلك تشكل ما يقل عن (1%) من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى شطب العديد من هذه المؤسسات وتحويلها إلى مؤسسات خاصة.

ومما يجب الإشارة إليه فإن الانخفاض المسجل في سنة (2010) ناجم عن استبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لقطاع الصناعات التقليدية وذلك تبعاً للتغيير الحكومي الموافق ل (28-05-2010) والذي تم بموجبه إعادة هيكلة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وعلى إثر ذلك تم تغيير نظام جمع المعطيات المتعلقة بفئة الصناعات التقليدية والتي أصبحت تعتمد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بدلا من قاعدة المعلومات المتكونة من غرفة الصناعة

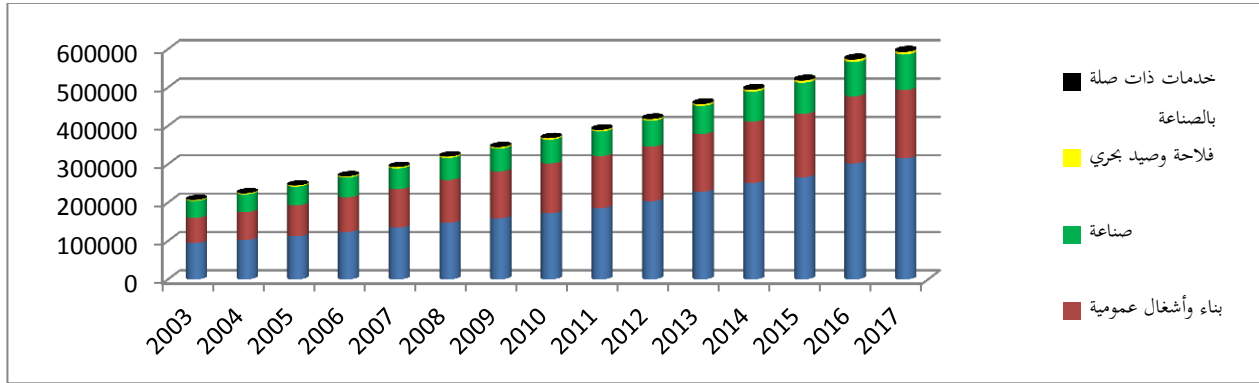
*- بالنسبة لمعطيات هذه الفترة فهي ممتدة من (2001) إلى غاية السداسي الأول من (2017).

التقليدية والحرف¹ وهو ما أثر على العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه السنة، ليعرف عدد هذه المؤسسات ابتداء من سنة (2011) الارتفاع مجدداً وبوتيرة مستمرة إلى غاية (2017) بفضل العناية والدعم المعتبر الذي سخرته الدولة لتطوير وترقية أداء هذه المؤسسات.

الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الأنشطة الاقتصادية

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - لا سيما الخاصة منها- اتساعاً متزايداً من سنة لأخرى ما يدل على اكتسابها مكانة متميزة ضمن استراتيجيات الدولة، حيث تنتشر هذه المؤسسات وتوزع على مختلف الأنشطة الاقتصادية وبدرجات متفاوتة، حيث أنها تنشط في خمسة قطاعات أساسية يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (2-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة الاقتصادية



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (02).

وقبل التعرض إلى تحليل الشكل أعلاه نود توضيح المنهج الذي اتبعناه في دراسة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من (2003) إلى غاية السداسي الأول من (2017) حيث تم التركيز على دراسة المؤسسات التابعة للقطاع الخاص على اعتبار أنها تشكل النسبة الأكبر في تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بما يتعدى (99%) ولأجل ذلك تعمد الوزارة الوصية على هذه المؤسسات نشر معلومات تفصيلية حول أهم التغيرات التي تشهدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

ويكشف لنا الشكل رقم (2-3) التوجه العام الذي ينتهجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند إنشاء مؤسساتهم، حيث أن المتمعن في الشكل أعلاه يلاحظ تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنسبة كبيرة في قطاع الخدمات وذلك بمعدلات مرتفعة من سنة لأخرى أين انتقلت من (45.68%) سنة (2003) إلى (53.04%) في (2017) وذلك راجع إلى زيادة إقبال المستثمرين على العمل في هذا القطاع الذي يشهد معدلات استقرار عالية

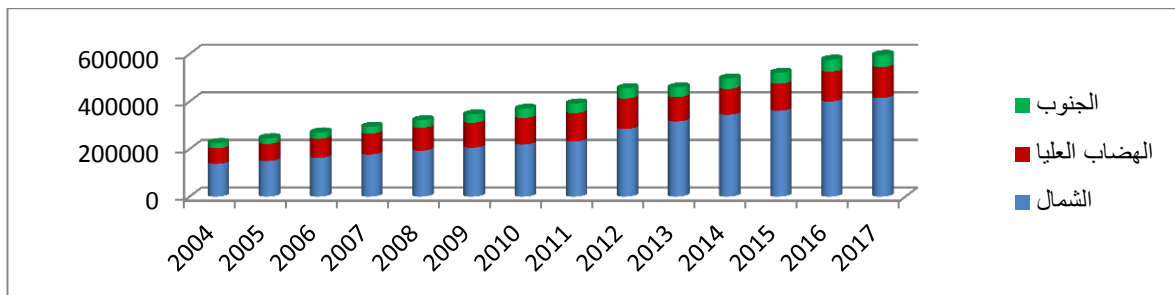
¹ - بوخاري بولرباح. (2017). "اقتراح نموذج لقياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص:153.

مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالإضافة إلى ضآلة رؤوس الأموال المستثمرة فيه، فضلا على تعدد فروعها ما بين "النقل والمواصلات، الفنادق، التجارة..."، إلا أنه وبالرغم من ذلك لا يعد قطاعا مولدا للقيمة المضافة، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فهو يحتل المرتبة الثانية من حيث تركز المؤسسات (ص و م) وذلك عائد وبالدرجة الأولى للمشاريع الكبيرة التي تمنحها الدولة في هذا الإطار في سبيل ترقية الحياة الاجتماعية للمواطنين، أما المرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب القطاع الصناعي والذي يتضح جليا من خلال الشكل أعلاه أن نسبة استقطاب المشاريع فيه قد انخفضت من (21.17%) في (2003) إلى (15.58%) إلى غاية السداسي الأول من (2017) وذلك بالرغم من فروعها المتعددة على غرار "المنتجات الغذائية، صناعة النسيج، الصناعة الكيماوية..". ويمكن أن نرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى كثرة المشاكل التي تواجه الشباب المستثمر عند توجهه لمثل هذا النوع من القطاعات ويأتي على رأسها: الإمكانيات الضخمة التي يتطلبها الاستثمار الصناعي وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في سبيل توفير المناخ الملائم والإمكانيات اللازمة للنهوض بهذا القطاع على اعتباره المرشح الأول لدعم التنمية الاقتصادية للبلاد وذلك ما يوجب على الدولة اتباع استراتيجية واضحة المعالم ومركزة الجهود لتوجيه إنشاء المؤسسات (ص و م) نحو قطاعات أكثر فعالية ضمنا لتحقيق استثمارات حقيقية وخلقها للقيمة المضافة، أما المرتبة الرابعة والخامسة فقد كانت من نصيب كل من الفلاحة والصيد البحري والخدمات المتصلة بما يقل عن (2%) و(1%) لكليهما على التوالي، وبالرغم من ذلك تظل منبعا جيدا لتوليد فرص الاستثمار في ظل ضعف المنافسة في هذين القطاعين.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع جهات الوطن، إلا أن كثافتها تختلف من منطقة لأخرى وذلك حسب البيئة المناخية والكثافة السكانية والإمكانيات المتاحة أمام المستثمرين لإنشاء مشاريعهم أو التوسع فيها¹، وللتوضيح أكثر نقدم الشكل التالي:

شكل رقم (3-3): التوزيع الجغرافي للمؤسسات (ص و م) الخاصة في الجزائر من 2004 إلى 2017-6-30



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (03).

¹ - سليمة هالم، (2017). "هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية للفترة 2004-2014"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 143.

يتضح لنا من خلال هذا الشكل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتمركز في شمال الوطن بنسبة كبيرة مقارنة بالمناطق الأخرى وذلك بحوالي (69%) في نهاية السداسي الأول من (2017) من إجمالي المؤسسات (ص و م) الخاصة، ويعود ذلك إلى توفر الشروط المناسبة للعمل كالظروف المناخية، توفر الإمكانيات، القرب من الأسواق... الأمر الذي يفسر ارتفاع عدد هذه الأخيرة من (138035 مؤسسة) في (2004) إلى (415242 مؤسسة) في نهاية السداسي الأول من (2017) أي ما يتعدى نسبة زيادة تقدر ب(100%) في ظل سنوات وجيزة، أما بالنسبة لمنطقة الهضاب العليا فإن نسبة تمركز المؤسسات بها يقدر ب(22%)، أما المنطقة الجنوبية فهي لا تحتوي إلا على عدد ضئيل من المؤسسات (ص و م) والمقدر نسبتها ب(9%) بالرغم من أنها تشهد زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى أين انتقلت من (21851 مؤسسة) سنة (2004) إلى (50801 مؤسسة) في (31-06-2017)، ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يحقق التوازن الجهوي والذي يعد من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية الأمر الذي يوجب على السلطات المعنية اتخاذ التدابير اللازمة وتعديل السياسات المنتهجة تحقيقا للتوازن ما بين مختلف ربوع الوطن وبالتالي تامين الموارد المتاحة بكيفيات مختلفة.

الفرع الرابع: تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

من خلال العناصر السابقة يمكن أن نستنتج أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يشهد نموا متسارعا من حيث عدد المؤسسات المنشأة كل سنة، ولقد كان يمكن الجزم بأن هذا الأمر جد إيجابي لاسيما في ظل كبر حجم الاقتصاد الجزائري والإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها كما أنه أمر جد محفز ونبؤ بسداد سياسات الدولة في دعم هذا القطاع والنهوض به، إلا أن الواقع على خلاف ذلك تماما، فالمتعمن في خبايا الاقتصاد الجزائري يجد أن هذه الوتيرة السريعة التي تموا بها هذه المؤسسات يشوبها نوع من التذبذب وعدم التوازن ويتضح ذلك جليا من خلال الانتشار والتمركز بمعدلات متفاوتة في قطاعات ونواحي معينة من البلاد على حساب أخرى الأمر الذي يخلق نوعا من عدم التوازن الجهوي بالإضافة إلى اتساع حجم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فقط من الخطورة بل يتعداه إلى أبعد من ذلك بكثير حيث أن الخطورة الحقيقية تكمن في أن نسيج مؤسساتنا الجزائرية يتعرض في كل سنة إلى نزيف حاد بفعل ظاهرة جد خطيرة تؤدي إلى انهيار مؤسساته بأعداد كبيرة وبشكل متسارع ألا وهي ظاهرة "التلاشي"، الأمر الذي ينعكس سلبا على موارد الدولة والجهود الذي سخرتها في سبيل النهوض بهذا القطاع وذلك ما يكبدها خسائر جمة جراء ذلك.

وانطلاقا مما سبق سنقوم في هذه الجزئية من الدراسة بتسليط الضوء على هذه الظاهرة التي باتت تؤرق القائمين

على الاقتصاد الجزائري من جهة وتحدد قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها من جهة ثانية.

فلو تم التركيز على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال السداسي الأول فقط من (2017) لاتضح حجم خطورة الأمر والوضعية التي تؤول إليها هذه المؤسسات في كل سنة، ولأجل ذلك ارتأينا عرض الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول من 2017*

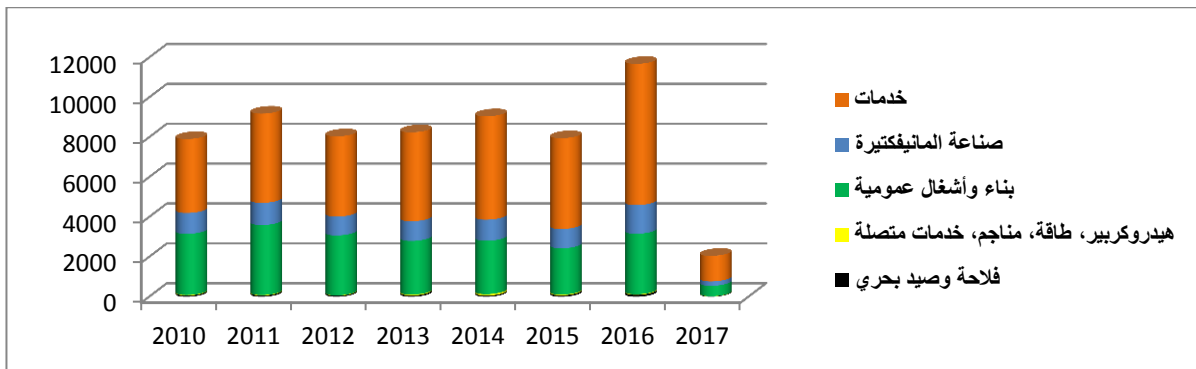
النمو	الشطب		إعادة التنشيط		الإنشاء		المجموع	
	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي	شخص طبيعي	شخص معنوي		
19904	37794	2051	7980	3544	3215	18411	22655	2017
57698	9941	6669	41066					

SOURCE:Ministère de l'industrie et des Mines ,(2017),"Bulletin d'information statistique",n.31,p :14.

خلاصة ما يمكن استنتاجه من الجدول أعلاه هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تشهد حركية مختلفة ما بين الإنشاء، النمو، الشطب وإعادة التنشيط، فبالرغم من العدد المعبر الذي تم إنشاؤه في هذا السداسي من مؤسسات صغيرة ومتوسطة والبالغ عددها (41066 مؤسسة) إلا أن ذلك لا يزيح النظر عن العدد الكبير من المؤسسات المتلاشية والمقدر عددها في هذا السداسي فقط ب (9941 مؤسسة) كان منها (2051 مؤسسة) ذات شخصية معنوية و(7980 مؤسسة) ذات شخصية طبيعية حيث أن هذه الحصيلة كانت مرشحة للارتفاع أكثر لو لم يتم تنشيط ما يعادل (6669) مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما بين أشخاص طبيعيين ومعنويين، وللتعمق أكثر في فهم ظاهرة تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نستعرض الشكل الموالي والذي يبين الوضعية الحرجة التي تؤول إليها هذه المؤسسات في كل سنة:

شكل رقم (3-4): معدلات تزايد تلاشي المؤسسات (ص و م) حسب قطاع النشاط من

(2010 إلى نهاية السداسي الأول من 2017)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الملحق رقم (04)

*- تم اقتصار الدراسة على السداسي الأول فقط من 2017 وذلك لعدم توفر المعلومات حول السنة كاملة.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا الوضعية الحرجة التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بسبب معدلات التلاشي المرتفعة من سنة لأخرى، فقد تم تسجيل (64150 مؤسسة) متلاشية من (2010) إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2017 - والحصيلة مرشحة للارتفاع أكثر مع نهاية سنة 2017 - وهو رقم جد مرتفع ومثير للكثير من التساؤلات التي تقف وراء ذلك لاسيما وأن عدد الوفيات أو المؤسسات المتلاشية في تزايد مستمر من سنة لأخرى.

وبهذا الصدد فإن ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه أن القطاع الأكثر عرضة لتلاشي مؤسساته هو قطاع الخدمات حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتلاشية من 2010 إلى غاية 30-6-2017 ما يقدر ب (34782) مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي ما يعادل (54.21%) من مجموع المؤسسات المتلاشية خلال هذه الفترة، وبالرجوع للعناصر السابقة الذكر من دراستنا كنا قد أوردنا أن العدد الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينشأ ويتكاثر في هذا القطاع بنسب أكبر بكثير من غيره وذلك لعدة عوامل لعل أبرزها قلة حواجز الدخول، نقص معدلات الخطر، عدم الحاجة الماسة لليد العاملة الماهرة وهو الأمر الذي يدفع بالمقاولين إلى التوجه إلى مثل هذا النوع من الاستثمارات المحاطة بنسب ربحية جد مغرية ومضمونة في الغالب، ومن خلال قراءة بسيطة لسلوك هؤلاء المقاولين نستطيع الجزم أن الدافع الأول والأساسي لهؤلاء هو تأمين حد أدنى من الدخل المحدود لا غير على اعتبار أن قطاع الخدمات هو قطاع ذو إنتاجية ضعيفة ومنعدم القيمة المضافة في الغالب، أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يعرف بدوره معدلات تلاشي جد مقلقة وفي نمو مستمر من سنة لأخرى أين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتلاشية في الفترة محل الدراسة (20828 مؤسسة) بما يعادل (32.46%) من مجموع المؤسسات المتلاشية وهو ما يدفعنا للتساؤل حول أسباب ذلك بالرغم من كون هذا القطاع يحظى بدعم كبير من طرف الدولة الجزائرية في إطار سياسة الترفيه الاجتماعي التي تسعى الدولة من خلالها إلى تسوية وضعية قطاع السكن والذي يعرف طلبا متزايدا من سنة لأخرى وهو ما يوفر للمؤسسات الناشطة به نوعا من الأريحية في المحيط الذي تعمل به لاسيما من ناحية وفرة الطلب واستقراره، ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأن هذه المؤسسات ليست قائمة في أغلب الأحيان على مجهوداتها وخبراتها الخاصة بقدر ماهي متكئة على دعم أطراف أخرى، وبالتالي فإن مجرد نقص الدعم الممنوح من هذه الأطراف أو غيابه يؤدي لاحتمال لانحدار هذه المؤسسات ويكشف عن مقدرتها الحقيقية في القدرة على البقاء والمناورة، في حين تعود المرتبة الثالثة للقطاع الصناعي بمجموع (7777 مؤسسة) متلاشية أي بنسبة (12.12%) خلال هذه الفترة ويمكن أن نرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع متطلبات النشاط في هذا القطاع وما يتطلبه من خبرة وتمرس كبيرين للتمكن من الصمود والبقاء وهو ما يعد شبه مفقود في مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ما يؤدي لفشل العديد منها، ثم يحل كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع

الخدمات المتصلة بنسبة تلاشي بلغت (0.78 % و 0.40%) لكليهما على التوالي.

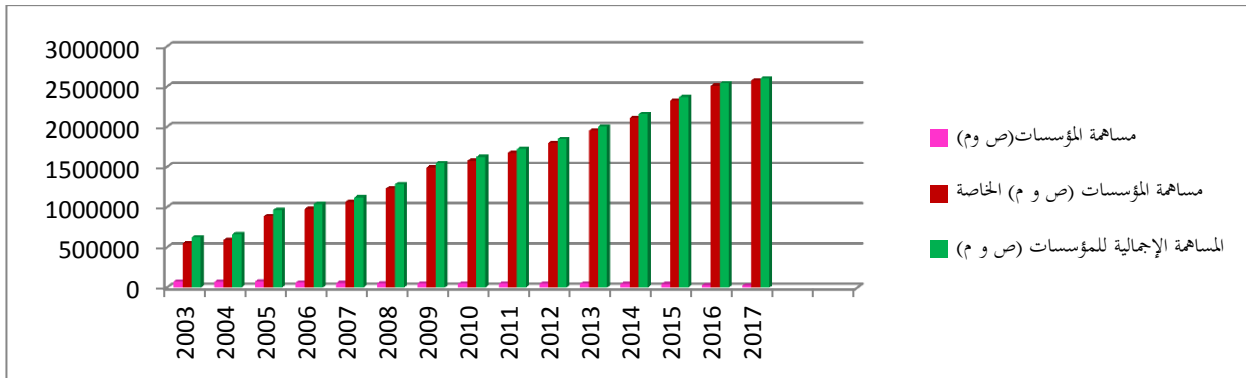
ومن خلال الطرح السابق فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا تعود معالمة بالدرجة الأولى حول الأسباب التي تقف وراء النزيف الحاد الذي يتعرض له النسيج المؤسساتي الجزائري والذي يخلف خسائر كبيرة في صفوف حاملي المشاريع من جهة والجهات الممولة والداعمة من جهة ثانية، وهو ما سنحاول تشخيصه في الأجزاء الموالية من دراستنا هذه.

المطلب الثالث: الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات (ص و م) في دعم التشغيل

تعتبر المؤسسات (ص و م) الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تدنية الضغط الاجتماعي الذي تواجهه ومن ثمة تحقيق الأهداف الاجتماعية على اعتبار أن هذه المؤسسات تعد مركزا لاستيعاب اليد العاملة غير المؤهلة وقليلة الإمكانيات ولذلك تعد مركزا مناسباً للتأهيل والتدريب¹، ولتوضيح مساهمة هذه المؤسسات في دعم الشغل نستعرض الشكل الموالي:

شكل رقم (3-5): مساهمة المؤسسات (ص و م) في توفير مناصب الشغل من (2003 إلى 30-6-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (05).

من خلال الشكل رقم (3-5) يتضح لنا مساهمة المؤسسات (ص و م) في توفير مناصب الشغل، حيث أن هناك زيادة معتبرة في مناصب الشغل المستحدثة من سنة إلى أخرى حيث انتقل عدد العمال من (625149 سنة 2003) إلى (2601958 في 30-6-2017)، كما أن المتمعن في الشكل يلاحظ أن المؤسسات (ص و م) الخاصة تستحوذ على حصة الأسد في استقطاب اليد العاملة على اعتبارها تشكل الأغلبية الساحقة في تشكيلة المؤسسات (ص و م) في الجزائر حيث أن مناصب الشغل التي وفرتها هذه المؤسسات بلغ (550386 عامل في 2003) ليزداد بما يقارب الأربعة أضعاف إلى غاية نهاية السداسي الأول من (2017) ببلوغ (2578279 عامل)، وذلك على عكس المؤسسات العامة والتي شهدت مناصب الشغل بها انخفاضا تدريجيا أين انتقلت المناصب

¹ - بوخاري بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

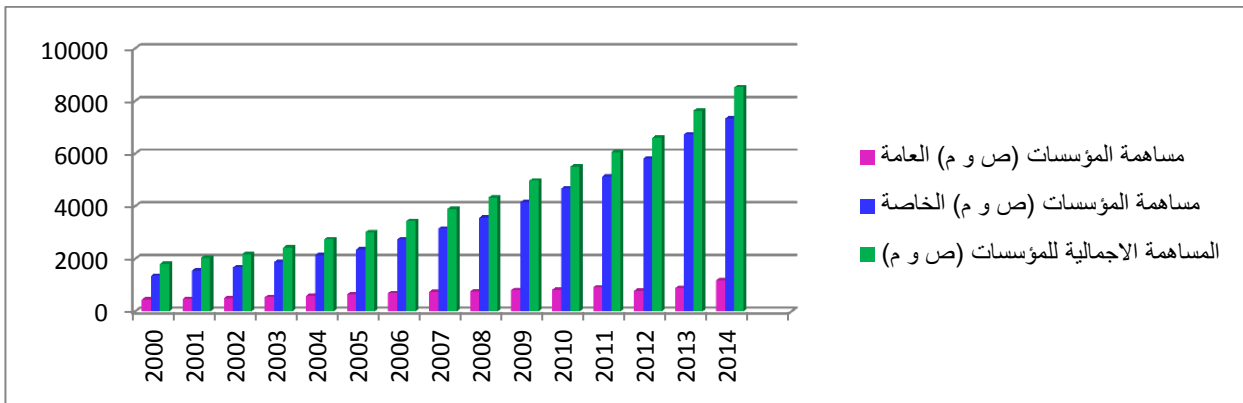
المستحدثة من (74763 سنة 2003) إلى (23679 عامل في 30-6-2017) وذلك كنتيجة مباشرة لحل العديد من هذه المؤسسات أو شطبها أو خصصتها، وبصفة عامة يمكن القول أن عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات (ص و م) يشهد ارتفاعا متزايدا من سنة لأخرى بما يتناسب طرديا مع زيادة عدد هذه المؤسسات، وهو ما يعطينا فكرة واضحة عن المكانة المهمة التي تحظى بها هذه الأخيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الناتج الداخلي الخام

يتولد الناتج الداخلي الخام من مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المؤسسات (ص و م)، ولتوضيح مساهمة هذه المؤسسات في تنمية الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نقدم الشكل التالي:

شكل رقم (3-6): مساهمة المؤسسات (ص و م) في تنمية الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

(الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (06).

يبين لنا هذا الشكل مساهمة المؤسسات (ص و م) في تنمية الناتج الداخلي الخام من (2000-2014)* حيث يتضح لنا أن هذه المساهمة في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى أين انتقلت من (1814.6 مليار دج سنة 2000) إلى (8526.58 مليار دج في 2014)، ويمكن تفسير هذه الزيادة بالمساهمة المعتبرة لمؤسسات القطاع الخاص والتي تساهم بما يفوق (85%) من قيمة الناتج الداخلي ويمكن أن نرجع ذلك للتوجه الجديد للدولة في إطار الدخول لاقتصاد السوق وما ينجم عن ذلك من فتح لأبواب الاستثمار أمام الخواص، وذلك على عكس مؤسسات القطاع العام والتي تبقى مساهمتها جد ضئيلة لا تتعدى (20%) من القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام في جل السنوات.

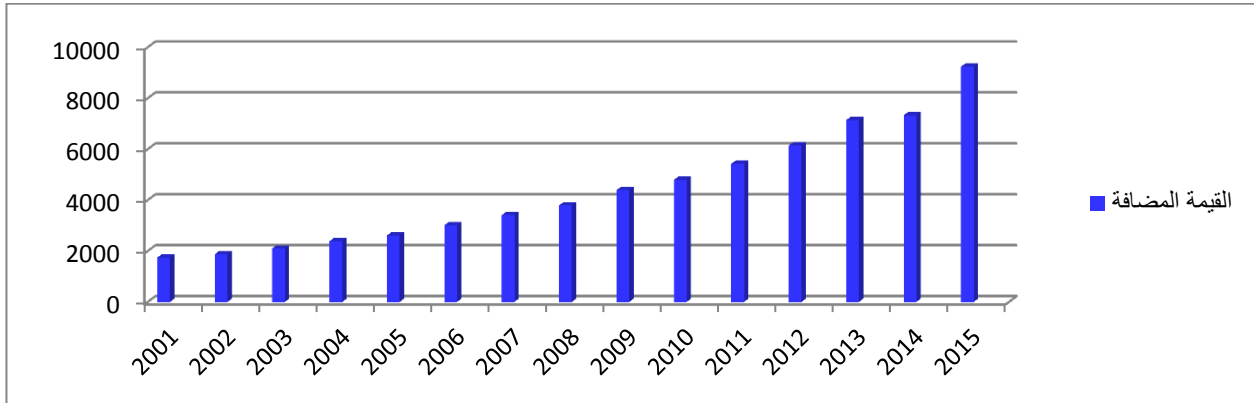
*- تم الاقتصار على دراسة هذه الفترة لتوفر معطيات احصائية دقيقة خاصة بما.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات (ص و م) في خلق قيمة مضافة

إن دراسة مساهمة المؤسسات (ص و م) في خلق القيمة المضافة يسمح لنا بالتعرف على الوزن الحقيقي لها ودورها الفعال في خلق الثروة، وللتوضيح أكثر ارتأينا توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-7): مساهمة المؤسسات (ص و م) في خلق القيمة المضافة من (2001-2015)*

(الوحدة: مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (07).

تشهد القيمة المضافة المتولدة عن قطاع المؤسسات (ص و م) ارتفاعا تدريجيا من سنة لأخرى، أين انتقلت من (1742.73 مليار دج سنة 2001) إلى (9237.87 مليار دج في 2015) وكان الفضل في ذلك دوما للقطاع الخاص الذي ساهم ب(85% إلى 95%) في حين لم تتعدى مساهمة القطاع العام ما بين (5% و 15%) في جل السنوات، ومما يجب الإشارة إليه هو أن هذه المساهمة في مجال القيمة المضافة تبقى جد ضئيلة ولا تتعدى 6% ويمكن أن نرجع ذلك إلى كون أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات عائلية وحرفية لا تولد في أغلب الأحيان أي قيمة مضافة في ظل سعيها الدائم نحو تأمين حد أدنى من الدخل في ظل استعمال جد ضعيف ومحدود لليد العاملة.

*- تم الاقتصار على دراسة هذه الفترة لتوفر المعطيات الخاصة بها.

المبحث الثاني: الأساليب المتبعة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالنظر لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري والتي اتضحت جليا من خلال تزايد عددها من سنة لأخرى الأمر الذي يفسر الاهتمام المتزايد بها من قبل الدولة الجزائرية لاسيما في ظل خصوصية هذا القطاع وحساسيته لجملة من العوامل والمتغيرات والتي يأتي في مقدمتها مشكل التمويل والذي يعد العامل الأساسي والمحدد الأول لبقائها وتطورها.

لذا فقد عمدنا في هذا المبحث على إبراز مختلف الطرق المتبعة في تمويل ودعم هذه المؤسسات وذلك بهدف التعرف على فعاليتها في سد الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المطلب الأول: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يبرز دور البنوك في تمويل المؤسسات (ص و م) في سد احتياجاتها المالية المتزايدة سواء في دورة الاستغلال أو الاستثمار، أين يتعاضد هذا الدور أهمية في حالة عدم قدرة هذه المؤسسات على اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالأسواق المالية مثلا وذلك لعدم نشاطها أو فعاليتها لاسيما في الدول النامية.¹

وبالرغم من هذا الدور المتعاضد يقيم التمويل البنكي غاية صعوبة المنال في الكثير من الأحيان بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على اعتبار أن النظام البنكي الجزائري لا يزال يتسم بأساليبه القديمة والمعقدة والتي لم تسائر نظم العصر بعد، فقبل صدور قانون النقد والقرض (90-10) فإن تمويل المؤسسات (ص و م) كان يتحدد بناء على المخططات الوطنية التي تصادق عليها الخزينة العمومية تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتخطيط وذلك خدمة لمؤسسات الدولة ومشاريعها الضخمة بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن تمويل هذه المؤسسات لم يكن سوى على هامش مشاريع القطاع العام وذلك ما يبرر عدم نموها بشكل كبير²، إلا أنه بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي شجع الاستثمارات الخاصة فإن ذلك ساهم في فتح المجال أمام هذه المؤسسات للاستفادة من القروض البنكية وأصبح بإمكان أي بنك تمويل مختلف القطاعات من خلال إلغاء مبدأ تخصص البنوك.³

كما عملت السلطات الجزائرية على وضع بروتوكول لترقية الوساطة المالية بين قطاع البنوك العمومية والمؤسسات في (2001-12-23) وذلك للعمل على:

■ توفير شروط ترقية العلاقات السلمية بين المؤسسات (ص و م) والبنوك العمومية وذلك طبقا لقواعد الحيطة المعتمدة والمحددة من طرف بنك الجزائر.

¹ - قمر المللي. (2015). "المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"، رسالة ماجستير منشورة، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص: 46.

² - محمد فراحي، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

³ - شريفة العابد برينيس، (2015)، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 222، 223.

- توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة ذات القدرة الكبيرة على النمو وامتصاص البطالة وخلق القيمة المضافة.
 - مرافقة ودعم المؤسسات (ص و م) ذات القدرة التصديرية عن طريق توفير التمويل الملائم.
 - وضع برامج تكوينية لمسيري المؤسسات (ص و م) وإطارات البنك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية.
- وكما هو معلوم فإن منح القروض يخضع لسياسة اقراضية محكمة تقتضي الدراسة الجيدة لطلبات القروض والتي تستغرق في العادة شهرين بالنسبة لقروض الاستغلال وثلاثة أشهر بالنسبة لقروض الاستثمار الأمر الذي يعد عائقا كبيرا في وجه انطلاق المشاريع وقيامها، ولتجنب هذا الإشكال والتخفيف من حدته عملت الوزارة الوصية على اعتماد آليات تمويلية تتلاءم مع خصوصية هذا النوع من المؤسسات من خلال إنشاء مؤسستين ماليتين في (2004) لتسهيل الحصول على القروض البنكية وهما كل من صندوق ضمان القروض برأسمال قدره (30 مليار دج) وصندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره (3.5 مليار دج).¹

المطلب الثاني: أساليب مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الفرع الأول: التمويل التاجيري

بالرغم من مرور عشرات السنوات على ظهور تقنية التمويل التاجيري وشيوع استخدامها في عديد الدول المتقدمة من خلال دعمها بالعديد من التشريعات المشجعة والمؤسسات المالية المتخصصة، إلا أن التجربة الجزائرية في هذا المجال تعد جد محتشمة ولم تبرز إلا بصدور قانون النقد والقرض سنة 1990 ليتبع هذا القانون بالأمر رقم (09-96) المؤرخ في (10-01-1996) متبوعا بالنظام رقم (09-96) المؤرخ في (03-07-1996) والذي يحدد كيفيات تأسيس شركات التمويل التاجيري وشروط ذلك.²

ويمكن حصر الأسباب التي تقف وراء تأخر الجزائر في تطبيق هذه التقنية التمويلية فيما يلي:³

- غياب المبادرة والإبداع في البنوك الجزائرية مع قلة الاحترافية في المهنة المصرفية.
 - غياب التحفيزات المنشطة لهذه الصيغة التمويلية خاصة من الناحية الجبائية.
 - تخوف البنوك من هذه الصيغة التمويلية من حيث المردودية والمخاطر.
- وتوجد في الجزائر بعض الشركات التي تقوم بالتمويل عن طريق هذه الصيغة مثل: " الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات (SALEM)، الشركة العربية للتمويل التاجيري (ALC)، شركة قرض الإيجار الجزائرية السعودية (ASL)، مؤسسة مغرب قرض ايجار الجزائر (MLA)".

¹ - حياة بن حراث، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 290-293، بتصرف.

² - مسعود بن حواد وحمزة طيوان. (2017). "خيارات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: الثاني، ص: 167.

³ - هشام بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

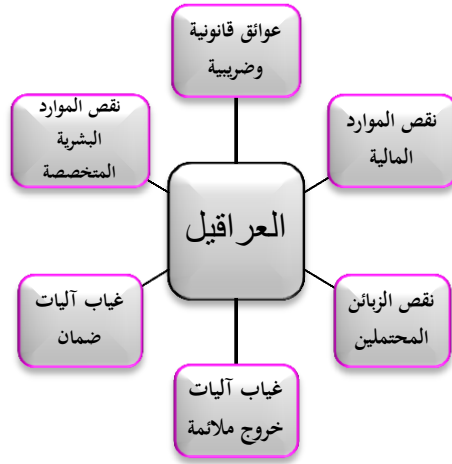
ويجب التنويه إلى ضرورة تعظيم الاهتمام بهذه الصيغة التمويلية من قبل السلطات المعنية لما لها من دور في سد الاحتياجات المالية للمؤسسات (ص و م) وذلك باعتماد مختلف التدابير التحفيزية والتشجيعية والتي تبرز عن إرادة حقيقية للنهوض بهذه الصيغة لاسيما في ظل ضيق نشاط المتدخلين وصغر حجمهم ما يؤثر سلبا على الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: التمويل برأس المال المخاطر

إن المتأمل للتجربة الجزائرية في مجال التمويل برأس المال المخاطر يلاحظ أنها لا زالت في بداياتها وتعاني العديد من النقائص التي يجب معالجتها من أجل النهوض بهذه الصناعة حتى تتمكن من لعب الدور المنتظر منها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لاسيما وأن المبالغ المستثمرة منذ (1995 الى غاية 2008) لم تتعدى "المليار دج" وهو مبلغ جد محتشم مقارنة بإمكانيات الاقتصاد الجزائري، ضف إلى ذلك أن التمويل برأس المال المخاطر يظل متذبذبا ولا يغطي كامل مناطق الوطن أين يتركز معظمه في وسط البلاد نظرا لتركز معظم النشاط الاقتصادي الجزائري في هذه المنطقة وذلك بنسبة (67%) وخاصة في العاصمة.¹

ويمكن عرض مختلف النقائص التي تواجه التمويل بهذه التقنية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-8): عراقيل تواجه التمويل برأس المال المخاطر في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: محمد سبتي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 181-187.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن التأخر الذي تعاني منه الجزائر في مجال التمويل بتقنية رأس المال المخاطر مع نقص فعاليتها في سد احتياجات المؤسسات (ص و م) يعود للأسباب التالية:²

- تأخر المشرع الجزائري في صياغة أطر قانونية وضريبية وذلك ما مثل العائق الأكبر في الحد من التوسع في استخدام

¹ - محمد سبتي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

² - المرجع نفسه، ص- ص: 181-187، بتصرف.

هذه التقنية في الجزائر مما أدى لعزوف المستثمرين المحليين أو الأجانب على الدخول في مغامرة التمويل برأس المال المخاطر وذلك بالنظر لغياب قانون خاص يأطر وينظم هذه التقنية فضلا على عدم وجود ميزات ضريبية كافية لتشجيعهم على تحمل المخاطر العالية المصاحبة لهذه التقنية.

■ معاناة صناعة رأس المال المخاطر في الجزائر من نقص حاد في الموارد المالية المتاحة واقتصارها بدرجة كبيرة على الأموال الخاصة، وذلك بالرغم من صدور القانون (06-11) والذي يتيح للشركات توظيف أموال الغير - أي من مصادر خارجية- إلا أن هذه الأموال تبقى جد محدودة الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات التي تقف وراء ذلك.

■ تحتاج تقنية التمويل برأس المال المخاطر إلى مهارات بشرية عالية الكفاءة في شتى الميادين خاصة المالية والتسييرية والقانونية وهو ما لا يتوفر بالشكل الكافي في الجزائر في ظل غياب البرامج التكوينية والحملات التدريبية اللازمة.

■ تعاني شركات رأس المال المخاطر الجزائرية من غياب خيارات كثيرة تسمح لها بالخروج بسهولة عند المشاركة في تمويل مؤسسة معينة بما يضمن لها سيولة العملية من جهة وتحقيق قيمة مضافة من جهة أخرى.

■ إن غياب آليات الضمان الكافية بالنسبة لمؤسسات رأس المال المخاطر الجزائرية التي تضمن مساهماتها في ظل ارتفاع درجات المخاطرة يعد من أبرز العوائق التي تحد وبدرجة كبيرة من نمو وتوسع هذه التقنية.

■ يقوم التمويل بهذه التقنية على أساس وجود منشآت ذات قدرات عالية على النمو لاسيما من الناحية التكنولوجية -أي الزبائن المحتملين- إلا أن وجود هذا النوع من المؤسسات في الجزائر وخاصة الصغيرة والمتوسطة يعد شبه مفقود إن لم نقل مفقودا تماما وذلك بالنظر لتدني مستوى البحث العلمي وتخلف الواقع التكنولوجي في البلاد.

الفرع الثالث: حاضنات الأعمال في الجزائر

تعد التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال جد متأخرة حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم إلى غاية 2003 أين تم تعريف الحاضنة على أنها "هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات"¹، إلا أن السنوات السابقة قد شهدت اصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في (2001)² والذي أشار لمشاتل المؤسسات، كما أن المتمعن في نص التشريع يلاحظ أنه تم الأخذ بمفهوم المشاتل ومراكز التسهيل في حين أن الحاضنة اعتبرت من خلال هذا القانون كشكل من أشكال المشاتل الموجهة لدعم قطاع الخدمات فقط، بينما مفهوم الحاضنات يتسع ليشمل كل أنواع المشاريع في الدول المتقدمة.

¹ - "المرسوم التنفيذي رقم 03-78". (المؤرخ في 25-02-2003)، "المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات"، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 07، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص: 11.

² - "المواد 20 و 21 من القانون رقم 18-01". (المؤرخ في 12-12-2001)، "المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 77، الصادرة بتاريخ: 15 ديسمبر 2001، ص: 7، 8.

الفرع الرابع: بورصة الجزائر كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا تزال بورصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مشروعا ينتظر التفعيل على أرض الواقع كآلية تمويلية داعمة للمؤسسات (ص و م) ولهذا تعمل السلطات الجزائرية على مواكبة التطور الذي وصلت إليه البورصات العالمية في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولذلك فقد تم:¹

✓ فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات (ص و م) وذلك من خلال:

- توفير بيئة ملائمة لتطوير المؤسسات (ص و م) من خلال الشروع في تطبيق برنامج واسع لتأهيل هذه الأخيرة.
- منح العديد من التحفيزات الجبائية لتشجيع الدخول إلى البورصة.

✓ إنشاء قسم مخصص للمؤسسات (ص و م) والذي يقدم العديد من المزايا ولعل أبرزها ما يلي:

- توفير التمويل المباشر الذي يكمل التمويل البنكي.
- الحصول على موارد ثابتة مخصصة لتمويل الأصول طويلة الأجل في الميزانية.
- ضمان دخول مبسط للبورصة وبأقل التكاليف.
- إنشاء وظيفة أساسية ضمن هذا السوق المخصص والمتمثلة في وظيفة المرافق والذي يدعى "المتعهد بالترقية في البورصة" والتي تعتبر الابتكار الرئيسي الذي يطبع هذا السوق والذي يضمن للمؤسسات (ص و م):
 - المرافقة في التحضير للتسعير في البورصة.
 - تقديم خدمات إعلامية واستشارية في شتى الميادين.

وبالرغم من كل هذه التدابير يظل الولوج للبورصة غاية في الصعوبة بالنسبة للمؤسسات (ص و م) الجزائرية وذلك في ظل ضعف إمكانياتها من جهة والشروط المتعددة المفروضة عند الدخول للبورصة من جهة ثانية الأمر الذي يفسر عدم دخول أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بورصة الجزائر إلى حد الآن.

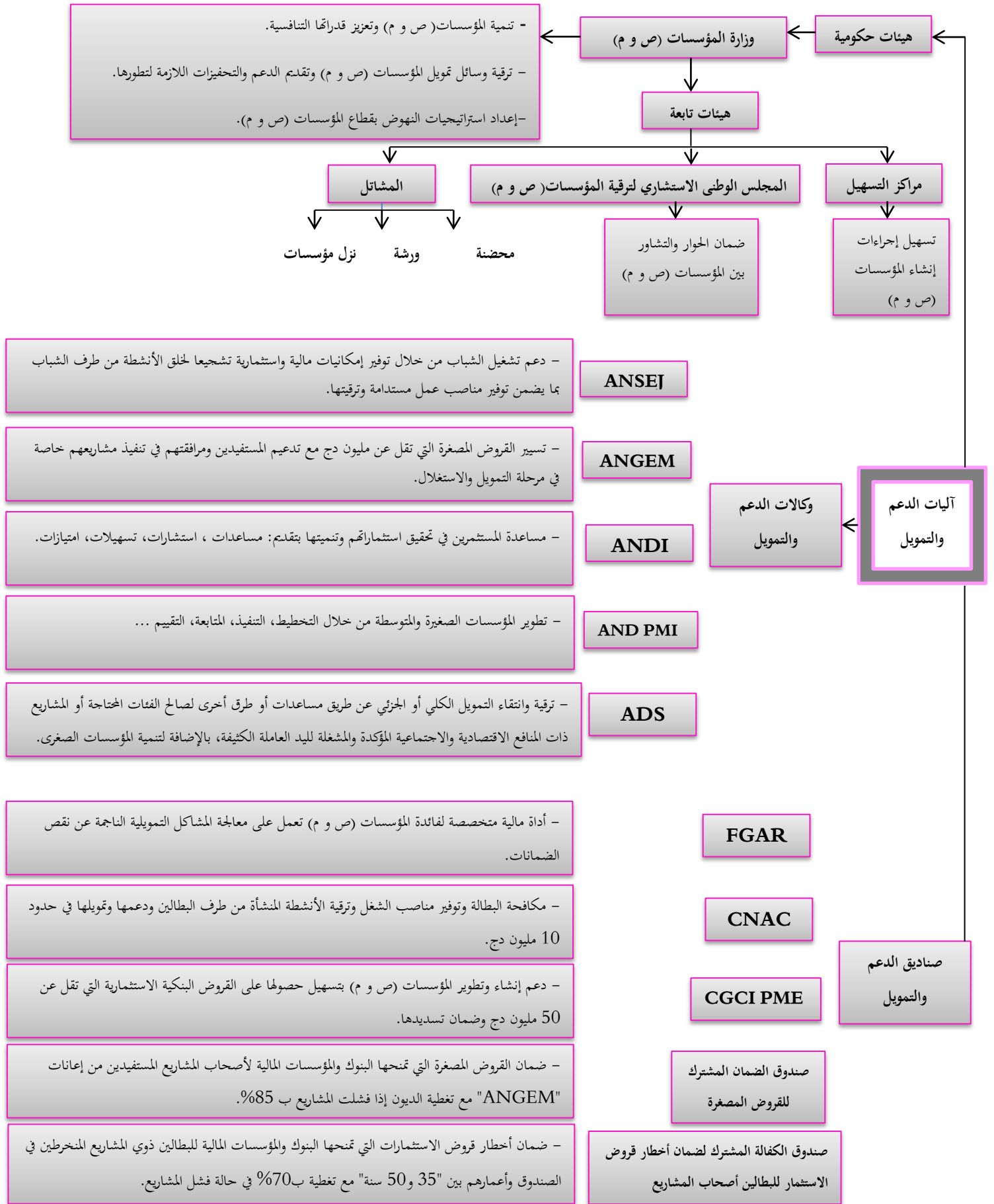
المطلب الثالث: آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الأول: نظرة عامة عن آليات دعم وتمويل المؤسسات (ص و م) في الجزائر

إدراكا منها بأهمية الدور المرتقب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد الوطني قامت الحكومة الجزائرية بتكريس مجهوداتها في سبيل إنشاء مجموعة من الهياكل والأجهزة الداعمة لهذه المؤسسات وذلك بهدف تطويرها والتقليل من جملة المشاكل التي تواجهها وخاصة التمويلية منها بشكل يراعي طبيعة وخصوصية هذه الأخيرة، وللتوضيح أكثر نقدم الشكل التالي:

¹ - شوقي جباري ومصطفى قمان، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 12، 13.

شكل رقم (3-9): هيئات وهياكل دعم وتمويل المؤسسات (ص و م) الجزائرية



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على: سليمة هالم، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 163- 212، بتصرف.

الفرع الثاني: تقييم حصيلة بعض وكالات دعم وتمويل المؤسسات (ص و م) في الجزائر

أولا: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ"

جدول رقم (3-3): حصيلة الدعم والتمويل المقدمة من قبل وكالة "ANSEJ" إلى غاية السداسي الأول

من 2017

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	حصصة الرجال	حصصة النساء	القيمة التمويلية للاستثمارات (دج)	مناصب الشغل
فلاحة	54147	14.6	51622	2525	196532709934	127790
صناعات تقليدية	42674	11.5	35362	7312	109683353938	125624
بناء وأشغال عمومية	32593	8.8	31826	717	123036021939	95027
ري	1544	0.1	520	24	3190805711	2020
صناعة	24892	6.7	21352	3540	113135051265	7250
صيانة	9391	2.5	9231	160	24199866329	21729
صيد بحري	1131	0.3	1115	16	7499507851	5549
مهن حرة	9699	2.6	5362	4337	23292618220	21842
خدمات	106288	28.7	88920	17368	341127093202	247122
نقل تبريد	13385	3.6	12996	389	33760568849	24132
نقل بضائع	56530	15.3	55821	709	145557153559	96237
نقل مسافرين	18936	5.1	18505	481	46632116239	43681
المجموع	370210	100	332632	37578	1167646867035	1322359

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على: معطيات النشرة الإحصائية رقم (31)، من الموقع الإلكتروني:

(www.mdipi.gov.dz)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (09-02-2018)، ص: 29.

لقد ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تدعيم ما يقدر بـ 370210 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وبقيمة اجمالية بلغت (1322359 دج) إلى غاية (30-06-2017)، ومما يجب الوقوف عنده هو أن أغلب الإعانات المالية المقدمة من طرف هذه الوكالة كانت موجهة إلى قطاع الخدمات بنسبة بلغت (28.7%) من القيمة الإجمالية للمشاريع أي ما يعادل (106288 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) وبقيمة مالية قدرت بـ (341127093202 دج) مساهمة بذلك في تشغيل (247122 عامل) أما النصيب الأوفر من هذه المشاريع فقد كان من نصيب الرجال بـ (88920 مشروع) مقابل (17368 مشروع) من نصيب الفئة النسوية، أما (24%) من الإعانات فقد كانت متمركزة في قطاع النقل بفروعه المتعددة وذلك بما يعادل (88551 مؤسسة صغيرة

ومتوسطة) محدثة بذلك (164050 منصب عمل) موزعة على مختلف جهات الوطن، ثم يليها قطاع الفلاحة ب(14.6%) من المشاريع الممولة كان للرجال نصيب منها وقد قدر ب(51622 مؤسسة) مقابل (2525 مؤسسة) منشأة من قبل النساء، ثم تليها مباشرة كل من الأنشطة التقليدية، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، المهن الحرة، الصيانة، الري وذلك بنسب ضعيفة تقدر على التوالي ب(11.5%)،(8.8%)،(6.7%)،(2.6%)،(2.5%)،(0.3%)،(0.1%) من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة.

كما أن المتمعن في مناصب الشغل المحدثة يلاحظ أن عدد العمال جد ضعيف وذلك مقارنة بحجم اليد العاملة التي تنتظر التوظيف لاسيما في صفوف حاملي الشهادات، ويمكن إرجاع ذلك إلى الإجراءات البنكية والشروط المتبعة في عملية تمويل المؤسسات (ص و م) والتي تعتبر جد معقدة ولا تراعي طبيعة هذه الأخيرة وما تقتضيه متطلبات تمويلها هذا من جهة، أما من جهة ثانية نجد أن طموحات الشباب بإنشاء مشاريعهم الخاصة تصطدم بالإجراءات الإدارية المعقدة والكم الهائل من الوثائق المطلوبة بالإضافة إلى غياب المرافقة والمتابعة من قبل الوكالة ضمانا لإنجاز المشاريع في الوقت المحدد وغيرها من الصعوبات التي تعيق حصول الشباب على دعم الوكالة ما جعل حصيلتها جد متدنية بالرغم من أنها قائمة منذ "1997".

ثانيا: تقييم حصيلة وكالة القرض المصغر "ANGEM"

تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تقديم الإعانات بمختلف أشكالها إلى المؤسسات (ص و م) حيث يمكن تبيان حصيلة هذه الأخيرة من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم(3-4): حصيلة القروض الممنوحة من قبل وكالة ANGEM إلى غاية (30-6-2017)

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %	مناصب الشغل
السلف بدون فائدة لشراء المواد الأولية	718401	90.21	1077601
التمويل الثلاثي	77932	9.79	116898
المجموع	796333	100	1194499

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: معطيات النشرة الإحصائية رقم (31)، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة منذ بداية نشاطها في (2005) إلى غاية (30-6-2017) تقدر ب(796333 قرض) أي ما يعادل (49691596.68 دج)، حيث أن (90.21%) من هذه القروض كانت موجهة لشراء المواد الأولية في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة ب(9.79%) منحت في إطار التمويل الثلاثي والذي يتم بمساهمة كل من الوكالة بما يتراوح ما بين (27% و 25% بدون فوائد) مع مساهمة البنك ب(70% بفوائد مخفضة ب80% إلى 90%) بالإضافة إلى مساهمة صاحب المشروع ب(3% أو

5%)، حيث استفاد قطاع الصناعات المصغرة من أعلى معدل تمويل والمقدر ب(38.64%) من القيمة الإجمالية ثم يليها قطاع الخدمات ب(20.83%) فقط قطاع الصناعات التقليدية ب(17.43%) ثم قطاع الفلاحة ب(8.51%) والتجارة ب(0.39%) وأخيرا الصيد البحري ب(0.99%) مساهمة بذلك في خلق (1194499 منصب عمل).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من حداثة نشأة هذه الوكالة إلا أن عدد القروض الممنوحة من قبلها جد مقبول، حيث أن السياسة المتبعة من قبلها في هذه العملية التمويلية هي التركيز على الشباب البطال وسكان الأرياف والماكنات في المنازل، إلا أن هذه الحصيلة كانت مرشحة للارتفاع أكثر لو لم تكن عملية التمويل المصغر مرتبطة بالبنوك العمومية وما ينجر عن ذلك من عراقيل لاسيما في ظل نفور هذه الأخيرة من هذا النمط التمويلي في ظل عدم توفر ضمانات كافية وقلّة خبرة أصحاب المشاريع والتي تؤدي في الغالب إلى فشل العديد منها مع ضياع مستحقات البنوك كنتيجة حتمية عن ذلك.

الفرع الثالث: تقييم حصيلة بعض صناديق دعم وتمويل المؤسسات (ص و م)

أولاً: تقييم حصيلة صندوق ضمان قروض المؤسسات (ص و م) "FGAR"

يساعد صندوق ضمان قروض المؤسسات (ص و م) على تقديم الضمانات لهذه الأخيرة مع متابعة المخاطر الناجمة عن ضمانات الصندوق، ويمكن توضيح حصيلة المساهمات المالية للصندوق في تقديم الضمانات البنكية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3-5): الضمانات الممنوحة من قبل "FGAR" حسب عروض وشهادات الضمان من

(2004 إلى 2017-6-30)

مرحلة التوسع	مرحلة الإنشاء	شهادات الضمان	عروض الضمان	-
1161	776	1032	1937	عدد الضمانات الممنوحة
97318089460	67831413912	70519058427	165149503372	التكلفة الإجمالية للمشاريع "دج"
68578599792	39702694201	475353381681	108281293993	قيمة القروض المطلوبة "دج"
37461169726	16032686483	24757426289	53493856208	قيمة الضمانات الممنوحة "دج"
46085	15703	30151	61788	مناصب العمل المستحدثة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: معطيات النشرة الإحصائية رقم (31)، مرجع سبق ذكره، ص:24.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد العروض المقدمة للحصول على ضمانات من قبل هذا الصندوق قد بلغت مع نهاية السداسي الأول من 2017 (1937 عرض) بتكلفة إجمالية بلغت (165149503372 دج) منها 776 ضمان ممنوح أثناء مرحلة إنشاء المؤسسات والتي ساهمت في خلق (15703 منصب عمل)، أما مرحلة التوسع فقد شهدت منح 1161 ضمان حيث بلغ مقدار مناصب الشغل المستحدثة (46085 منصب عمل)، أما بالنسبة للقروض المطلوبة فقد بلغت قيمتها (108281293993 دج) بقيمة ضمان قدرت ب(53493856208 دج).

ومما يجب الإشارة إليه إلى أن "FGAR" يتلقى العديد من طلبات الضمان على القروض إلا أن ذلك يتجاوز قدراته المالية ما يؤدي إلى رفض منح الضمانات للعديد من المؤسسات (ص و م) مما يستوجب إعادة النظر في هذا الموضوع.

ثانيا: تقييم حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC"

يمكن توضيح مساهمة "CNAC" في دعم وتمويل المؤسسات (ص و م) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-6): حصيلة "CNAC" إلى غاية (30-6-2017)

(الوحدة: مليون دج)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	القيمة التمويلية	مناصب الشغل
فلاحة	18220	71861.05	44020
صناعة تقليدية	12225	38302.71	32093
بناء وأشغال عمومية	8164	32574.44	26226
هيدروليك	325	2291.44	1116
صناعة	10936	4972.18	31872
صيانة	507	2317.52	1983
صيد بحري	419	2866.59	1507
مهن حرة	884	3258.04	1924
خدمات	30379	107714.18	64099
نقل	58038	147229.82	88080
المجموع	140397	457484.97	292942

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: النشرة الإحصائية رقم (30) و(31) الخاصة بسنة 2016 والسداسي الأول من (2017)، من الموقع الإلكتروني: (www.mdipi.gov.dz)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (09-02-2018).

يتضح لنا من خلال هذا الجدول مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في توفير مناصب عمل جد معتبرة فإلى غاية نهاية السداسي الأول من 2017 تم استحداث ما يقدر ب(292942 منصب عمل) وذلك من خلال المساهمة في إنشاء وإقامة المشاريع الاستثمارية مع دعم الشباب عن طريق منح القروض، أين بلغ عدد المشاريع الممولة في هذه الفترة (140397 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) بقيمة مالية إجمالية بلغت (457484.97 مليون دج) حيث تصدر قطاع النقل قائمة الدعم الممنوحة من طرف "CNAC" ب(147229.82 مليون دج) مع توفير (88080 منصب عمل) كنتيجة مباشرة لاستحداث (58038 مشروع)، ثم يليه قطاع الخدمات ب(107714.18 مليون دج) جراء إحداث (30379 مشروع) ما ساهم في تشغيل (64099 عامل)، أما القيمة التمويلية المتبقية فقد توزعت على باقي القطاعات بقيم مختلفة، وهي مساهمات مقبولة إلى حد بعيد.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل لاحظنا الدور المعتبر الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي إلا أن هذا الدور وتلك الأهمية لم تبرز إلا في السنوات الأخيرة وذلك على إثر جملة من الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق مكرسة في سبيل ذلك جملة من القوانين والتشريعات لصالح هذه المؤسسات متبوعة بالعديد من البرامج التمويلية والسياسات الاستثمارية الهادفة للنهوض بهذا القطاع، إلا أن كل ذلك يظل جد محتشم في ظل الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري سواء على الصعيد المادي أو البشري ما يفتح آفاقا واسعة أمام هذه المؤسسات للنمو والتطور وبالتالي تعظيم الفائدة بالنسبة للاقتصاد ككل.

وفي سبيل ذلك وجب على الدولة الجزائرية تسخير كافة الإمكانيات التي من شأنها إزالة جميع المشاكل والعراقيل التي تعيق نمو هذا القطاع وتطوره لاسيما من الناحية التمويلية وذلك في ظل محدودية البدائل التمويلية من جهة مع قلة فعاليتها من جهة ثانية الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تشييط العديد من المشاريع المبدعة والخالقة أو فشل العديد من المشاريع الأخرى وتنامي ظاهرة تلاشيها.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد

بعدها تم التعرض في الفصول السابقة إلى تقديم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوضيح أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى عرض أهم الصيغ والآليات التمويلية الموجهة لسد احتياجات هذه الأخيرة مع التعرض كذلك إلى واقع هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وظروف تمويله والآليات المسخرة لذلك، وبناء على ما سبق وفي محاولة لدعم التحليلات النظرية السابقة وبهدف التعمق أكثر في موضوع الدراسة فقد عمدنا إلى إجراء دراسة ميدانية تهدف من خلالها إلى معرفة مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي وذلك بالاستعانة بمختلف الأساليب التحليلية الملائمة.

إذ تقوم دراستنا الميدانية على هدف أساسي يتمحور في محاولة تشخيص أهم المشاكل التي تواجه بقاء واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حول ما إذا كانت تتبلور أساسا في مشاكل تمويلية أم أنها تتعدى ذلك إلى مشاكل أخرى نحاول استخراجها من خلال دراستنا هذه، لذلك فقد تم استهداف عينة من الوكالات البنكية وأجهزة دعم هذه المؤسسات بولاية الطارف والتي ستكون الركيزة الأساسية التي تقوم عليها دراستنا وذلك في محاولة للإجابة على مختلف التساؤلات المحيطة بهذا الموضوع.

وبناء على ما سبق سوف نتناول الدراسة الميدانية في مبحثين أساسين تم معالجتهما كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يتناول المبحث الحالي طبيعة الدراسة الميدانية والأسلوب المتبع في جمع بياناتها الضرورية بالإضافة إلى تبيان الكيفية التي تم بها إعداد أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان أساسا والذي يمثل القاعدة الأساسية للبيانات والذي أعد وفق خطوات متسلسلة، فبعد تحديد أهدافه ومختلف محاوره فقد تم صياغة قائمة من الأسئلة التي تعكس إشكالية موضوعنا كما تحمل في ثناياها أجوبة لمختلف التساؤلات المحيطة بدراستنا ليختتم هذا المبحث بعرض للعينة المختارة وأهم الخصائص المميزة لها.

المطلب الأول: شرح محتوى الدراسة الميدانية

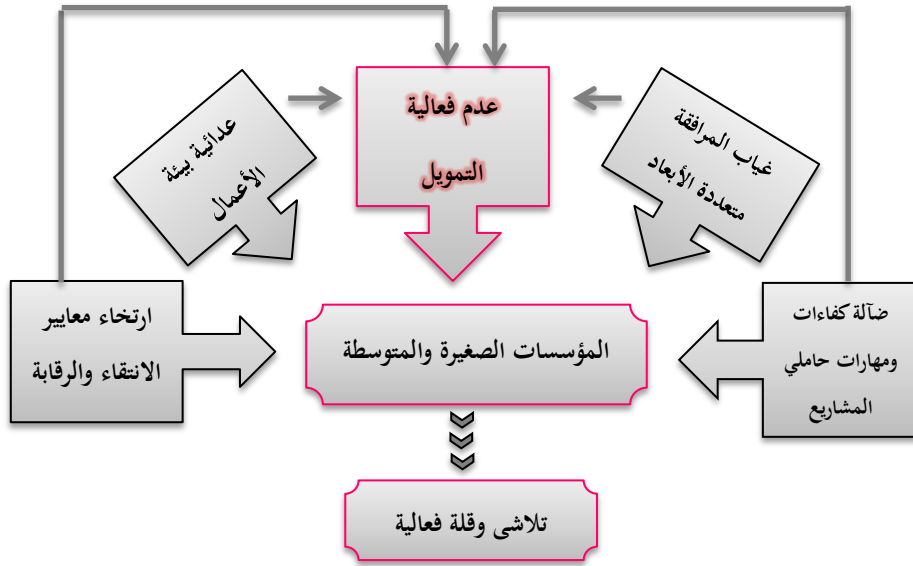
إن دراستنا أو موضوع بحثنا يتركز على جزئين رئيسيين أولها نظري وثانيهما تطبيقي نحاول من خلالهما بلورة إشكالية دراستنا بغية الوصول إلى حلول ملائمة أو نتائج معينة تكون بداية لبحوث أو دراسات أخرى.

أما الحديث عن دراستنا الميدانية فهو يفرض علينا أن تكون هذه الأخيرة مدعمة ومكملة للدراسة النظرية التي تم عرضها في الفصول السابقة، لهذا فإن الهدف الأساسي من دراستنا بشقيها النظري وخاصة الجانب الميداني منها هو التركيز على أهم المشاكل التي يمكن أن تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ألا وهي "مشكلة التمويل" إلا أن ما يجب الإشارة إليه هو أننا لم نقتصر أو نحصر رؤيتنا عند هذا الحد فقط من المشاكل بل عملنا على تسليط الضوء على عديد النواحي الأخرى التي يمكن اعتبارها مشاكل حقيقية بل أنها تقف في الكثير من الأحيان كعقبة أساسية في وجه بقاء، نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وبالتالي تحد من ديمومة نفعيتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري ككل.

فالنتيجة المهمة التي يمكن الخروج بها من خلال ما تم التطرق إليه في الأجزاء النظرية هو أن: "اللاحق بمصاف الدول المتقدمة والصعود في ركب التطور يقتضي حتمية الاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دعمه على شتى النواحي والأصعدة."

ولتوضيح فحوى دراستنا الميدانية وإبراز رؤيتنا الخاصة بموضوع بحثنا فقد ارتأينا تقديم المخطط التالي والذي يعكس أهم الركائز التي تقوم عليها دراستنا بصفة عامة والدراسة الميدانية بصفة خاصة:

شكل رقم(4-1): مخطط الدراسة الميدانية



المصدر: من إعداد الطالبة

لقد قدمنا هذا المخطط وحاولنا من خلاله تجسيد رؤيتنا لموضوع دراستنا والذي نهدف من خلاله إلى تشخيص مشكلة التمويل ومدى تأثيرها على بقاء، استمرار ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث أن المتمعن في الشكل أعلاه يلاحظ مجموعة من النقاط أبرزها ما يلي:

✓ يعد مشكل التمويل المشكل الرئيسي الذي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين تختلف حدته حسب قدرات كل مؤسسة والمرحلة العمرية التي تمر بها.

✓ لا تقتصر المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجانب التمويلي فقط بل تتعداه إلى جملة من المشاكل والعراقيل الأخرى التي لا تختلف حدة تأثيرها عن المشكل السابق ونختص بالذكر هنا جل المشاكل المتعلقة بالقدرات المختلفة لحاملي المشاريع أو أصحاب المؤسسات، محيط نشأة ونمو ونشاط هذه الأخيرة فضلا على مختلف الإجراءات والمعايير المتعلقة بانتقائها ومراقبة سير نشاطها.

✓ وبما أن موضوع دراستنا يتمحور حول مشكل التمويل بصفة رئيسية فقد حاولنا من خلال الشكل أعلاه إبراز طبيعة هذا المشكل والتي لا تتأتى فقط من نقص الموارد المالية أو قلة مصادرها المتاحة، بل أن خطورته تزداد حدة وتقوى شدة إذا ما اقترن بالمشاكل السالفة الذكر وتفاعل معها الأمر الذي تكون له انعكاسات سلبية وجد عميقة غالبا ما تؤدي إلى تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزوالها نهائيا أو تساهم في إعاقة تقدمها وتطور نشاطها.

وسيتم توضيح محتوى هذا النموذج أكثر في العناصر الموالية من هذه الدراسة.

وما نريد توضيحه من خلال الشكل أعلاه والذي نسعى للبرهنة عليه من خلال عملنا الميداني يمكن أن يتجسد في أن الرأي السائد في كثير من الأحيان هو أن التمويل أو المنظومة التمويلية الجزائرية بصفة عامة المسخرة لسد

احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي منظومة غير ملائمة تتميز بقلّة الكفاءة والفعالية ومن ثمة فإن هذا هو الإشكال الرئيسي المطروح أمام هذا النوع من المؤسسات الناشطة في الجزائر الأمر الذي يهدد بقاءها ويعيق نماءها وهو الأمر الذي يفسر قيام العديد من الأبحاث والدراسات التي عاجلت هذا الموضوع.

إلا أنه لدينا رأي معاكس أو رؤية مختلفة عن تلك السائدة حول هذا الموضوع مقامها الأول والأخير أن نقص التمويل في الجزائر كما هو مرجح لا يمثل عائقا كبيرا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في ظل ما تعمل الدولة على توفيره من مختلف آليات دعم وتمويل لهذه الأخيرة وبالتالي فإن الأمر الذي قد يشد انتباهنا نحو هذا الإشكال ولو بصفة غير مباشرة هو العديد من المشكلات الأخرى والتي تؤثر سلبا على التمويل وفعاليتها وذلك بالرغم من توفره بمبالغ جد معتبرة لصالح هذه المؤسسات خصوصا، وخلاصة ما نريد قوله من كل ما سبق هو أن "التمويل ليس إشكالا في حد ذاته بقدر ما هو نتيجة للعديد من المشكلات الأخرى وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، وهو الأمر الذي نسعى إلى تبريره والعمل على توضيحه أكثر في عناصرنا اللاحقة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأهداف الأساسية والخطوط العريضة التي تنطلق منها أي دراسة تقتضي تحديد طبيعتها ونوعيتها وهو الأمر الذي يحتم علينا ضرورة تحديد المنهج والأسلوب المتبع في جمع بيانات هذه الدراسة.

أولاً: المنهج المستخدم في الدراسة الميدانية

للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك بغرض الإحاطة بكل جوانب الموضوع، كما لم يهمل استخدام المنهج التحليلي والذي وقع الاختيار عليه باعتباره منهجا يمكن من إجراء المقارنات وبتيح تقديم التفسيرات مع القدرة على تقييم مختلف النتائج أو عناصر الظاهرة المدروسة وذلك بهدف الوصول إلى تعميمات ذات قيمة ووزن نزيد من خلالها الرصيد العلمي حول الظاهرة محل البحث والدراسة.

ثانياً: أسلوب جمع البيانات المعتمدة في الدراسة

مما يجب الإشارة إليه أن طرق وأساليب جمع البيانات هي عديدة ومتنوعة ويرجع ذلك إلى تعدد المجتمعات الإحصائية واختلاف البيانات المراد جمعها بالإضافة إلى مختلف الإمكانيات المتاحة للدراسة، كما أنه يتم تحديد أداة جمع البيانات بناء على مشكلة الدراسة والمنهج المتبع وظروف إجراء الدراسة الميدانية.

ومما يجب الإشارة إليه أنه توجد ثلاثة أساليب لجمع البيانات وهي:¹

■ أسلوب الحصر الشامل.

¹ - ثابت عبد الرحمان إدريس. (2003). "بحوث التسويق"، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 196.

■ أسلوب الحصر الجزئي.

■ أسلوب المعاينة.

أما بالنسبة لحالتنا فقد ارتأينا الاعتماد على أسلوب المعاينة وقد وقع الاختيار على هذا الأسلوب باعتباره الطريقة الأنسب لتجميع بيانات دراستنا وذلك أخذا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة للدراسة لاسيما على الصعيدين البشري والزمني.

ثالثا: حدود الدراسة

■ **الحدود المكانية:** يغطي هذا الجانب من الدراسة عددا من الوكالات البنكية وهيكل الدعم بولاية الطارف، ومما يجب الإشارة إليه هو أن نتائج هذه الدراسة تبقى جد محدودة وذلك لسببين رئيسيين هما:

- اقتصار الدراسة على ولاية واحدة من ولايات الوطن.

- الاكتفاء بآراء العاملين في منظومة التمويل والدعم مع عدم الأخذ بعين الاعتبار آراء أصحاب المؤسسات (ص و م).

■ **الحدود الزمانية:** لقد امتدت هذه الدراسة الميدانية من (2018/02/18) إلى (2018/05/05).

المطلب الثاني: آليات المعالجة

لقد تم الاعتماد على عدة أساليب لجمع بيانات هذه الدراسة، فبالإضافة إلى مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات ذات الصلة بالموضوع فقد تم تقديم مجموعة من الاحصائيات الكلية الخاصة بموضوع دراستنا، أما عن الجانب الميداني فقد تم الاعتماد وبشكل أساسي على أداة الاستبيان.

الفرع الأول: تقديم أداة الدراسة الميدانية

بما أن دراستنا تقوم على أسلوب المعاينة فإن طريقة الاستقصاء تعد هي الطريقة الأنسب لتجميع البيانات والحقائق من مفردات هذه العينة، إذ تعتمد طريقة الاستقصاء في شكلها المبسط على تصميم مجموعة من الأسئلة يتم الإجابة عليها من طرف المستقصي وهذا ما يطلق عليه بالاستمارة الإحصائية أو الاستبيان.¹

أ- **تعريف استمارة الاستبيان:** يمكن أن يعرف الاستبيان على أنه: "استمارة احصائية مستخدمة لجمع البيانات وهي عبارة عن وعاء كتابي يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تمكن الباحث من جمع البيانات التي يحتاجها من وحدات العينة المختارة."²

¹ - بوخاري بولرياح، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

² - عامر ابراهيم قنديلجي، (2007). "البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية"، دط، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص: 201.

ب- كيفية بناء وترميز الاستبيان

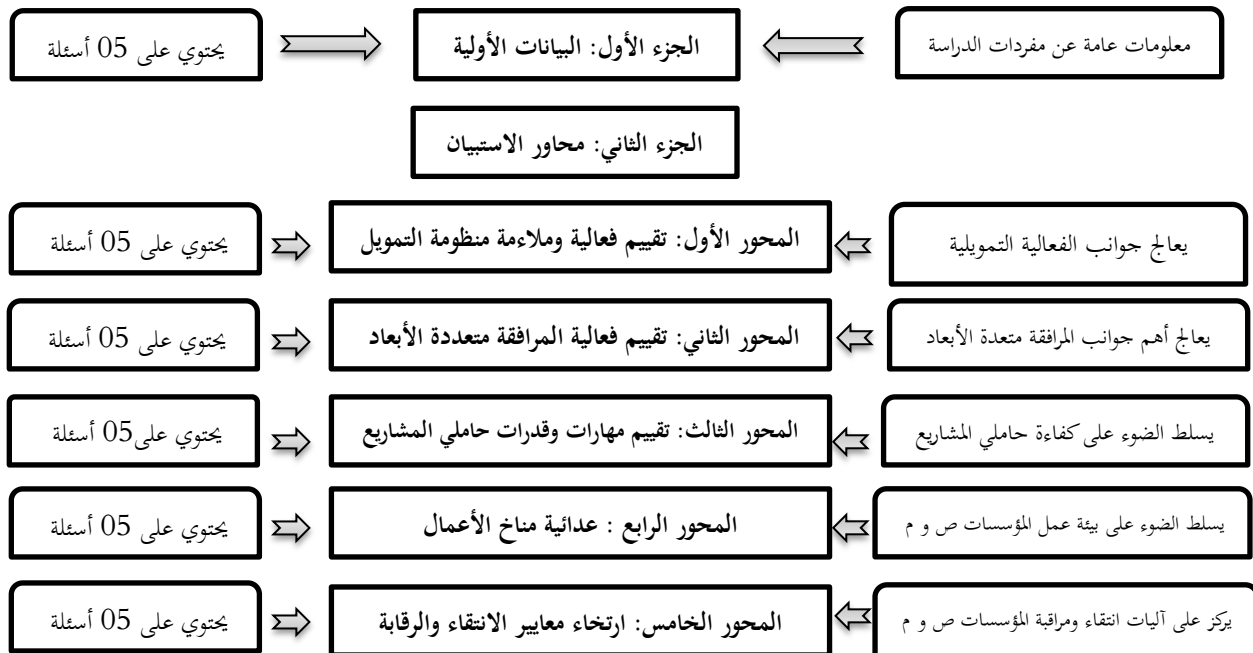
بهدف الوصول إلى البيانات التي تخص موضوع الدراسة وبغية تنفيذ مقاصدها فقد تم الاعتماد كما سبق وأشرنا على أداة الاستبيان والتي تعتبر من أكثر أدوات جمع البيانات الميدانية استخداما، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين رئيسيين وهما كما يلي:

1. الجزء الأول: مقدمة الاستبيان: تعتبر المقدمة المرفقة بالاستبيان حسب العديد من الدراسات والأبحاث جد ضرورية عند تصميم هذا الأخير بحيث يجب أن تتضمن:¹

- التعريف بالطالب أو الباحث بالإضافة إلى التعريف بموضوع الدراسة.
- توضيح الغرض العلمي للاستبيان ونوع المعلومات التي يحتاجها مع ضرورة إرساء الطمأنينة حول سرية المعلومات بما ينعكس إيجابا على إجابات أفراد العينة.
- ضرورة التوضيح بأهمية ما سيقدمه المجيب من فائدة لاستكمال الدراسة.

2. الجزء الثاني: محاور الاستبيان: تهدف من خلال هذا الجزء من الاستبيان إلى تسليط الضوء على إشكالية دراستنا، لذلك فقد تم تقسيم هذا الجزء إلى خمسة محاور رئيسية يتعلق كل منها بأحد جوانب الدراسة. ولتوضيح فحوى محتوى الاستبيان بمختلف بنوده وشتى محاوره نقدم الشكل التالي:

شكل رقم (4-2): محتوى استبيان الدراسة الميدانية



المصدر: من إعداد الطالبة.

¹ - غدیر أحمد سلیمة. (2017). "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي: ورقلة-الوادي-غرداية"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 176.

ج- نوعية الأسئلة في استبيان الدراسة

لقد ارتأينا ضرورة التحلي بالبساطة والتسلسل في إعداد الأسئلة المكونة لاستبيان الدراسة مع إعطاء كل سؤال ترقيم لتسهيل التحليل والفرقة ما بين البيانات حيث أن هذا الاستبيان يحتوي على 25 سؤالاً معدة وفق أسلوب ليكارت الخماسي: "وهي أسئلة يطلب من المستجوب أن يختار توقعه على سلم "likert" والذي يستخدم في قياس مستوى الموافقة على مجموعة من العبارات التي تتعلق بموضوع السؤال".¹

أما عن أسئلة هذا الاستبيان فهي من قبيل الأسئلة المغلقة والتي نعتقد أنها أكثر تلاءماً مع طبيعة دراستنا وأهدافها ومتغيراتها لاسيما في ظل ما تتميز به من سهولة في التبويب والتحليل.

الفرع الثاني: أدوات التحليل الإحصائي

مما يجب الإشارة إليه أنه قد تم استخدام برنامج "EXEL 2010" لجمع وتبويب بيانات الاستبيان بالإضافة إلى استخدامه في استخراج كافة الجداول والبيانات التي تضمنتها عبارات الاستبيان في شكل تكرارات ونسب مئوية مساعدة على التحليل، أما عن أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة فهي كما يلي:

1. معامل الصدق والثبات

بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية وموثوق فيها فإن ذلك يتوقف على جودة أداة البحث المستخدمة، أي مدى صلاحية الاستبيان لتحقيق الأهداف المرجوة، لذلك من الضروري اختبار هذا الاستبيان ويكون ذلك من خلال مؤشرين وهما:²

■ **معامل الصدق:** يعرف الصدق بأنه مدى استطاعة أداة الدراسة قياس ما هو مطلوب قياسه، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله فإنها تكون صادقة.

ولقد تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان بعد عرضه على الأستاذ المشرف أين تم إجراء التعديلات اللازمة استناداً لجملة الملاحظات والتوجيهات المقدمة بهذا الخصوص **والملاحق رقم (08)** يوضح الشكل النهائي للاستبيان المعتمد في هذه الدراسة.

■ **معامل الثبات:** يدل الثبات على إمكانية الحصول على نفس النتائج فيما لو أعيد استخدام نفس الأداة مرة ثانية أو أكثر على نفس مفردات الدراسة تحت ظروف مماثلة وفي أوقات مختلفة، وبالنظر لخصوصية دراستنا القائمة على أساس المسح الاجتماعي بالعينة والتي تم اختيار مفرداتها عشوائياً فقد تعذرت عملية إعادة الاستقصاء لهذه المفردات للتأكد من ثبات الاستبيان، ضف إلى ذلك فإنه لا يمكن التأكد من ثبات أداة الاستبيان ما لم يتم استخدام معامل

¹ -Ameriem Pierres.(2000)."Etude de Marché", 2eme édition, Nathan université, Paris, France, P: 38.

² - مرداوي وبن سيروود.(2011). "إمكانية تطبيق الجودة الشاملة في التعليم"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، صادرة عن مخبر المغرب العربي الكبير، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد: السابع، ص:63.

ألفا كرونباخ والذي يعمل على قياس مدى استقرار المتغير القابل للقياس، إلا أن هذا الأمر تعذر بدوره لأن دراستنا لا تعتبر من قبيل الدراسات القياسية.

2. مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت

لقد تم استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت* بهدف تحليل النتائج ولعل أبرز المقاييس المستخدمة ما يلي:¹

- التكرارات: والتي تهدف إلى معرفة تكرار اختيار كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان.
- النسب المئوية: والهدف منها هو معرفة الأهمية النسبية لاختيار كل بديل من البدائل المطروحة.
- المتوسط الحسابي: للحصول على متوسط إجابات الأفراد ودرجة موافقتهم.
- الانحراف المعياري: والذي يستخدم لمعرفة التشتت المطلق بين الأوساط الحسابية.

المطلب الثالث: تحليل البيانات الأولية المتعلقة بعينة الدراسة

الفرع الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

بعد القيام بالتصميم النظري لأداة الدراسة الميدانية من خلال تحديد أهم الأجزاء المكونة للاستبيان تأتي خطوات القيام بالجانب العملي للدراسة وكيفية تنفيذها في الميدان من أجل الحصول على البيانات الأولية والإجابة على إشكالية الدراسة وذلك من خلال التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة، فبالنسبة لمجتمع الدراسة فهو يتمثل في جميع أنواع البنوك وهيكل الدعم الموجودة في الجزائر، إلا أنه في ظل صعوبة إجراء مسح شامل لكل هذه المؤسسات فقد تم الاعتماد على أسلوب المعاينة كما سبق وأشرنا، ولقد تمثلت العينة المدروسة وهي عينة غير احتمالية أي تم اختيار مفرداتها بطريقة عشوائية في خمسة وكالات بنكية عمومية وجهازي دعم وهي جميعها مؤسسات ذات طابع عمومي.

أما عن الموارد البشرية في هذه المؤسسات فلقد تعددت لتشمل عددا من المستجوبين وذلك موضح كما يلي:

جدول رقم(4-1): توزيع مفردات الدراسة حسب عدد المستجوبين في كل مؤسسة

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	عدد الاستثمارات الملغاة	عدد الاستثمارات الصالحة	المؤسسة
09	02	00	02	CPA

¹ - نصيرة عقبة، مرجع سبق ذكره، ص:202.

*- للاطلاع على الكيفية التي تم الاعتماد عليها في حساب مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والقيم الدقيقة لها فقد تم توضيح ذلك في الملحق رقم (09).

03	02	05	05	BNA
12	00	12	12	BADR
03	01	04	06	BDL
02	00	02	08	CNEP
09	00	09	10	ANSEJ
09	00	09	10	CNAC
40	03	43	60	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على استمارات الاستبيان المسترجعة

ومما يجب الإشارة إليه أن هذه الدراسة لم تخلوا من عديد المشاكل والصعوبات والمتعلقة أساسا بملا استمارات الاستبيان والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

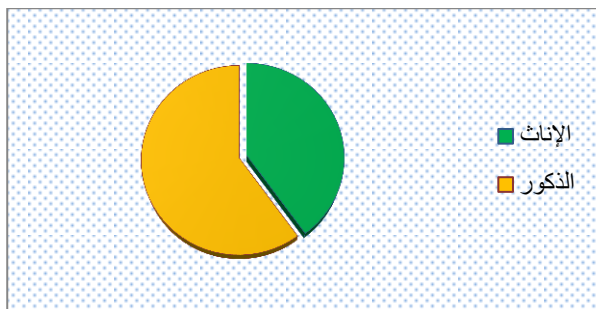
- عدم تعاون المستجوبين وتصريحهم المباشر بعدم الرغبة في ملأ الاستمارة.
- عدم الإجابة على بعض الأسئلة إما بداعي التحفظ أو عدم المعرفة.
- عدم تواجد العمال في أماكن عملهم إما بداعي العطل المرضية أو في إطار الدورات التكوينية.
- إهمال وتضييع الاستمارات وعدم أخذها بعين الاعتبار.
- التدخل في بعض الأحيان لإفهام المستجوبين.

الفرع الثاني: وصف خصائص العينة محل الدراسة

أولاً: وصف خصائص العينة حسب متغير الجنس

يمكن توضيح خصائص العينة المدروسة حسب متغير الجنس من خلال ما يلي:

جدول رقم(4-2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس شكل رقم(4-3): توزيع حسب أفراد العينة متغير الجنس



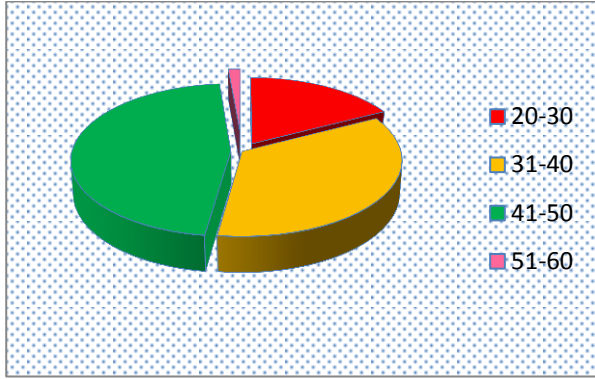
الجنس	العدد	النسبة %
الإناث	16	40
الذكور	24	60
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على أوراق الاستبيان المسترجعة المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EXEL من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن نسبة الذكور في العينة المدروسة تتعدى نسبة الإناث فهي تمثل 60% من مجموع العينة المدروسة أي ما يقابل 24 فردا كما يوضحه الجدول رقم(4-2)، بينما بلغت نسبة الإناث 40% أي ما يقابل 16 فردا.

ثانيا: وصف خصائص العينة حسب متغير العمر

لتوضيح الفئات العمرية التي تميز أفراد العينة المدروسة نستعرض ما يلي:

جدول رقم(4-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر شكل رقم(4-4): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



العمر	العدد	النسبة %
30-20	06	15
40-31	12	30
50-41	16	40
60-51	06	15
المجموع	40	100

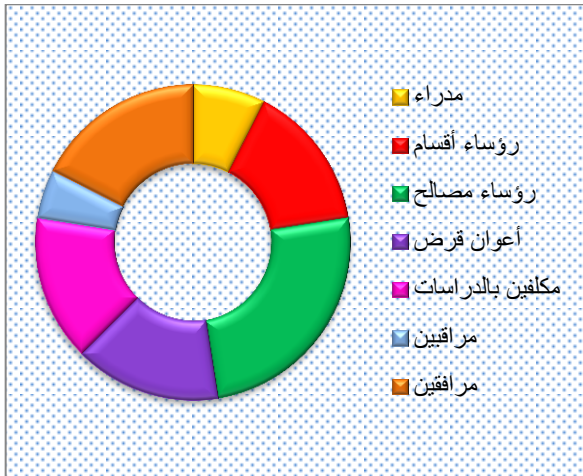
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على أوراق الاستبيان المسترجعة المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EXE

من خلال الشكل رقم(4-4) يتضح لنا أن الفئة العمرية [50-41] هي الفئة العمرية الأكثر عددا من بين الفئات العمرية الأخرى للعينة محل الدراسة أين قدرت نسبتها ب40% وهو ما يقابل 16 فردا بحسب ما يوضحه الجدول رقم(4-3) تليها الفئة العمرية [40-31] بنسبة مئوية بلغت 30% وهي النسبة الممثلة ل12 فردا، ثم الفئتين العمريتين [60-51] و [30-20] بنسبة قدرت لكليهما ب15% وهي النسبة المقابلة ل 06 أفراد لكل منهما، وبالمجموع فإن الفئة العمرية الأكبر سنا هي الفئة الأكثر عددا من بين الأفراد المستجوبين.

ثالثا: وصف خصائص العينة حسب متغير الرتبة الإدارية

تعددت الرتب الإدارية في العينة محل الدراسة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم(4-4): توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الإدارية شكل رقم(4-5): توزيع أفراد العينة الرتبة الإدارية



الرتبة الإدارية	العدد	النسبة %
مدراء	03	7.5
رؤساء أقسام	06	15
رؤساء مصالح	10	25
أعوان قرض	06	15
مكلفين بالدراسات	06	15
مراقبين	02	05
مراقبين	07	17.5
المجموع	40	100

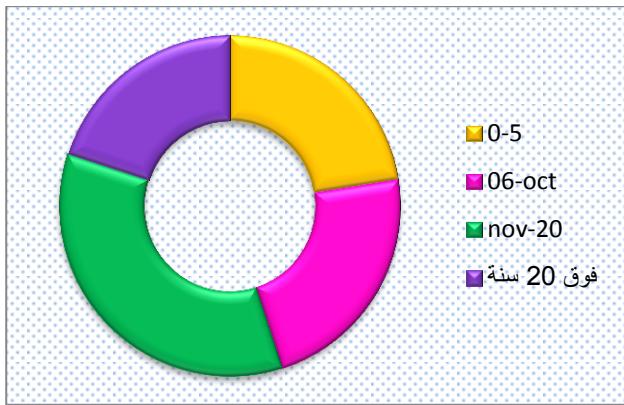
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على أوراق الاستبيان المسترجعة المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EXEL

من خلال الشكل رقم (4-5) يتضح أن رؤساء المصالح هم الفئة الأكثر مشاركة في هذه الدراسة وذلك بنسبة بلغت 25% أي ما يقابل 10 أفراد كما يوضحه الشكل أعلاه، يليه المرافقين بسبة قدرت بـ 17.5% أي 07 أشخاص ثم كل من رؤساء الأقسام وأعاون القروض وكذلك المكلفين بالدراسات بنسب متساوية والتي عادلته 15% لكل رتبة أي ما يقابل 06 أفراد، وأخيرا وليس آخرا نجد المدراء بنسبة بلغت 7.5% وهي النسبة التي تقابل 03 أفراد ثم المراقبين وذلك بنسبة قدرت بـ 5% أي فردين فقط، ويمكن أن نرجع التعداد الكبير في الوظائف الإدارية إلى تعدد المؤسسات المدروسة من جهة مع اختلاف طبيعتها من جهة أخرى.

رابعا: وصف متغيرات الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

لتوضيح عدد سنوات عمل أفراد العينة بمؤسساتهم نستعرض ما يلي:

جدول رقم (4-5): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية شكل رقم (4-6): توزيع حسب الخبرة أفراد العينة المهنية



الخبرة المهنية	العدد	النسبة %
5-0	09	22.5
10-6	09	22.5
20-11	14	35
فوق 20 سنة	08	20
المجموع	40	100

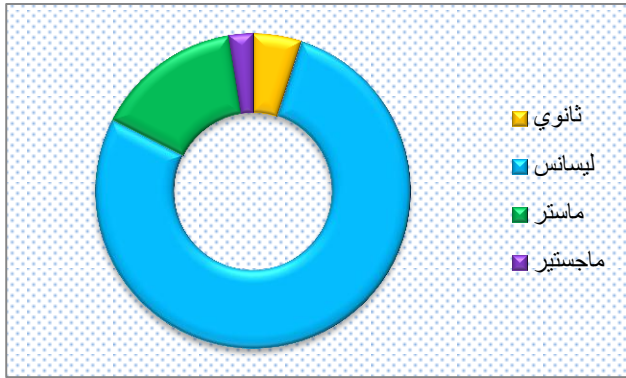
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على أوراق الاستبيان المسترجعة المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EXEL

إن المتمعن في الشكل أعلاه يلاحظ أن الأفراد الذين تتراوح خبرتهم المهنية ما بين 11 سنة و 20 سنة هم الفئة الطاغية على العينة المدروسة وذلك بنسبة 35% أي 14 فردا، تليها الفئتين الأقل خبرة أي كل من الفئة [5-0] والفئة من [10-6] وذلك بنسبة 22.5% لكليهما أي ما يقابل 9 أفراد في كل فئة، وأخيرا الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم المهنية 20 سنة وقد بلغت نسبتهم 20% أي 08 أشخاص فقط، ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن المستجوبين ذوي الخبرة أكثر عددا في هذه العينة المدروسة وذلك ما يعزز نوعا ما من الإجابات المصرح بها.

خامسا: وصف متغيرات الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

بغرض معرفة المستوى العلمي لأفراد العينة المدروسة فإننا نوضح ذلك من خلال ما يلي:

جدول رقم(4-6): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي شكل رقم(4-7): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ثانوي	02	05
ليسانس	31	77.5
ماستر	06	15
ماجستير	01	2.5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على أوراق الاستبيان المسترجعة المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EXEL من خلال الشكل رقم (4-7) نلاحظ أن 95% من الأفراد المستجوبين ذوي مستوى جامعي منهم 77.5% حاصلين على شهادة الليسانس تليها حاملوا شهادة الماستر بنسبة 15% ثم ذوي المستوى الثانوي بنسبة 5% وأخيرا حاملوا شهادة الماجستير ونسبتهم 2.5%، ومن خلال هذه النتائج يتضح أن أغلبية المستجوبين ذوي مستوى علمي مرتفع نسبيا وذلك بالنظر لأهمية المناصب التي يشغلونها وطبيعة المؤسسات التي يعملون بها والتي توجب توظيف عمال على قدر من الأهلية والكم المعرفي.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

بعدها تم التعرض في المبحث السابق إلى توضيح المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية، سوف نعمل في هذا المبحث على عرض مختلف النتائج التي تم التوصل إليها وذلك عن طريق تحليل إجابات أفراد العينة محل الدراسة فيما يخص مختلف الأسئلة الواردة في الاستبيان وذلك من خلال عرضها ومناقشة أبعادها وجوانبها المختلفة.

المطلب الأول: تحليل بيانات المحور الأول والمحور الثاني

الفرع الأول: تحليل بيانات المحور الأول

س01: يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لإطلاق مشاريعهم في ظل "معدلات فائدة مرتفعة، ثقل الضمانات والشروط المطلوبة، طول مدة دراسات الملفات." من خلال الملحق رقم (09) يتضح لنا أن الإجابة على هذا السؤال تراوحت ما بين الموافقة وذلك بنسبة 55% منها 15% من الأفراد المتفقين بشدة على الطرح أعلاه، مقابل 42.5% من الأفراد غير الموافقين على محتوى هذا السؤال مع تسجيل 2.5% كنسبة محايدة، في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا السؤال 3.27. أما تشتت القيم عن متوسطها فقد قدر ب1.17، ومن خلال النسب أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة المدروسة والمقدر عددهم ب22 فرد يقرون بالصعوبات الكبيرة التي يواجهها أصحاب المؤسسات (ص و م) في الحصول على التمويل اللازم لتلبية احتياجاتهم لاسيما من المؤسسات البنكية والتي تحرص على تطبيق سياسة صارمة فيما يتعلق بتمويل هذه المؤسسات ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

■ **سعر الفائدة:** تتبع أغلبية البنوك الجزائرية سياسة صارمة فيما يتعلق بسعر الفائدة الأمر الذي يضمن لها تحقيق أرباح معتبرة، إلا أن ذلك يشكل عائقا كبيرا في وجه المؤسسات (ص و م) لاسيما حديثة النشأة والتي تعرف هامش ربحية جد منخفض مما يصعب عليها تسديد القرض وفوائده وهو ما يجعل من التمويل البنكي غاية صعبة المنال بالنسبة للكثير من المؤسسات في العديد من الأحيان.

■ **ثقل الضمانات والشروط المطلوبة:** تعتبر الضمانات من أهم عناصر منح التمويل فهي تتدخل في تحديد مرونته وانسيابه بالحجم الملائم وفي الآجال المناسبة إلا أن أغلبية المؤسسات (ص و م) تتميز بعدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل وهو الأمر الذي ينفر في كثير من الأحيان المؤسسات الممولة عن الخوض في مثل هذه المغامرات، ضف إلى ذلك فإن أثقل الشروط المفروضة على مسيري هذه المؤسسات يكمن في مبدأ أساسي تفرضه البنوك وهو ضرورة أن يكون حجم الأموال الخاصة يساوي أو يفوق (10% أو 50%) من إجمالي الخصوم في الميزانية.

■ **طول فترة دراسة الملفات:** تحرص أغلب المؤسسات الممولة والداعمة للمؤسسات (ص و م) على الدراسة

المعمقة لطلبات التمويل التي تتقدم بها هذه الأخيرة وعلى رأسها البنوك وهو ما يجعل أصحاب هذه المؤسسات يعانون من فترات انتظار طويلة للحصول على الرد بالإيجاب أو السلب، ويرجع طول مدة الدراسة في الغالب إلى قيمة المشروع المراد تمويله وعادة ما تمتد بين 10 أيام و03 أشهر، كما أنه من الأمور التي تزيد من طول فترة الانتظار هو اعتماد البنوك على الدراسات الأولية المقدمة من طرف الهيئات المتخصصة ثم الانتقال إلى الدراسة المعمقة على مستواها وهذا ما يؤدي إلى حتمية طول فترة دراسة الملفات واتخاذ قرار التمويل، وبالرغم من كل ما سبق فإنه لا يمكن إهمال آراء الفئة غير الموافقة والبالغ عددها 17 فردا والتي ترى أن الإجراءات السابقة هي إجراءات ضرورية تزيد من نسبة الأمان بالنسبة للمؤسسات الممولة تجسيدا لمبدأ الحيطة والحذر.

س 02: يتم تعديل وتجديد المنتجات التمويلية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الفترة والأخرى.

بالنسبة لهذا السؤال فإن الإجابات كانت كما يلي: 2.5% نسبة المحايدة، 37.5% من المستجوبين يؤيدون محتوى السؤال أعلاه حيث يمكن أن نرجع آراء هذه الفئة إلى تنوع الصيغ التمويلية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات (ص و م) ما بين قروض استغلال، قروض استثمار، بالإضافة إلى استحداث صيغة الاعتماد التجاري فضلا على تقديم قروض لتمويل عمليات التجارة الخارجية، إلا أن الرأي الأرجح هو رأي أغلبية الأفراد المستجوبين والمقدرة نسبتهم ب60% ممن يرون أن مختلف الصيغ التمويلية المتاحة في إطار المؤسسات البنكية أو أجهزة الدعم هي منتجات روتينية ولم يطرأ عليها أي تغيير منذ فترة جد معتبرة لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون، فبالنسبة للبنوك فهي لا تكاد تخصص أي صيغة تمويلية للمؤسسات (ص و م) فقط وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن البنوك لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات ومحدودية المصادر التي يمكن أن تلجأ إليها، أما بالنسبة لمختلف الصيغ المذكورة سابقا فإن هذه المؤسسات تستفيد منها كأي عميل آخر دون أي تخصيص خاص، ضف إلى ذلك فإن أغلب القروض الممنوحة من طرف البنوك هي قروض قصيرة أو متوسطة الأجل أما القروض الطويلة فهي نادرة إن لم نقل أنها منعدمة وذلك لعدة اعتبارات تتعلق في مجملها بمبادئ الحيطة والحذر، وهو الأمر الذي يوجب على صاحب المؤسسة (ص و م) اتخاذ القرار الأنسب في طلب صيغة التمويل حتى لا يتعرض للرفض وما ينجر عن ذلك من تبعات، أما بالنسبة لأجهزة الدعم فالأمر لا يختلف كثيرا حيث أن مختلف الصيغ التمويلية التي تتيحها لم تتغير منذ نشأتها، أين نختص بالذكر هنا كل من "أونساج" و"الكناك" على اعتبار أنهما من المؤسسات المشاركة في هذه الدراسة، فعلى مستوى "أونساج" فإنها تتيح التمويل بطريقتين هما كل من التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي وذلك حسب القدرات المالية لصاحب المشروع، أما بالنسبة "للكناك" فهي تتيح التمويل بطريقة واحدة فقط وهي التمويل الثلاثي، وهو الأمر الذي يؤكد صدق آراء الفئة الثانية، وكل ذلك يعكسه تدني قيمة

المتوسط الحسابي في هذا السؤال والتي قدرت ب2.78 دلالة على عدم الموافقة على الطرح أعلاه مع تسجيل انحراف معياري بلغ 0.96 بالنسبة لهذا السؤال.

س 03: يتم تقديم تسهيلات ائتمانية مخصصة فقط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطالبة للتمويل.

لقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي في هذا السؤال 3.45 دلالة على ارتفاع نسبة الموافقة والتي قدرت ب70% مقابل 25% فرد غير موافق و5% نسبة المحايدة أما عن قيمة الانحراف المعياري هنا فقد بلغت 0.86، ويمكن تفسير آراء الفئة الموافقة على الطرح أعلاه وهي الفئة التي تشكل الأغلبية بالنسبة للإجابات على هذا السؤال إلى طبيعة هذا الأخير والذي تم صياغته بطريقة عامة أين لم يتم الحصر على مستوى هيئة أو مؤسسة معينة، حيث أن ما يمكن الإدلاء به في هذا الصدد يكون كالاتي وهو يمثل الحقيقة أو الواقع والتي تمكننا من استخراج نتيجة مفادها ما يلي:

* إذا تقدمت المؤسسات (ص و م) بطلب مباشر للبنك دون أي وسيط فإنه يتم طلب عدة ضمانات وفرض معدل فائدة مرتفع يتراوح ما بين 5.25% و7.75% وذلك لمدة 5 سنوات دون إعطاء أي امتيازات وحينها تعامل هذه المؤسسات كأبي عميل آخر.

* أما إذا تم تقديم الطلب بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق أحد الهيئات الداعمة فإن البنك حينها يقوم بدراسة الملف واتخاذ قرار التمويل وهنا تبرز التسهيلات وتقدم الامتيازات والإعفاءات والتخفيضات لهذه المؤسسات حيث تعتبر الوكالة حينها الضمان الوحيد للبنك وبالتالي لا تفرض أي ضمانات على المؤسسات (ص و م).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه لا يتم تقديم أي تسهيلات ائتمانية للمؤسسات (ص و م) خارج إطار الوكالات الداعمة وتعامل حينها كأبي عميل آخر بل ويتم التحفظ في منحها التمويل في كثير من الأحيان، وهو الأمر الذي يفسر الصعوبات الكبيرة التي يواجهها أصحاب المؤسسات (ص و م) والتي تجعلهم يلجؤون للوكالات بدل التقرب من البنوك مباشرة بغية الاستفادة من المزايا الممنوحة من قبلها "كتخفيض معدل الفائدة، زيادة مدة استرجاع القروض، إتاحة قروض بدون فوائد... وغيرها من الامتيازات الأخرى.

س 04: توجد فجوات ما بين طلبات التمويل التي تتقدم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرات التمويلية لمؤسستكم.

لقد تمايزت الإجابات على هذا السؤال وقد تراوحت ما بين الموافقة وذلك بنسبة 20% كنسبة إجمالية منها 2.5% من الأشخاص المؤيدين للفكرة أعلاه بشدة، أما 75% من المستجوبين فهم لا يؤيدون الطرح أعلاه ومنهم 10% من الذين لا يوافقون تماما على ذلك بالإضافة إلى تسجيل 5% من الأفراد المحايدون وذلك ما يفسر تدني قيمة المتوسط الحسابي والتي قدرت ب2.37 دلالة على عدم الموافقة على الطرح أعلاه وذلك مقابل 0.97 قيمة انحراف الإجابات عن متوسطها، وتدل النسب المتحصل عليها في مجملها على أن أغلبية أفراد العينة يثقون بقدرة

مؤسستهم على تلبية مختلف الطلبات التي تتقدم بها المؤسسات (ص و م) للحصول على التمويل سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو عن طريق وسيط، وإذا ما تم رفض أحد طلبات التمويل فذلك لا يرجع بالدرجة الأولى إلى القدرات المالية للمؤسسة- سواء كان بنكا أو جهاز دعم- بل يرجع في الغالب إلى قصور في ملفات القروض المقدمة كنقص الوثائق المحاسبية، غياب الضمانات، المردودية المتوقعة، نوع القرض المطلوب... وغيرها من الأسباب ذات الصلة بكل ما سبق، لذلك فقد نوهنا في السؤال الثاني إلى ضرورة تحلي صاحب المؤسسة (ص و م) بالفتنة في طلب صيغة التمويل مع تجنب جميع الأخطاء التي قد ينجر عنها رفض طلب التمويل.

ومن خلال هذا السؤال يتضح لنا جليا بأن المؤسسات (ص و م) لا تعاني من نقص في الموارد المالية بقدر ما تفتقر للحكمة في الحصول عليها والكفاءة في استخدامها وذلك على اعتبار أن البنوك وأجهزة الدعم تتبع في الغالب السياسة العامة للدولة والمهادفة في مجملها للنهوض بهذا القطاع وترقيته.

- س05: تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس الطريقة التي تعامل بها الأنواع الأخرى من المؤسسات.

إن 70% من المستجيبين يوافقون على هذه الفكرة منهم 12.5% من الأفراد المتفقين تماما لذلك فقد كانت قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة وبلغت 3.58، بينما تم احصاء 22.5% كنسبة عدم موافقة منها 2.5% من الأفراد غير الموافقين تماما بالإضافة إلى 7.5% نسبة المحايدة أما عن قيمة الانحراف المعياري هنا فهي مساوية ل1.02. وإذا ما حاولنا تفسير آراء الفئة المؤيدة فإننا نستطيع الاستناد إلى نتائج الأسئلة السابقة والتي خلصنا من خلالها إلى نتيجة مفادها أن هذا الصنف من المؤسسات لا يحظى بأي معاملة خاصة من قبل البنوك والتي لا تراعي طبيعتها لا من حيث الحجم أو القدرات أو بيئة النشاط أو حتى خصوصية احتياجاتها التمويلية إلا في حالة واحدة فقط وهي إذا كانت منشأة في إطار أحد الأجهزة الداعمة، والحديث عن هذه الأجهزة فإن ذلك قد يفسر لنا الشق الآخر من الإجابات التي لم توافق على محتوى السؤال السابق وذلك أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الأجهزة هي أجهزة منشأة خصيصا لمساعدة هذه المؤسسات والتذليل قدر الإمكان من الصعوبات التي تواجهها، وعليه فإن بروز العديد من المؤسسات (ص و م) واستمرارها في ميدان الأعمال وتبليتها لمختلف الاحتياجات التي تظهر في إطار ممارستها لأنشطتها عن طريق اعتمادها على الذات يبقى أمرا صعب التحقيق في أغلب الأحيان تقريبا.

الفرع الثاني: تحليل بيانات المحور الثاني

- س01: تعدد الإحاطة والمرافقة المالية الوسيلة الأكثر فعالية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمن استمرارها.

مما يجب الإشارة إليه أنه قد تم صياغة هذا السؤال على هذا النحو وقد كان هدف الطالبة من وراء ذلك اختبار

مدى وعي وفتنة الأفراد المستجوبين لاحتياجات المؤسسات (ص و م) على شتى الأصعدة، ومن ثمة فإن نوع الإجابات المتحصل عليها هنا يمكننا من تشخيص جانب آخر من المشاكل التي تواجه هذا الصنف الخاص من المؤسسات.

وقد كانت الإجابات على النحو التالي: 40% من المستجوبين يتفقون تماما على الطرح أعلاه بالإضافة إلى 47.5% من الأفراد الآخرين الذين يوافقون ولكن بدرجة أقل أي أن نسبة الموافقة الإجمالية بلغت 87.5% وهي نسبة جد مرتفعة يؤيدها المتوسط الحسابي الذي كانت قيمته جد مرتفعة وبلغت 4.13، في حين تم تسجيل 10% نسبة عدم الموافقة منها 5% من المستجوبين غير المتفقين تماما على هذه الفكرة مع إحصاء 2.5% نسبة محايدة وقد بلغ انحراف إجابات الأفراد عن المتوسط المذكور أعلاه 1.03، وتسمح لنا النسب المتحصل عليها بتفسير شق من المشكلات التي تعترض بقاء واستمرار المؤسسات (ص و م) لاسيما على مستوى المؤسسات المكلفة بالدعم والتمويل، فإذا كان 87.5% من الأفراد المستجوبين على مستوى البنوك وجهازي الدعم قد وقعوا في مغالطة هذا السؤال -وذلك على نحو متوقع- فإن ذلك يدل وبحق على أن هذه المؤسسات الممولة والداعمة بدورها تعاني مشاكل عميقة تتمحور أساسا حول مواردها البشرية والتي لا نستطيع الحكم على عدم كفاءتها مباشرة ولكننا نستطيع الجزم بقلة وعيها وفتنتها الأمر الذي من شأنه التأثير على هذه المؤسسات من جهة والمؤسسات (ص و م) من جهة ثانية، لأن الرأي الأرجح هو رأي الأقلية والبالغ عددهم 04 أفراد أي 10% ذلك أن الطبيعة المميزة للمؤسسات (ص و م) تفرض دعما ومرافقة وإحاطة متعددة الأبعاد.

وما نستطيع قوله من خلال ما سبق يؤكد جملة التفسيرات التي تم التوصل إليها في المحور الأول والمكرسة لنتيجة مفادها الخلل الحاد الذي تعيشه المنظومة التمويلية الجزائرية والذي أدى إلى بروز مشاكل تمويلية على أصعدة متعددة حتى في حالة توفر الأموال وبمبالغ جد معتبرة.

- س02: توجد متابعة دقيقة ورقابة مشتركة ما بين البنوك وأجهزة الدعم على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بلغت قيمة المتوسط الحسابي في هذا السؤال 3.83 كدلالة على موافقة أغلبية المستجوبين على الطرح أعلاه حيث أن 32.5% من المستجوبين يوافقون بشدة بينما 47.5% من الأفراد الآخرين يتفقون ولكن بدرجة أقل، بينما تم تسجيل 20% نسبة عدم الموافقة منها 10% عدم موافقة بشدة وبالتالي فإن تعدد الإجابات في هذا السؤال تعكسه قيمة الانحراف المعياري المقدر بـ 1.26، وكما نلاحظ فإن 80% من المستجوبين يقرون بوجود متابعة ورقابة مشتركة بين البنوك وأجهزة الدعم على الأموال الممنوحة للمؤسسات (ص و م) وذلك في حالة واحدة كما سبق وأشرنا وهي أن تكون هذه الأخيرة منشأة في إطار أحد أجهزة الدعم وفي إطار الصيغ التمويلية المتاحة على

مستوى هذه الهيئات كالتحويل الثلاثي خاصة والذي تتيحه كل من "أونساج" و "الكنك" والذي يحتم عقد اجتماع ثلاثي بين البنك وأحد هذه الهيئات وصاحب المشروع وعلى إثر قرارات هذا الاجتماع ونتائجه تتحدد صلاحيات ومهام كل طرف، أين يبقى كل من البنك والهيئة الداعمة على خط اتصال مباشر أين يسعى البنك من وراء ذلك إلى التأمين على أمواله على اعتبار أن الوكالة هنا هي الضامن الوحيد، أما هذه الأخيرة فهي توثق الصلة بالبنوك في جهود عمل مشتركة ضمانا لتدنية المخاطر إلى أدنى حد والتقليل من الأعباء التي تتحملها في حالة فشل المشروع، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن هذه المتابعة والرقابة التي تجمع بين هذين النوعين من المؤسسات تفتقر للفعالية والكفاءة وتشد الخناق في كثير من الأحيان على المؤسسات (ص و م) ليس بهدف سد احتياجاتها بل بهدف ضمان حقوق المؤسسات الممولة أو الداعمة وعدم ضياع أموالها.

- س03: يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -سواء الجدد أو القدامى- من دعم متعدد الأبعاد في ميدان الأعمال " دعم مالي، فني، إداري، تسييري..." من طرف مؤسستكم.

إن حوالي 47.5% من أفراد العينة يوافقون على محتوى هذا السؤال منهم 10% يوافقون بشدة، في حين تم تسجيل 52.5% إجابة بعدم الموافقة منها 7.5% ممن أجاب بعدم الموافقة بشدة، ومن هذه النسب نلاحظ التقارب الشديد بينها ولكنها ترجح إلى عدم الموافقة على الطرح السابق وخير دليل على ذلك هو تديني قيمة المتوسط الحسابي والتي قدرت هنا ب2.98 مقابل 1.23 تشتت الإجابات عن هذا المتوسط، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذا السؤال احتوى على نوع من التخصيص الأمر الذي يقودنا إلى تقديم تفسير مبسط لميكانيزمات عمل كل من المؤسسات المشاركة في الدراسة وذلك كما يلي:

بالنسبة لأجهزة الدعم ونخص بالذكر هنا كل من "أونساج" و"الكنك" فبالنظر للطبيعة الخاصة لها والظروف التي أنشأت فيها لوجدنا أن دعم المؤسسات (ص و م) على شتى النواحي والأصعدة هو ضرورة حتمية وذلك على غرار الدعم المالي، فضلا على ضرورة تقديم الاستشارة والنصح، إعداد الدراسات التقنو اقتصادية... وغيرها إلا أن الواقع على خلاف ذلك تماما وهو ما سنبرزه من خلال الأسئلة الموالية، وإذا ما سلطنا الضوء على الدعم المالي نجد أن كلتا الهيئتين السابقتين توفره في حدود 10 ملايين دج كحد أقصى، وعلى صعيد "الكنك" فهي لا تتيح هذه المبالغ إلا للمؤسسات الراغبة في توسعة نشاطها فقط وليس لحاملي المشاريع الجدد وذلك ما يجعلنا نتساءل عن كفاءة هذه الصيغة في سد احتياجات المؤسسات الطالبة للتمويل أم أنها تقلل من الخطورة التي تواجه المؤسسات الممولة وذلك أخذا بعين الاعتبار أن المؤسسات في المرحلة الجينية - أي المراحل الأولى من حياة المؤسسات (ص و م) - تكون أحوج لمثل هذا النوع من التمويلات، وهو نفس المبدأ الذي تنتهجه البنوك من خلال تفضيلها تمويل المؤسسات القائمة وذلك لعدة اعتبارات أهمها توفر المعلومات عن تلك المؤسسة ما يساعد على تقييم نشاطها والمخاطر التي

يمكن التعرض لها وهو الأمر الذي يفسر جانب من أسباب تلاشي المؤسسات (ص و م) في ظل عدم ملائمة المنظومة التمويلية وقلة كفاءتها من جهة بالإضافة إلى انعدام الدعم التسييري والمعنوي والذهني والذي يختلف باختلاف كل مرحلة من جهة أخرى.

س04: تفتقر هيئات الدعم والمرافقة إلى الكفاءة والتمرس الميداني ما يؤدي لفشل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من حصولها على التمويل اللازم.

إن حوالي 65% من الأفراد المستجوبين يتفقون على هذا الطرح منهم 17.5% موافقون بشدة مقابل 32.5% غير موافقين منهم 5% غير موافقين بشدة و 2.5% من الأفراد المحايدون وبالتالي فإن الإجابة هنا ترجح للموافقة بقيمة متوسط بلغت 3.45 مقابل 1.07 قيمة الانحراف المعياري، وبهدف الحصول على تفسيرات أكثر واقعية لهذا السؤال فقد حاولنا التقرب من هيئتي الدعم محل الدراسة أين لاحظنا على مستوى كليهما وجود وحدات مخصصة لمرافقة ومتابعة وتقييم المشاريع إلا أن ذلك يبقى شكليا إلى حد بعيد ولا يفارق أسوارها في أغلب الأحيان، فإذا ما سلطنا الضوء على الجانب المشرق من عمل هذه المؤسسات لوجدنا أن الواقع العملي يفرض عليها حتمية النزول المستمر للميدان للتأكد من السير الصحيح للمشاريع بالإضافة إلى تشخيص جميع المشاكل التي تظهر في إطار ممارسة النشاط والناجئة عن مخاطر البيئة الخارجية أو قصور في المحيط الداخلي إلا أن ذلك شبه مفقود فالزيارات الميدانية نادرة جدا وإن وجدت فهي شكلية في كثير من الأحيان، ليس لأن هذه الهيئات عاجزة عن ذلك بل الأصح أنها غير مؤهلة لذلك في ظل ما تتمتع به من موارد بشرية على حد أدنى من الكفاءة والوعي في التعامل مع مؤسسات على قدر عالي من الحساسية الأمر الذي يفسر تلاشي العديد من المؤسسات (ص و م) بطريقة فجائية بالرغم من حصولها على التمويل المطلوب وذلك نظرا لغياب المرافقة الشاملة والتي تلي عملية التمويل الأمر الذي يؤكد لنا صدق النتيجة المتوصل إليها في السؤال الأول من هذا المحور حول قلة وعي المستجوبين بأهمية الدعم متعدد الأبعاد.

س05: تنتهج الدولة سياسة غير ملائمة في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ينعكس سلبا على أدائها ويؤدي إلى فشلها.

لقد كانت الإجابات المتحصل عليها في هذا السؤال جد متكافئة أين تم تسجيل 37.5% من الأفراد الموافقين و 40% من الأفراد غير الموافقين بالإضافة إلى 22.5% من المحايدون إلا أن قيمة المتوسط الحسابي هنا كانت منخفضة وقدرت ب 2.98 دلالة على عدم الموافقة في العموم مع تسجيل قيمة تشتت قدرت ب 0.88، وعليه فبالنسبة للفئة الموافقة فيمكن تفسير رأيها بأن الدولة تنتهج سياسة دعم مفرط وغير موجه في كثير من الأحيان وذلك ما يعكسه الواقع العملي وتظهره المساهمة المتدنية لهذه المؤسسات على الصعيد الاقتصادي والتي لا تتجاوز 06% من القيمة المضافة كما سبق وأشرنا في الفصل السابق وذلك من خلال تمركزها في قطاعات غير مدرة للثروة متبعة في ذلك

مجالات الربح السريع والمردودية المضمونة والمخاطر المتدنية، وبالرغم من ذلك فإن الدولة مستمرة في دعمها لهذا القطاع أملا بتزقيته وجني ثمار تطوره حيث لم تكتفي عند هذا الحد فقط بل تعدته إلى مسح الديون المتراكمة، فضلا على ما تقوم به كل سنة من عمليات إعادة التنشيط وبعث العديد من المؤسسات الموشكة على الأتبار أو المنهارة، وعلى الرغم من كل ما سبق فلا أحد ينكر الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة ولا زالت تبذلها في سبيل دعم هذا القطاع والنهوض به حتى ولو كان ذلك غير مثمر في كثير من الأحيان والذي أتاح الفرصة لبروز القطاع الخاص وهو الأمر الذي قد يفسر آراء الفئة غير الموافقة، أما بالنسبة للأفراد المحايدين وقد كانت نسبتهم جد معتبرة في هذا السؤال فقد تعود إلى عدم قدرتهم على الحكم على سياسة الدولة بأبعادها المختلفة.

المطلب الثاني: تحليل بيانات المحور الثالث والمحور الرابع

الفرع الأول: تحليل بيانات المحور الثالث

- س01: يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دورات تدريبية وتكوينية في كيفية إدارة المشروعات وتمويلها بمشاركة مؤسستكم.

إن 37.5% من المستجوبين يتفقون على الفكرة أعلاه منهم 17.5% موافقون بشدة وذلك ما يبرر تسجيل متوسط مقبول في هذا السؤال والذي قدر ب3.08، مقابل 47.5% ممن يفندون ذلك و15% ممن يقفون موقف الحياد وهي نسبة كبيرة بالنسبة لأشخاص على قدر من المعرفة بمجريات عمل مؤسساتهم وبالتالي فإن تعدد الإجابات هنا تفسره قيمة الانحراف المعياري المقدرة ب1.17، وبالرجوع لآراء الفئة المؤيدة فمحملها يركز على دور الأجهزة الداعمة - على اعتبار أن دور البنوك في الغالب يقتصر على الدعم المالي أو التوجيه الشفوي في أحسن الأحوال- ونختص بالذكر هنا كل من "أونساج" و"الكناك" فعلى صعيد هذا الأخير فإنه من الأدوار المنوطة به هو تدريب وتكوين حاملي المشاريع في تسيير المؤسسة بالإضافة إلى تثبيت المكتسبات المهنية وذلك عن طريق شراكة أبرمت مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين لثمين التجربة المهنية لحاملي المشاريع في حالة غياب شهادات ومؤهلات وكل ذلك يقع على عاتق هذا الصندوق، أما بالنسبة "لأونساج" فمن المفروض وجود فرق متخصصة معدة لمساعدة حاملي المشاريع ومرافقتهم من خلال تصميم الوكالة لبرنامج تكويني يبين حاجيات حاملي المشاريع والصعوبات التي يتلقونها ويتضمن هذا البرنامج أربعة مقاييس وهي مقياس الإنشاء، التسويق، الجباية والتخطيط المالي، إلا أن احتكاكنا ببعض حاملي المشاريع أكدوا لنا جهلهم بذلك ما يبقى كل ما سبق حبرا على ورق ويستدعي مزيدا من البحث والتمحيص، وانطلاقا مما سبق فإن ذلك يجعلنا نبحت في آراء الفئة غير الموافقة والتي ترى غياب مثل هذه الدورات أين تكتفي الأجهزة الداعمة في الغالب بتقديم الامتيازات الائتمانية والجباية كما أن توجيهاتها وتأطيراتها تبقى شكلية إلى حد بعيد، الأمر الذي يجعل حاملي المشاريع يركزون على الخدمات المالية فقط حتى لو كانوا على قدر ضعيف من

الأهلية والجدارة وذلك من خلال اعتمادهم على الذات وخوضهم المغامرة غير المحسوبة في ميدان الأعمال ما يعرض العديد منهم للفشل السريع والذريع.

س 02: يتميز أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضعف الكفاءات الإدارية وقلة الخبرة المهنية الأمر الذي يعرقل قرارات منح التمويل ويحد من قدرة مؤسستكم على منح التمويل.

لقد تحقق الإجماع بدرجة عالية على هذا السؤال مكرسة لمتوسط مرتفع والذي بلغ 3.75 أين بلغت نسبة الموافقة 72.5% منهم 22.5% موافقين بشدة مقابل 20% غير موافقين و 7.5% اتخذوا موقف الحياد أما عن قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت 1.02 في هذا السؤال، ويتجلى لنا من خلال نسبة الموافقة المرتفعة في هذا السؤال صدق السؤال الفارط ذلك أن وجود دورات تدريبية كان من شأنها إزالة هذا المشكل المتعلق بقلة أو انعدام الكفاءة الإدارية أو التسييرية الأمر الذي من شأنه التأثير في قرارات منح التمويل، كما أن هؤلاء يفتقرون للخبرة المهنية المتأتية من تراكم المعارف التسييرية على اعتبار أن أغلبهم شباب طموح ولكن مجازف، ضعيف التأهيل ومتدني المستوى التعليمي ما يعرقل حصولهم على الدعم أو التمويل اللازمين وذلك في ضوء المعطيات السابقة ما ينذر بارتفاع المخاطر وزيادة احتمالية الفشل الذريع للمشاريع.

س 03: يعتبر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاصا مقلدين مفتقرين لأدنى متطلبات الإبداع والابتكار ما يسرع من انهيار مؤسساتهم.

72.5% يؤيدون هذه الفكرة مقابل 10% غير موافقين و 17.5% محايدين ومما سبق نستنتج أن المتوسط الحسابي سيكون مرتفع بالضرورة حيث قدر ب 3.63 مقابل 0.66 قيمة تشتت الإجابات عن هذا المتوسط، وعليه وبما أن الأغلبية يوافقون على تدني مستوى أصحاب المؤسسات (ص و م) فإن ذلك يدفعنا للبحث عن الأسباب التي تقف وراء ذلك، وبما أن المؤسسات المشاركة في الدراسة هي على علاقة وثيقة بهؤلاء فإن ذلك يجعلهم على قدر كافي من المعرفة بقدراتهم ومؤهلاتهم وذلك أخذا بعين الاعتبار أن أغلبية المؤسسات (ص و م) الحديثة أو القائمة تتمركز في نفس القطاعات في الغالب لاسيما قطاع الخدمات وهو الأمر الذي يؤدي في عديد المرات إلى رفض طلبات الدعم والتمويل لتسجيل فائض في قطاع معين وعلى مستوى منطقة محددة، وبالتالي فإن أغلبية حاملي المشاريع ومسييري المؤسسات هم أشخاص مقلدين لا يعون ما يريدون ولا يدركون أين يريدون الوصول فهمهم الأول والأخير هو تأمين دخل محدود والقضاء على شبح البطالة الذي يطارد العديد منهم لاسيما في ظل تدني مستواهم التعليمي، وعلى ضوء ما سبق فإن حتمية زوال هذه المؤسسات هو مسألة وقت فقط تثبتتها التقلبات الطفيفة التي تحدث في محيط النشاط، وبالتالي فكيف لهؤلاء تسيير مؤسسات على قدر عال من الحساسية بمقدار ضعيل من القدرات والمهارات والتي أقل ما يقال عنها أنها جد بدائية وتقليدية.

س 04: قلة انضباط مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم تفاني عمالها يعد سببا رئيسيا لانهايار هذه المؤسسات وتلاشيها.

بلغ متوسط إجابات الأفراد في هذا السؤال 3.8 أما الانحراف المعياري فقد قدر ب 0.93، حيث أن 70% من المستجوبين يؤيدون الفكرة أعلاه منهم 22.5% موافقون بشدة مقابل 12.5% نسبة عدم موافقة و 17.5% نسبة محايدة، وما قصدناه بالانضباط في هذا السؤال فهو قدرة صاحب المؤسسة على تنفيذ الخطة الموضوعية في حدود الموارد المتاحة، أما التفاني فهو بذل الجهد وتكريس جميع القدرات والمدارك والموارد لبلوغ هدف معين، وإذا ما انطلقنا من نهاية السؤال السابق والذي توصلنا فيه للحكم على تدني المستوى الابتكاري والإبداعي لأصحاب المؤسسات (ص و م) فإن ذلك يسهل علينا تحليل هذا السؤال، فسير صاحب المؤسسة (ص و م) على خطى أسلافه دون أي تغيير أو تجديد تكريسا للمحاكاة والتقليد يجعل منه شخص تابع في جميع الأحوال حتى ولو اختلفت الظروف والمعطيات ما يسرع من انهيار مؤسسته في ظل درجات انضباط ضعيفة ومستوى متدني من التفاني والمثابرة فضلا على التسرع في اتخاذ القرارات الأمر الذي يعجل من نهاية مؤسسته لاسيما في ظل انعدام الخبرة وقلة التمرس ما يجعله يرضخ للصعوبات ويحل مؤسسته دلالة على هشاشة قدراته النفسية.

س 05: يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التهميش وقلة الاهتمام الأمر الذي يحد من قدراتهم الابتكارية ويضعف أداء مؤسساتهم.

إن 25% من المستجوبين يوافقون بشدة على الطرح أعلاه بالإضافة إلى 42.5% يوافقون ولكن بدرجة أقل و 7.5% محايدون و 25% غير موافقين، أما عن المتوسط الحسابي فهو بدوره يرجح للموافقة بقيمة بلغت 3.67 وانحراف معياري معادل ل 1.10 ، وبالنسبة للإجابات المتحصل عليها في هذا السؤال فهي جد مؤيدة لأجوبة الأسئلة الفارطة بل يمكن اعتباره النتيجة الإجمالية لما سبق، ذلك أننا أمام حتمية مفادها قلة الاهتمام الذي يعاني منه حاملوا المشاريع وأصحاب المؤسسات في ظل التهميش الكبير الذي يتعرضون له فيما تعلق بالجانب النفسي والمعنوي بما يحد من قدرتهم على تحمل المشاكل المتعددة التي يواجهونها في ظل المغامرة في قطاع حساس كقطاع المؤسسات (ص و م) والذي يعد غائبا في إطار الدعم غير الموجه وغير المحسوب لصالح مشاريع مكررة في الغالب، حيث نجد العديد من المشاريع الطموحة والمبدعة تعاني تهميشا كبيرا إن لم نقل إقصاء في ظل حالات عدم التأكد التي تحيطها والمخاطر التي تكتنفها ما لا يشجع الكثير من المؤسسات الممولة أو الداعمة على الخوض في مثل هذه المغامرات وهو الأمر الذي يجعل مثل هذه المشاريع لا ترى النور ولا تخرج للعلن.

الفرع الثاني: تحليل بيانات المحور الرابع

- س01: يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعقد القوانين وكثرة الإجراءات الأمر الذي يقف عائقا في وجه إنشاء هذه المؤسسات ودعم مراحل نموها.

لقد تباينت الإجابات على هذا السؤال ما بين الإيجاب والسلب ولتوضيح معالم ذلك نقدم النسب التالية: 70% نسبة موافقة منها 15% نسبة موافقة بشدة و25% نسبة عدم الموافقة منها 7.5% غير موافقين بشدة و5% لم يصرحوا بإجاباتهم بدقة واكتفوا بالحايدة، وعليه وبما أن أغلبية أفراد العينة يتفقون على محتوى السؤال أعلاه فإن قيمة المتوسط الحسابي هنا بلغت 3.53 مقابل 1.16 قيمة الانحراف المعياري، ومما يجب الإشارة إليه فإن هذا السؤال يتمحور حول جملة المشاكل المتعلقة بثقل القوانين وكثرة الإجراءات وانعكاسات ذلك على المؤسسات (ص و م) حيث أن ذلك محقق وبدرجة كبيرة حيث تعاني هذه المؤسسات من صعوبات كبيرة في الحصول على قبول المشروع مثلا بالإضافة إلى التباطؤ الإداري عند التنفيذ فضلا على الإجراءات البيروقراطية والعوائق الإدارية والتي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات وحزمة من الوثائق المتنوعة-والتي يمكن الاستغناء عنها أو تعويضها بشكل آخر يستغرق أقل وقت وجهد- وهو ما يعمل على إبطاء فترة إنشاء هذه المؤسسات والتي تتراوح ما بين 06 أشهر و03 سنوات في الجزائر بينما لا تتعدى الشهرين في الدول المتقدمة وهو ما لا يعد في صالح هذه المؤسسات ذلك أنه كلما طالت فترة الإنشاء كلما زاد احتمال بروز تطورات جديدة على محيط النشاط والتي قد يجهلها صاحب المشروع كظهور مؤسسات منافسة أو سرقة فكرة المشروع، حدوث أخطاء في الدراسات التسويقية... وما يزيد من المخاطر السابقة هو المعاناة الكبيرة في الحصول على المعلومات في ظل ضبابية مصادرها وعدم تماثلها في كثير من الأحيان.

- س02: تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل محيط شديد المنافسة داخليا وخارجيا.

لقد تحققت الموافقة على هذه الفكرة بنسبة جد مرتفعة وقد بلغت 77.5% منها 17.5% موافقون بشدة و60% موافقون بدرجة أقل مقابل 7.5% غير موافقين منها 2.5% غير موافقين بشدة بالإضافة إلى 15% نسبة محايدة وهي نسبة معتبرة ومن شأنها زيادة مصداقية الأسئلة الفارطة والتي كانت نتيجتها قلة الوعي الكافي للأفراد المستجوبين بمجال عمل هذه المؤسسات وقلة ترسهم الميداني للوقوف على الوضعية الحقيقية لهذه المؤسسات أما عن متوسط القيم فقد بلغ 3.85 مقابل 0.85 قيمة انحراف الإجابات على هذا المتوسط، وبالرجوع للأغلبية الموافقة هنا والتي ترى احتدام المنافسة في محيط نشاط هذه المؤسسات سواء أكان ذلك داخليا أم خارجيا، وبعبارة أخرى فإن هذه المؤسسات قليلة التنافسية وغير قادرة على الصمود في ظل تكرار نفس الأنشطة مع تكرارها - كما سبق وأشرنا- في مجالات تتسم بالربحية المرتفعة وقلة المخاطر وضعف حواجز الدخول وعشوائية التمركز والإنشاء، فكل ذلك يدل على عدم همتتها لمواجهة التقلبات السوقية والمنتجات الدولية عالية الجودة ورفيعة النوعية وذات السعر الجيد ما

ينعكس سلبا على أدائها ويعجل باختيارها إذا لم تتمكن من افتكك حصة سوقية معتبرة تمكنها من البقاء والاستمرار.

س 03: تشهد المنتجات المصنعة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إقبالا واسعا من طرف الزبائن.

لقد كانت الإجابات على هذا السؤال متباينة نوعا ما حيث تم تسجيل 27.5% نسبة موافقة مقابل 50% عدم موافقة بالإضافة إلى 22.5% نسبة محايدة، مقابل تسجيل 1.26 قيمة انحراف القيم عن متوسطها الحسابي البالغ 3.05 والذي يرجح لرأي الفئة الموافقة الأمر الذي يؤكد مرة أخرى على الضعف الكبير الذي تعاني منه المؤسسات المدروسة في الإحاطة بمعطيات البيئة الخارجية، كما يمكن أن نفسر آراء الفئة المفندة للطرح أعلاه بقلّة المنتوجات المصنعة من قبل هذه المؤسسات من جهة على اعتبار أن نسبة ضعيفة منها ينشط في القطاع الإنتاجي فأغلبها يروج لمنتجات خدمائية، ضف إلى ذلك الصعوبات الكبيرة التي تعترض تسويق المنتجات والمتأية في الغالب من نقص الخبرة في هذا المجال وقلّة الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات مع قصور في المعلومات حول الأسواق والأسعار بالإضافة إلى احتدام المنافسة داخليا وخارجيا حيث أن المنتجات المحلية عادة ما تعرف موجات طلب عابرة وظرفية إما لتشابهها أو قلة جودتها لاسيما في ظل ضعف حماية المنتج الوطني.

س 04: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غياب نصوص تشريعية تسهل نشاطها في ميدان الأعمال.

لقد تم إحصاء 45% من الإجابات بعدم الموافقة منها 2.5% غير موافق بشدة بالإضافة إلى 42.5% نسبة موافقة منها 7.5% موافقين بشدة مع تسجيل 12.5% نسبة محايدة، وللتوضيح أكثر نقول أن الدولة عملت منذ بعثها لقطاع المؤسسات (ص و م) ولو كان ذلك بصفة تدريجية وبخطوات بطيئة على دعم هذه المؤسسات ومحاولة النهوض بمساهمتها في الاقتصاد الوطني لذلك عملت منذ عديد السنوات على توفير الأرضية المناسبة لترقيتها وذلك بتدارك الفراغ الكبير الذي كان يوطر المبادرة الخاصة في الاستثمار على المستوى القانوني أو المؤسساتي حيث أنه توجد العديد من القوانين المسهلة لعمل هذه المؤسسات على غرار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات (ص و م) والمعدل حديثا في 2017 والذي يعد أبرز القوانين التي فتحت المجال أمام هذه المؤسسات، فضلا على إنشاء وزارة مكلفة خصيصا بها بالإضافة إلى العديد من القوانين التي لا ترتبط مباشرة بهذا القطاع ولكن تخدمه من ناحية أو أخرى كقانون (90-10) المهني لعمل البنوك... وهو ما يفسر آراء الفئة غير الموافقة، إلا أن جل هذه القوانين تبقى قليلة الفعالية وهو ما يفتح المجال لمناقشة آراء الفئة الثانية والتي ترى أن المحيط القانوني المؤطر للمؤسسات (ص و م) تشوبه العديد من النقائص ولا يتلاءم في كثير من الأحيان مع طبيعتها وخصوصياتها لاسيما في ظل شيوع البيروقراطية الإدارية التي تعيق هذه المؤسسات لاسيما مشاكل الحصول على العقار مثلا والذي يستغرق مدة طويلة للحصول عليه سواء تعلق الأمر بعقود الملكية أو الإيجار وما لذلك من انعكاسات سلبية تعرقل بداية النشاط ليس لأن العقار غير

موجود في الجزائر بل أن ضعف وغياب تسييره هو ما يعد الإشكال الأكبر لهذه المؤسسات وبالتالي يؤول هذا السؤال للموافقة عليه لتسجيل قيمة متوسط حقيقي تتعدى قيمة المتوسط الفرضي والمقدرة ب3.03 أما عن الانحراف المعياري فقيمتها مساوية ل1.08 بالنسبة لهذا السؤال.

س05: يعد نظام الضرائب والرسوم الجاري العمل به حاليا نظاما قديما ومعقدا الأمر الذي يعرقل سيرورة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها.

لقد تم تسجيل 50% كنسبة موافقة على هذا السؤال منها 7.5% نسبة توافق تام بالإضافة إلى 40% نسبة عدم موافقة منها 22.5 عدم موافقة بشدة و10% نسبة محايدة حيث بلغ متوسط إجابات الأفراد هنا 2.95 مقابل 1.34 قيمة تشتت القيم عن هذا المتوسط، ومما يجب الإشارة إليه هو أن النظام الجبائي يلعب دورا هاما في تنشيط حركية إنشاء المؤسسات وذلك بالنظر لدوره الحساس خاصة في السنوات الأولى من انطلاق المؤسسة في النشاط، إلا أن النظام الجبائي الجزائري لا يعد نظاما ملائما أو مكيفا في قوانينه مع الطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات حيث أن أغلبية الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات (ص و م) غير محفزة على إنشاء مثل هذه المؤسسات لاسيما إذا عرفنا أن هذه الأخيرة لا تستفيد من أي تخفيضات جبائية ما لم تكن منشأة في إطار أحد أجهزة الدعم وتعامل حينها كأبي مؤسسة أخرى، كما أن الضريبة على أرباح الشركات والتي نص عليها القانون التجاري لم تميز بين هذه المؤسسات وغيرها أين يعامل الجميع على حد السواء حسب رقم الأعمال فقط وهي الأمور التي تثقل كاهل المؤسسات الحديثة أو القائمة لاسيما تلك المعتمدة على مواردها الذاتية، وحينها تصبح الأعباء الجبائية أكبر ما يقود هذه المؤسسات في بعض الأحيان للتهرب الضريبي، أما الفئة المفندة لمحتوى الفكرة أعلاه فهي تسلط الضوء على الامتيازات الممنوحة من طرف الهيئات الداعمة كتخفيض الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية... وغيرها.

المطلب الثالث: عرض وتحليل بيانات المحور الخامس

س01: يشترط تقديم دراسات الجدوى لقبول دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بلغت نسبة الموافقة على هذا السؤال 77.5% منها 27.5% نسبة الموافقة بشدة و12.5% نسبة عدم الموافقة و10% نسبة محايدة في حين بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.93 وهي قيمة مرتفعة تؤيد آراء الفئة الأولى أما عن الانحراف المعياري فهو مساوي ل0.93، وهنا يمكننا القول أن أي مشروع يهدف للربح ليتمكن من البقاء والاستمرار في النشاط، وبالتالي فإن دراسات الجدوى جد مهمة لاتخاذ قرار التمويل فهي عبارة عن تقديم تقديرات لنشاط المؤسسة (ص و م) بتتابع السنوات، فكلما وضع صاحب المشروع دراسة تقديرية أقرب للواقع كلما زادت حظوظه في الحصول على التمويل، إلا أننا نؤكد من هذا المنبر الاستخدام الهامشي لهذه الدراسات والتي غالبا ما ينظر إليها على أنها شرط شكلي للحصول على التمويل، فالبنوك مثلا لا تولي اهتماما كبيرا بهذه الدراسات -وهو نفس

الأمر بالنسبة للمؤسسات الداعمة- وتعتبرها كمستند من المستندات اللازمة لحصول صاحب المؤسسة (ص و م) على التمويل لاسيما وأن نظرة البنك تتجه إلى تقييم صاحب المشروع ائتمانيا نحو معيار الملاءة المالية وفق المعايير المطبقة على كبار العملاء مما يعني ضعف فرصة تلبية احتياجات هذه المؤسسات في العديد من الأحيان.

س02: يعمل حجم وطبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الموافقة على طلبات الدعم والتمويل التي تتقدم بها هذه المؤسسات.

بلغت نسبة الموافقة في هذا السؤال 85% مقابل 5% نسبة عدم الموافقة و10% نسبة محايدة مكرسة مرة أخرى لتفوق آراء الفئة المؤيدة بمتوسط قدر ب3.8 مقابل 0.51 مقدار انحراف القيم عن متوسطها، ولقد سعينا من خلال هذا السؤال إلى استقصاء آراء أفراد العينة حول العوامل المحددة لقرار التمويل ألا وهي حجم وطبيعة نشاط المؤسسة، فعلى صعيد أجهزة الدعم فإن حجم وطبيعة نشاط المؤسسة لا يعد عائقا كبيرا لقبول طلبات الدعم والتمويل على اعتبارها هيئات مخصصة لدعم هذه المؤسسات وإذا تم رفض طلب معين فيكون ذلك لأسباب إدارية أو تقنية في الغالب إلا أن طبيعة علاقتها مع البنوك قد تفسر لنا اتجاه أغلبية الآراء للموافقة على الطرح السابق والتي تجعلها تركز على العاملين السابقين ضمانا لعدم تأزم علاقتها مع البنوك والتي تعتبر حجم النشاط وطبيعته يمثل النسبة الأكبر للحصول على التمويل الأمر الذي يقف حجر الزاوية في طريق العديد من المؤسسات الطالبة لتمويل.

س03: يلعب حجم القرض المطلوب ونوعيته ومجال استخدامه دورا محوريا في الموافقة على طلبات الدعم والتمويل التي تتقدم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد سجلنا متوسط إجابات الأفراد بالنسبة لهذا السؤال والبالغ 3.83 أما عن تشتت القيم عن متوسطها فقد بلغ 0.94، في حين نجد أن نسبة الموافقة قد بلغت 80% منها 20% نسبة موافقة بشدة و17.5% نسبة الرفض بالإضافة إلى 2.5% نسبة المحايدة، حيث أن تفسير هذا السؤال يقودنا للرجوع للمحاور السابقة والتي كنا قد وضحنا من خلالها عدم اختلاف معاملة المؤسسات (ص و م) على بقية المؤسسات الأخرى ما لم تكن منشأة في إطار أحد الأجهزة الداعمة وبالتالي فمن الطبيعي أن يحدد حجم القرض المطلوب بالموازاة مع حجم المؤسسة الطالبة دورا محوريا في الموافقة على طلبات التمويل من عدمها حيث تراعى في ذلك قدرة هذه المؤسسة على دفع مستحققاتها في الآجال المحددة لذلك تسلط الضوء على مجال استخدام هذا القرض لضمان حقوقها بالدرجة الأولى أخذا بعين الاعتبار أن البنوك تفضل التمويل قصير ومتوسط الأجل لتلائمه مع كلتا المؤسستين.

س04: يشترط في حامل المشروع الخبرة والتكوين والمستوى العلمي المرتفع لقبول طلبات الدعم والتمويل.

بلغت نسبة الموافقة هنا 42.5% منها 12.5% موافقة بشدة مقابل 55% نسبة الرفض منها 7.5% عدم

موافقة بشدة و 2.5% نسبة المحايدة لذلك فقد تم تسجيل متوسط منخفض دلالة على رفض الطرح أعلاه والذي بلغ 2.93 أما عن انحراف الإجابات عن قيمة المتوسط المسجل فقد قدرت ب 1.25، والملاحظ للنسب أعلاه يقر بموافقة الأغلبية المستجوبين على عدم إلزامية الشروط السابقة حيث أن أهم عنصر يمكن أن يطلب هو التأهيل والتكوين في مجال معين أما الخبرة والمستوى العلمي المرتفع فهي شروط شبه مفقودة ما يؤكد محتوى المحور الثالث بضعف كفاءات ومهارات أصحاب المؤسسات (ص و م)، بالإضافة إلى ذلك فإن أغلبية المؤسسات المنشأة في إطار الأجهزة الداعمة تكون مضمونة من قبلها ولا يشترط إلا مهارة أو تأهيل مهني ذو صلة بالمشروع المستهدف، أما المؤسسات الناشئة عصاميا والتي تلجأ للبنوك فإنه قد تفرض عليها الشروط السابقة تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.

- س 5: تستخدم طريقة المعاينة الميدانية للوقوف على مدى جدية المشروع ووضعية حامله للتأكد من صحة المعلومات المصرح بها.

بلغت نسبة عدم الموافقة 75% منها 45% من الإجابات بغير موافق بشدة مقابل 12.5% لكل من الفئة الموافقة والفئة المحايدة على التوالي، ومن خلال ملاحظة هذه النسب فإنه يمكن تأييد آراء الفئة المنفردة للطرح أعلاه حيث أن الحقيقة تبين وجود فجوة عميقة ما بين الواقع النظري والواقع العملي، فلو سلطنا الضوء على الجانب النظري لوجدنا أن المعاينة الميدانية تعد شرطا ضروريا لقبول طلبات الدعم والتمويل وذلك من خلال تقييم جدية المشروع وأبعاده المستقبلية، إلا أن الواقع العملي لتمويل المؤسسات (ص و م) يعكس الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حساب المعاينة الميدانية مما ينبئ بفشل العديد من المؤسسات وقرب موعد انهيارها واندثارها وهو ما يفسره المتوسط المنخفض جدا والمقدر ب 1.93 دلالة على رفض محتوى السؤال السابق مقابل 1.03 قيمة الانحراف المعياري.

خلاصة الفصل

عملنا من خلال هذا الفصل على إجراء دراسة استطلاعية حاولنا من خلالها ربط الجانب النظري مع الواقع العملي من خلال تقصي آراء أفراد العينة المدروسة حول جملة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة ومشكل التمويل بصفة خاصة وذلك من خلال المعالجة الإحصائية للبيانات المجموعة عن طريق الاستبيان، وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية:

■ **المحور الأول:** تعاني منظومة التمويل الجزائرية العديد من أوجه القصور أين تشوبها جملة من النقائص ما يقلل من كفاءتها وفعاليتها في تلبية احتياجات المؤسسات (ص و م) الأمر الذي تكون له انعكاسات جد سلبية عليها أين تجد نفسها مجبرة على التعامل مع منظومة تمويلية جد منغلقة وغير مرنة يعامل فيها الجميع على حد سواء دون أي تخصيص خاص الأمر الذي يؤدي لإقصاء العديد من المؤسسات المحتاجة للتمويل، فلولا وجود أجهزة داعمة توفر نوعا من الإحاطة في هذا الجانب لكان عدد المؤسسات الحاصلة على التمويل يعد على الأصابع.

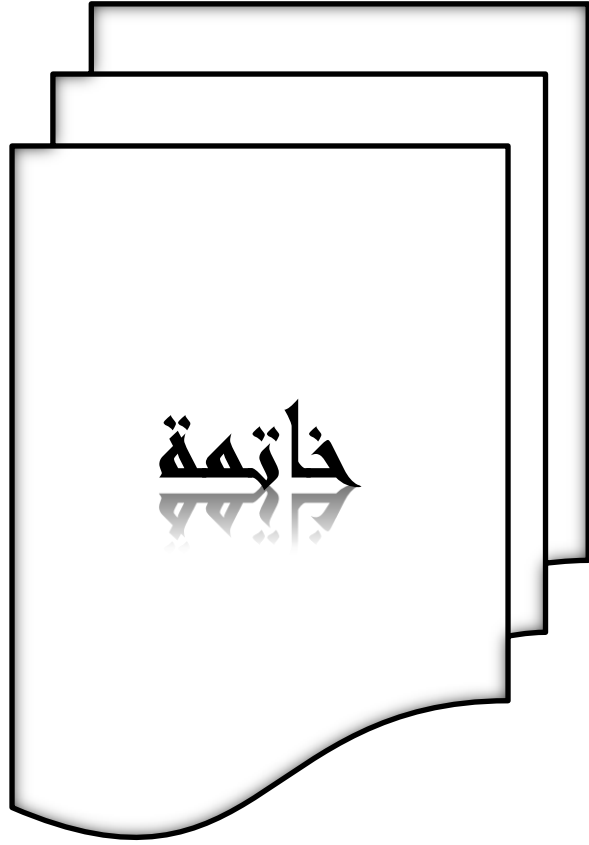
■ **المحور الثاني:** عدم فعالية وسائل وآليات مرافقة المؤسسات (ص و م) مع تميزها بقلة الوعي والتمرس الميداني في ظل غياب الدعم متعدد الأبعاد لصالح الدعم المالي المفرط وغير الموجه أو المؤطر على نحو صحيح يؤدي إلى تناثر أموال الدعم هنا وهناك دون أي منفعة ما يؤدي إلى حتمية تلاشي هذه المؤسسات المفتقرة للدعم الملائم في نهاية المطاف.

■ **المحور الثالث:** محدودية قدرات ومهارات أصحاب المؤسسات (ص و م) في ظل غياب الخصائص الشخصية لصالح التقليد والمحاكاة مع معاناتهم من غياب الروح المقاولاتية المرتبطة أساسا بالرغبة في الابتكار والتغيير وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على المؤسسات المنشأة من طرفهم بعدم قدرتهم على تسيير الموارد المتاحة في ظل ديناميكية البيئة المحيطة وتغييرها المستمر.

■ **المحور الرابع:** نشوء المؤسسات (ص و م) في ظروف خاصة - من خلال الدعم غير الموجه والتغطية الكاملة للمخاطر- مع تركز أغلبها في مجالات مكتظة بإمكانيات وقدرات محدودة يدل على الشراسة الكبيرة والعداية المفرطة لمحيط نشاطها ما يفسر تلاشي العديد منها وبكثرة لاسيما في المجالات التي تتكاثر فيها بشدة.

■ **المحور الخامس:** ارتقاء المعايير الانتقائية والرقابية يعد من أبرز العوامل المؤدية لنشأة مؤسسات فاشلة الأمر الذي يهدد بقائها وينذر بزوالها.

ومن خلال ما سبق نخلص الآن لاختبار الفرضيات وعرض النتائج وتقديم التوصيات وذلك من في خاتمة موضوعنا.



لقد عملنا من خلال هذه الدراسة البحث في المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك في ظل ارتفاع معدلات تلاشيها من سنة إلى أخرى الأمر الذي يندرج بتفكك سريع و رهيب للنسيج المؤسساتي الجزائري، وعلى هذا الأساس فقد عمدنا من خلال دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على أبرز المشاكل التي تعيق نمو وتقدم بل استمرار وبقاء هذا الصنف من المؤسسات ألا وهو "مشكل التمويل" والذي كان محل أخذ وعطاء ومجرب بحث ودراسة من قبل العديد من الباحثين المختصين في هذا المجال لعديد السنوات، أين توصلت أغلب أحكام هذه الدراسات إلى أن مشكل التمويل هو المشكل الأساسي والعامل الرئيسي لفشل هذه المؤسسات وعدم قدرتها على الاستمرار وذلك أخذاً بعين الاعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري هو قطاع حديث النشأة قد عانى من ضغوطات الاقتصاد المخطط من جهة ليجد نفسه فجأة تحت تأثيرات اقتصاد السوق من جهة ثانية، وبالتالي فإنه ما بين النمطين التسييرين السابقين نجد أن هذه المؤسسات قد تعرضت لحملة من المشاكل والعراقيل إلا أن التمويل كان أبرزها في كل مرة، وقد كانت ترجع أسبابه في أغلب الأحيان إلى هشاشة خصائص هذه المؤسسات والتي لا تساعدها كثيراً في الوصول للمصادر التمويلية المتاحة، لاسيما وأن الانفتاح والتحرير الاقتصادي والذنان كانا سببين رئيسيين في بروز هذه المؤسسات لم يصاحبهما تطور ملحوظ في دور مؤسسات التمويل المتخصصة وما لذلك من انعكاسات على احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما وأن السياسة العامة للدولة لم تتغير في هذا المجال إلا من حيث كيفية تقديم الدعم المالي باعتبارها الحل الوحيد لمعالجة مشاكل التمويل وخلق الاستقرار.

وانطلاقاً مما سبق فقد عملت دراستنا هذه على تقديم أبعاد أخرى لظاهرة تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ربط مشكل التمويل بالعديد من العوامل الأخرى والتي تنعكس في مجملها على قلة فعالية العملية التمويلية بالرغم من وفرة الأموال وبكميات جد معتبرة في الجزائر في الفترات التي شهدت معدلات نمو مرتفعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة مع تزايد معدلات تلاشيها من جهة أخرى والمتعلقة في مجملها بضعف بيئتها الداخلية وعدم ملاءمة محيطها الخارجي للطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات ووضعيتها المميزة.

لذلك فقد عمدنا إلى البحث في الميدان بغية استخلاص أهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلاشيها بالرغم من الجهود الكبيرة التي تسخرها الدولة الجزائرية في سبيل تعزيز دورها وترقية وضعيتها.

ومن خلال الفصول الأربعة التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة، وانطلاقاً من الفرضيات الأساسية التي سبق ذكرها واتباع المناهج المشار إليها في مستهل دراستنا نصل الآن إلى عرض نتائج اختبار الفرضيات، تبيان نتائج الدراسة، تقديم التوصيات وآفاق البحث العلمي.

■ أولاً: اختبار الفرضيات

بعد تحليل الموضوع من جوانبه المختلفة ووفقاً لإشكالية البحث المطروحة فقد توصلنا إلى النتائج التالية فيما يتعلق بصدق الفرضيات الموضوعية حيث أن:

- الفرضية الأولى محققة: فلقد تأكد أن المنظومة التمويلية الجزائرية غير قادرة في بنيتها الهيكلية والتنظيمية على توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفعالية والكفاءة المطلوبين.
- الفرضية الثانية مثبتة: ذلك أنه بالرغم من تعدد أشكال الدعم التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أنها تفتقر للفعالية الكافية لتلبية احتياجات هذه المؤسسات بما يضمن استمرارها وتطورها.
- الفرضية الثالثة صادقة: حيث أن افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المهارات الإدارية اللازمة لتسيير شؤون مؤسساتهم يؤدي لا محالة إلى تلاشي العديد منها بالرغم من حصولها على التمويل والدعم اللازمين.
- الفرضية الرابعة محققة: فلقد اتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تنشط في ظل بيئة داخلية ومحيط خارجي شديدي التعقيد وكثيري الضغوطات الأمر الذي يؤدي إلى حتمية فشل العديد منها.
- الفرضية الخامسة مثبتة: حيث تبين أن انتهاج مختلف الجهات المكلفة بتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسياسات غير ملائمة ومعايير غير مجدية في انتقاء ومراقبة هذه المؤسسات يؤدي لفشلها السريع في نهاية المطاف.

■ ثانياً: نتائج الدراسة

استناداً إلى المناهج المعتمد عليها في دراستنا هذه واعتماداً على ما توصلنا إليه عبر فصول دراستنا تمكنا من استخراج مجموعة من النتائج والتي نوجزها فيما يلي:

1. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات والرهانات التي تتعد في أشكالها وأنواعها وأبعادها بحيث فرضت عليها جملة من المخاطر الجديدة النابعة أساساً من طبيعة وخصوصية هذا النوع من المؤسسات.
2. عدم معاناة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من نقص الموارد المالية على الصعيد الذي تنشط فيه بقدر معاناتها من قلة فعالية المنظومة التمويلية وعدم ملاءمتها للطبيعة المميزة لهذه المؤسسات وهو الأمر الذي يسرع من تلاشيها ويجعل من دورة حياتها جد قصيرة.
3. إن العلاقة التي تجمع بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي علاقة إدارية مجردة بين مقرض مقترض الأمر الذي يتولد عنه تعاملات تجعل من الصعوبة بما كان أن تحصل هذه الأخيرة على التمويل اللازم بالشروط المناسبة.
4. إن طبيعة العلاقة التي تجمع بين البنوك ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد سبباً رئيسياً لتفاقم مشكل التمويل في الجزائر.

5. يتميز التمويل البنكي بمحدودية صيغه التمويلية وتعقيداته الإجرائية الأمر الذي يجعل البدائل التمويلية محدودة أمام المستثمرين ذلك أن بطئ الإجراءات الإدارية وتعقيداتها يجعل منها معرقله لنمو المشاريع الاستثمارية.
6. غياب بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقبل مستوى مخاطر عالية وتكيف خدماتها مع احتياجات هذا الصنف من المؤسسات.
7. يمكن إرجاع مشكل التمويل في الجزائر بالدرجة الأولى إلى عدم تطور الأنظمة المالية، لاسيما من ناحية الافتقار إلى الأساليب التمويلية الحديثة أو عدم تفعيلها لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن:
- دور حاضنات الأعمال في الجزائر يبقى جد هامشي بالنظر لحدثة تطبيق هذا المفهوم وعدم الإقبال على المؤسسات الحاضنة.
 - عدم إمكانية تطبيق فكرة العناقيد الصناعية في الجزائر ويرجع ذلك في المقام الأول إلى كون أغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات عائلية مصغرة والتي تكون في مجملها نسيجنا المؤسساتي المتميز باشتداد المنافسة والتقليد ما بين هذه الوحدات.
 - مواجهة تقنية رأس المال المخاطر للعديد من المشاكل ويأتي على رأسها قلة المؤسسات المشاركة في هذه التقنية من جهة مع عدم إقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليها من جهة أخرى.
8. تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مؤسسات غير مدعومة بالشكل الكافي في ظل توفر دعم خارجي أحادي الجانب -دعم مالي فقط- الأمر الذي ينعكس سلبا على أدائها ويسرع من عملية وفاتها.
9. رغم الجهود المبذولة من طرف الأجهزة والبرامج الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه المساعدات لم ترقى للمستوى المنتظر منها وذلك بالنظر للنتائج المحققة مما يؤكد على الدور الهامشي الذي تلعبه هذه البرامج في تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات كنتيجة لعدم وجود تنسيق جيد ما بين البنوك وهذه المؤسسات من جهة والبرامج الحكومية المكلفة بتقديم المساعدات من جهة ثانية مما جعل هذا النوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرضة للعديد من العراقيل كنتيجة حتمية لهشاشة النظام المالي الجزائري.
10. بالرغم من تعدد آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي من المفترض أن تعطي فرصة أكبر لإنشاء مشاريع جديدة وتطوير أخرى قائمة إلا أن بطئ الإجراءات التنظيمية والإدارية وغياب التحفيزات المشجعة يجد من إمكانية تحقيق هذا الهدف أو خلق هذه الفرصة.
11. ضعف الكفاءات الإدارية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أهم ما يميز أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إضافة إلى عدة نقائص تنظيمية وتقنية وفكرية.
12. تخوف أصحاب المشاريع من الفشل يجعلهم يفضلون التوجه إلى المشاريع سريعة الربحية على المدى القصير وعدم المخاطرة في مشاريع جديدة من شأنها خلق قيمة مضافة.

13. نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل بيئة أعمال جد عدائية وغير ملائمة نجم عنه نشأة جيل من المؤسسات الهشة والتقليدية وغير القادرة على البروز أو الصمود أو خلق الإضافة.
14. عدم وجود تحفيزات وتشجيعات يعد من الأسباب الرئيسية لغياب المبادرة بالإبداع والتألق في صفوف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
15. تعقد النظام الجبائي الجزائري جعل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتهج سبل التهرب ولا تصرح برقم أعمالها خوفا من الضرائب وهو ما يؤدي لعدم صحة المعلومات المعتمدة حول الأرباح من طرف البنوك وبالتالي فالتحليل المالي للمشروع عن طريق البيانات الأولية يمثل مصدرا لعدم تماثل المعلومات.
16. تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري جد ضعيفة بالرغم من التحسن الملحوظ الذي تشهده من سنة لأخرى.
17. يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلات نمو مرتفعة تقابله معدلات تلاشي متزايدة من سنة لأخرى الأمر الذي يجد من مساهمة هذه المؤسسات ويعرقل مسار تطورها ونموها.

■ ثالثا: توصيات الدراسة

من خلال دراستنا الميدانية والنظرية لموضوع "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل في الجزائر" وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها وباختبار الفرضيات، أصبح بالإمكان تقديم بعض التوصيات التي نراها مفيدة في الدراسات والبحوث العلمية أو حتى على مستوى الواقع الميداني الذي تعيشه مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وهي كما يلي:

1. إن تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري يتطلب إعادة هيكلة لمنظومة التمويل والدعم.
2. التركيز على إرساء منظومة متكاملة تقدم دعما ومرافقة متعددة الأبعاد بما يضمن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقائها داخل أسواق اليوم المضطربة والمتقلبة والخطيرة.
3. تشجيع بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال بتوفير البيئة القانونية والاقتصادية الملائمة.
4. ضرورة التوجه نحو استخدام طرق أكثر ملائمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما من ناحية المردودية والخطر.
5. ضرورة النهوض بصيغ التمويل الحديثة بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص للتقليل من الضغوطات المفروضة على البنوك العمومية.
6. تشجيع القروض المشتركة بين البنوك للتقليل من المخاطر، مع ضرورة ابتكار منتجات مصرفية جديدة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

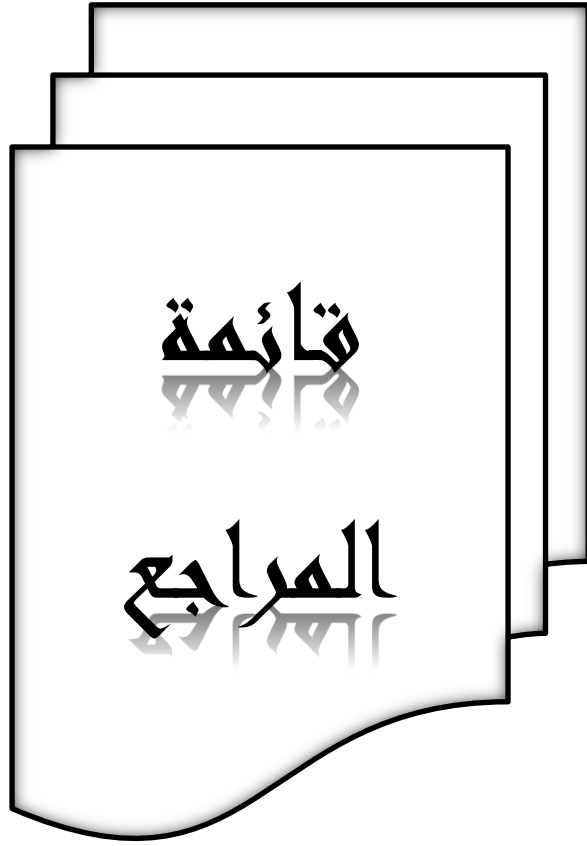
7. العمل على إصلاح النظام البنكي في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما حديثة النشأة والتي تجد صعوبة كبيرة في الحصول على مصدر تمويلي مناسب.
8. ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك البنوك بغية استفادة أكبر عدد من هذه المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها.
9. محاولة توجيه الاعتمادات المالية لبرامج التأهيل لصالح عنصر التكوين ومن ثمة ضرورة التركيز على تأهيل أصحاب هذه المؤسسات بدل التركيز على تأهيلها هي في حد ذاتها.
10. ضمان توفير المتابعة والمرافقة عند إنجاز المشاريع المستفيدة من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط مع تقديم الدعم والمساعدة في الجانب الإداري والتسييري لاكتساب الخبرة والقدرة على الاستمرار والابتكار بهدف التقليل من المشاكل التي تؤدي إلى فشل المشاريع والمؤسسات.
11. ضرورة إعداد برامج تكوينية وتأهيلية دائمة لصالح مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من كفاءاتهم وكفاءة مؤسساتهم.
12. نشر ثقافة المقاولاتية المرسخة للخصائص الشخصية لحاملي المشاريع ومسيري المؤسسات والتي تشجع على التنوع والتغيير مما يسمح بخلق مؤسسات مبتكرة ومبدعة وعلى قدر عال من الكفاءة والتميز.
13. ضرورة تقديم مزايا وحوافز مشجعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل أدائها والرفع من عددها وحثها على اكتساب ميزة تنافسية كشرط لازم.
14. ضرورة استغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوضع الراهن في الجزائر والمتعلق أساسا بمنع الاستيراد وما يكون لذلك من انعكاسات على قدرة بروز هذه المؤسسات وافتكاكها حصة سوقية معتبرة تمكنها من الاستمرار من جهة ودعم الاقتصاد الوطني من جهة ثانية.

■ رابعا: آفاق الدراسة

بما أن المجال العلمي جد واسع وغير محدد فإن موضوع "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل في الجزائر" يبقى بدوره مفتوحا للبحث والتعمق، وذلك أخذا بعين الاعتبار أن دراستنا هذه قد حاولت معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات التي أمكننا الحصول عليها وبالتالي لا يمكن اعتبارها قد أحاطت بكل جوانب هذا الموضوع وأبعاده المختلفة بالنظر لشساعته وثرائه الفكري وهو ما يسمح بفتح آفاق واسعة للدراسة أمام الباحثين الأمر الذي يدفعنا لتقديم بعض الاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها وذلك على النحو التالي:

1. توجهات وسلوكات مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفاقم مشكلة التلاشي في الجزائر: دراسة تحليلية.

2. الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان الاقتصاد الجزائري بعد المحرقات: الواقع والتحديات.
3. البورصة كآلية مستحدثة لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة.
4. تقييم الدور التمويلي للآليات المستحدثة في سد احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.



- أولاً: الكتب

❖ باللغة العربية

1. أحمد بوراس. (2008). "تمويل المنشآت الاقتصادية"، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر.
2. أحمد فوزي ملوخية. (2008). "أسس دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
3. أحمد هيكل. (2003). "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.
4. أيمن الشنطي وعامر شقير. (2007). "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن.
5. أيمن علي عمر. (2007). "إدارة المشروعات الصغيرة : مدخل بيئي مقارنة"، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر.
6. بسام هلال مسلم قلاب. (2009). "التأجير التمويلي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. ثابت عبد الرحمان إدريس. (2003). "بحوث التسويق"، دط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
8. جاكى جارقيس. (2009). "85 طريقة لتسويق المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ترجمة: خالد العامري، الطبعة الأولى، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر.
9. جهاد عبد الله عفانة وقاسم موسى أبو عيد. (2004). "إدارة المشاريع الصغيرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. حسن عبد المطلب الأسرج. (2008). "مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.
11. الدليل المعرفي لإدارة المشروعات. (2004). الإصدار الثالث، المعهد الأمريكي لإدارة المشروعات.
12. دوجاش موسشيت. (2000). "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة: أسماء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثنائية، القاهرة، مصر.
13. رابح خوني ورقية حساني. (2008). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، الطبعة الأولى، دار إتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
14. سعاد نائف بنوطي. (2010). "إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. سليمان ناصر. (2012). "التقنيات البنكية وعمليات الائتمان"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16. سيد كاسب وأحمد كمال الدين. (2007). "المشروعات الصغيرة: الفرص والتحديات"، الطبعة الأولى، مركز

قائمة المراجع

- تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، القاهرة، مصر.
17. صخر أحمد الخصاونة. (2005). "عقد التأجير التمويلي: دراسة مقارنة في القانون الأردني مع الإشارة إلى أحكام الفقه الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
18. الطاهر لطرش. (2004). "تقنيات البنوك"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
19. عامر ابراهيم قنديلجي. (2007). "البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية"، دط، دار اليازوري، عمان، الأردن.
20. عبد الحكيم كراجه وآخرون. (2000). "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
21. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم. (2002). "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
22. عبد السلام أبو قحف. (2001). "أساسيات التنظيم والإدارة"، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، عمان، الأردن.
23. عبد الغفار حنفي. (2002). "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.
24. عبد الغفور عبد السلام وآخرون. (2001). "إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
25. عبد الله خبابة. (2013). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
26. عبيد علي أحمد الحجازي. (2001). "مصادر التمويل"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
27. فتحي السيد عبده. (2005). "الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
28. فلاح حسن الحسيني. (2006). "إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
29. ماجدة عطية. (2002). "إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
30. ماجدة عطية. (2004). "إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
31. مالكوم شاوف وآخرون. (2009). "إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة"، ترجمة: طارق عبد الباري وآخرون، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.

قائمة المراجع

32. ماهر حسن المحروق وأيهاب مقابله. (2006). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.
33. محمد أكرم العندلبي. (2002). "العمل المؤسسي"، الطبعة الأولى، دار بن خزم، بيروت، لبنان.
34. محمد عبد الله أبو غزالة. (2014). "إدارة المشاريع الصغيرة"، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
35. مراد ناصر. (2003). "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، دار الهومة، الجزائر.
36. مروة أحمد ونسيم برهم. (2008). "الريادة وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
37. مفلح محمد غفل. (2000). "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
38. موفق عدنان عبد الجبار الحميري. (2010). "أساسيات التمويل والاستثمار في السياحة"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
39. هالة محمد لبيب عبه. (2004). "إدارة المشاريع الصغيرة في الوطن العربي"، المنظمة العربية للبحوث والدراسات، القاهرة، مصر.
40. هيثم صاحب عجاج. (2001). "نظرية التمويل"، دار الزهوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
41. هيثم محمد الزعبي. (2000). "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

❖ باللغات الأجنبية

1. Amerirm Pierres.(2000)."Etude de Marché", 2eme édition, Nathan université, Paris, France.
2. Nadine Levratto.(2009)."Les PME Définition: Rôle Economique et Politique Publique", la première Edition , Groupe de Book, Bruxelles, Belgique.
3. Pascal Vidal et autre.(2007). "Faire évoluer son système d'informatique", guide pratique a l'usage du dirigeant de PME, Edition Maxima, Paris.
4. Sébastien Neuville.(2005)."Droit de la banque et des marchés financiers", 1er édition, presses universitaires de France, paris.

5. Steven D.Strauss.(2007). "The Small Business Bible", Edition N01, JARIR BOOK STORE, Riade.

- ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

- باللغة العربية

1. ابراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعيمي.(2010). "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة: دراسة نظرية وتطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة المالية 2005-2007"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد: الثالث والثمانون.
2. أحمد حسين بتال وآخرون.(2001). " دور المصارف الخاصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد: السابع.
3. حسين عبد المطلب الأسرج.(2009). "الوقف الإسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية"، مجلة دراسات إسلامية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد: السادس.
4. حفيظة قايد.(2017). "الإطار القانوني لتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد: السابع عشر.
5. خديجة خنطيط.(2014). "التغيير الإبداعي ودوره في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، العدد: 13 جوان 2014.
6. دراجي كريمو.(2015). "حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد: الثاني والثلاثون.
7. السعيد بريش.(2007). " رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة شركة SOFINANCE"، مجلة الباحث، صادرة عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد: الخامس.
8. شريفة العابد برينيس.(2013). " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر"، مجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية، العدد: الرابع.
9. شريفة العابد برينيس.(2016). "نماذج من التجارب الآسيوية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستفادة الجزائر منها"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد: الأربعون.

10. شوقي جباري ومصطفى قمان. (2014). "السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة التنظيم والعمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، العدد: الخامس.
11. عبد القادر شارف ورمضاني لعلا. (2017). "تكنولوجيا الحاضنات ومكانة البطالة في العالم العربي: أدوات، فرص وتحديات"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، العدد: السادس عشر.
12. عبد الله بلعيدي وعاشور مقلاتي. (2016). "المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل بينهما"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد: السادس.
13. عبد المليك مزهودة. (2001). "الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد: الأول.
14. عبود زرقين والطاهر تواتية. (2014). "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: الحادي والأربعون.
15. محمد طرشي. (2015). "العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد: الثالث عشر.
16. مرداوي وبن سيروود. (2001). "إمكانية تطبيق الجودة الشاملة في التعليم"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، صادرة عن مخبر المغرب العربي الكبير، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد: السابع.
17. مسعود بن جواد وحمزة طيوان. (2017). "خيارات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: الثاني.
18. نور الدين كروش. (2014). "سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بورصة الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد: الحادي عشر.

- ثالثا: الأطروحات والرسائل الأكاديمية

- أطروحات الدكتوراه

1. بلحاج فراحي. (2010-2011). "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
2. بوخاري بولرباح. (2016-2017). "اقتراح نموذج لقياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
3. حسين يحي. (2012-2013). "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
4. حياة بن حراث. (2012-2013). "سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
5. سليمة هالم. (2016-2017). "هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية للفترة 2004-2014"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
6. سماح طلحي. (2013-2014). "دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مع الإشارة لحالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
7. شريفة العابد برينيس. (2014-2015). "تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة"، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.
8. لزهرة العابد. (2012-2013). "اشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2.

9. لمى فيصل أسير. (2013-2014). "نموذج مقترح لرفع فعالية المصرف التجاري السوري من خلال استخدام بطاقة الأداء المتوازن: دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
10. محمد كريوش. (2013-2014). "استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
11. نصيرة عقبه. (2014-2015). "فعالية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
12. ياسين العايب. (2010-2011). "اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.
13. يوسف حميدي. (2007-2008). "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
14. غدير أحمد سليمة. (2017). "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دراسة حالة الجنوب الشرقي: ورقلة-الوادي-غرداية"، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

- رسائل الماجستير

1. ابتسام قارة. (2011-2012). "تطوير القطاع السياحي بالجزائر: دراسة حالة ولاية مستغانم"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
2. ابراهيم قعيد. (2009). "دور الترويج في إنجاح السياسة التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة روائح الورود الوادي"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
3. آسيا شيبان. (2008-2009). "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
4. حليلة الحاج علي. (2008-2009). "اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة: دراسة حالة ولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

5. رشيد حمامي. (2011-2012). "أثر تغير معدل الفائدة على أداء المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
6. سعيد لهواري. (2006-2007). "محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة نظرية وتطبيقية"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
7. سمية قنيدرة. (2009-2010). " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.
8. شهرزاد برجحي. (2011-2012). "اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
9. صوراية قشيدة. (2011-2012). "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية فيناليب"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
10. عزيزي أحمد عكاشة. (2011-2012). "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.
11. عصام بوزيد. (2009-2010). "التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
12. عمران عبد الحكيم. (2006-2007). "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
13. غدير أحمد سليمة. (2007). "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

14. قمر المللي. (2015). "المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"، رسالة ماجستير منشورة، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
15. كمال مطهري. (2011-2012). "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.
16. ماحة لوكادير. (2012). "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير منشورة في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
17. محمد السبتي. (2008-2009). "فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة: دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.
18. محمد الناصر مشري. (2010-2011). "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دور الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
19. نادية دباح. (2011-2012). "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها: 2000-2009"، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
20. هشام بن عزة. (2011-2012). "دور القرض الإيجاري leasing في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

- رابعا: القوانين والمراسيم التشريعية

1. المرسوم التنفيذي رقم 03-78. (المؤرخ في 25-02-2003)، "المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات"، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 07، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003.
2. المواد 20 و 21 من القانون رقم 18-01. (المؤرخ في 12-12-2001)، "المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد: 77، الصادرة بتاريخ: 15 ديسمبر 2001.
3. القانون رقم "82-11". (المؤرخ في 21 أوت 1982)، "المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني"، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1982.

- خامسا: المواقع الإلكترونية

معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الاستثمار، نشریات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2001-2017)، الأعداد (4، 6، 8، 10، 12، 15، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 31)، الموقع الإلكتروني (www.mdipi.gov.dz).



ملحق رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من (2001-2017)

طبيعة PME / السنوات	مؤسسات (ص و م) خاصة	مؤسسات (ص و م) عامة	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مقدار الزيادة في المؤسسات (ص و م)
2001	244570	778	245348	-
2002	261010	778	261853	16505
2003	287799	778	288577	26724
2004	312181	778	312959	24382
2005	341914	874	342788	29829
2006	376028	739	376767	33979
2007	410293	666	410959	34192
2008	518900	626	519526	108567
2009	624478	591	625069	105543
2010	618515	557	619072	5997-
2011	658737	572	659309	40237
2012	711275	575	711832	52523
2013	777259	557	777816	65984
2014	851511	542	852053	74237
2015	896279	532	896811	44758
2016	1022231	390	1022621	125810
2017	1060025	264	1060289	37668

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الاستثمار، نشریات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2001-2017)، الأعداد (4، 6، 8، 10، 12، 15، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 31)، الموقع الإلكتروني (www.mdipi.gov.dz)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (08-02-2018).

الملحق رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الاقتصادية

خدمات ذات صلة بالصناعة		فلاحة وصيد بحري		صناعة		بناء وأشغال عمومية		الخدمات		القطاع السنوات
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	-
0.31	635	1.19	2477	21.17	44023	31.64	65799	45.68	94997	2003
0.31	713	1.21	2748	20.52	46278	32.32	72869	45.61	102841	2004
0.30	750	1.19	2947	19.84	48785	32.83	80716	45.81	112644	2005
0.29	793	1.18	3186	19.03	51343	33.62	90702	45.88	123782	2006
0.29	843	1.16	3401	18.47	54301	34.10	100250	45.89	135151	2007
0.27	876	1.12	3599	17.84	57352	34.84	111978	45.92	147582	2008
0.26	908	1.05	3642	17.025	59670	35.34	122238	46.10	159444	2009
0.51	953	1.03	3806	16.58	62145	35.14	129762	46.45	172653	2010
0.50	1956	1.02	4006	16.31	63890	34.65	135752	47.52	186157	2011
0.49	2052	1.02	4277	16.07	67517	33.85	142222	48.57	204049	2012
0.49	2259	1.00	4616	15.90	73037	32.85	150910	49.76	228592	2013
0.49	2439	1.01	5038	15.72	78108	32.15	159775	50.63	251629	2014
0.49	2557	1.02	5318	15.62	81348	31.70	165108	51.17	266544	2015
0.48	2767	1.06	6130	15.56	89597	30.36	174848	52.54	302564	2016
0.47	2843	1.07	6392	15.58	92804	29.83	177727	53.04	316044	2017

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2003-2017)، الأعداد (4، 6، 8، 10، 12، 15، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 31)، الموقع الإلكتروني (www.mdipi.gov.dz)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (08-02-2018).

الملحق رقم (03): التوزع الجغرافي للمؤسسات (ص و م) الخاصة في الجزائر من 2004 الى السداسي الأول من 2017.

الجنوب	الهضاب العليا	الشمال	الجهة السنوات
21851	65563	138035	2004
23802	72076	149964	2005
26242	80072	163492	2006
28550	87666	177730	2007
31550	96345	193483	2008
34960	105085	205857	2009
37714	112335	219270	2010
39951	119146	232644	2011
428136	128316	284985	2012
40517	102533	316364	2013
43672	108912	344405	2014
45599	114116	361160	2015
49599	125696	400615	2016
50801	129767	415242	2017

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2004-2017)، الأعداد (4، 6، 8، 10، 12، 15، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 31)، الموقع الإلكتروني (www.mdipi.gov.dz)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (08-02-2018).

الملحق رقم (04): معدلات تزايد تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط من (2010 إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2017)

المجموع	الخدمات	صناعة المانيفكتورية	بناء وأشغال عمومية	هيدروكربير، طاقة، مناجم خدمات متصلة	فلاحة وصيد بحري	-
7915	3711	1047	3068	25	64	2010
9189	4476	1113	3512	22	66	2011
8050	4028	944	3004	19	55	2012
8249	4460	987	2692	43	67	2013
9054	5187	1057	2677	76	57	2014
7956	4556	968	2321	37	74	2015
11686	7085	1440	3034	32	95	2016
2051	1279	221	520	8	23	2017

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2010-2017)، الأعداد (18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 31)، الموقع الإلكتروني (www.mdipi.gov.dz)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (11-02-2018).

الملحق رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل

عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات (ص و م)			السنوات / المؤشر
العدد الكلي لمناصب العمل	مؤسسات عامة	مؤسسات خاصة	-
625149	74763	550386	2003
664584	71826	592758	2004
965112	76283	888829	2005
1039603	61661	977942	2006
1122129	57146	1064983	2007
12858559	52789	1233073	2008
1546584	51635	1494949	2009
1625686	48656	1577030	2010
1724197	48086	1676111	2011
1848117	47375	1800742	2012
2001892	48256	1953636	2013
2157232	46567	2110665	2014
2371020	43727	2327293	2015
2540698	29024	2511674	2016
2601958	23679	2578279	2017

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الاستثمار، نشریات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2003-2017)، الأعداد (4، 6، 8، 10، 12، 15، 16، 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، 31)، الموقع الإلكتروني (www.mdipi.gov.dz)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (08-02-2018).

الملحق رقم (06): مساهمة المؤسسات (ص و م) في تنمية الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

الناتج الداخلي الخام (بالمليار دج)			المؤشر السنوات
اجمالي PIB	مؤسسات عامة	مؤسسات خاصة	-
1814.6	457.8	1356.8	2000
2041.7	481.5	1560.2	2001
2184.1	505	1679.1	2002
2434.8	550.6	1884.2	2003
2745.4	598.65	2146.75	2004
3015.5	651	2364.5	2005
3444.11	704.06	2740.06	2006
3903.63	749.86	3153.77	2007
4334.99	760.92	3574.07	2008
4978.82	816.8	4162.02	2009
5509.21	827.53	4681.68	2010
6060.8	923.34	5137.46	2011
6606.85	793.83	5813.02	2012
7634.43	893.24	6741.19	2013
8526.58	1187.93	7338.65	2014

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2000-2014)، الأعداد (11، 12، 13، 14، 15، 16، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25)، الموقع الإلكتروني (www.mdipi.gov.dz)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (09-02-2018).

الملحق رقم (07): مساهمة المؤسسات (ص و م) في خلق القيمة المضافة من (2001-2015)

السنوات	القيمة المضافة (بالمليار دج)
2001	1742.73
2002	1872.1
2003	2096.97
2004	2383.72
2005	2607.1
2006	3007.75
2007	3407.65
2008	3788
2009	4386.53
2010	4791.32
2011	5424.15
2012	6141.76
2013	7138.19
2014	7327.22
2015	9237.87

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات (ص و م) وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات (2001-2015)، الأعداد (11، 12، 13، 14، 15، 16، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25)، الموقع الإلكتروني (www.mdipi.gov.dz)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (09-02-2018).

الملحق رقم (08): استبيان الدراسة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

استمارة الاستبيان

سيدي، سيدي:

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ضمن تخصص اقتصاد نقدي وبنكي للسنة الجامعية (2017-2018) تحت عنوان: " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واشكالية التمويل في الجزائر" نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي نهدف من خلاله إلى اتمام متطلبات دراستنا والإجابة على إشكالياتنا المطروحة، لذا نرجو من سيادتكم الإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان بكل صراحة وأمانة وموضوعية، مع إحاطتكم علما بأن البيانات الواردة فيه ستعالج بكل سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الختام تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

وشكرا على حسن تعاونكم معنا.

- تحت إشراف الدكتور:

قاسمي شاعر

- من إعداد الطالبة:

بن داية آسيا

ملاحظة: يرجى وضع العلامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيك

المحور التمهيدي: البيانات الشخصية

المؤسسة:، الطبيعة: عامة خاصة

الجنس: ذكر أنثى

العمر: من 20 إلى 30 من 31 إلى 40 من 41 إلى 50 من 51 إلى 60

الرتبة الإدارية: مدير مؤسسة نائب المدير رئيس قسم رئيس مصلحة أخرى.....

عدد سنوات العمل بالمؤسسة: من 0 إلى 5 من 6 إلى 10 من 11 إلى 20 فوق 20 سنة

المؤهل العلمي: ثانوي ليسانس ماستر ماجستير

تقييم فعالية وملاءمة منظومة التمويل					المحور الأول
السؤال	الفقرة	أوافق جدا	أوافق	محايد	غير موافق بشدة
س1	يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لإطلاق مشاريعهم واستمرارها في ظل "معدلات فائدة مرتفعة، ثقل الضمانات والشروط المطلوبة، طول مدة دراسة الملفات"				
س2	يتم تعديل وتجديد المنتجات التمويلية الموجهة خصيصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الفترة والأخرى.				
س3	يتم تقديم تسهيلات ائتمانية مخصصة فقط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطالبة للتمويل.				
س4	توجد فجوات ما بين طلبات التمويل التي تتقدم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين القدرات التمويلية لمؤسستكم.				
س5	تعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس الطريقة التي تعامل بها باقي المؤسسات في مجال منح التمويل.				
تقييم فعالية المرافقة متعددة الأبعاد					المحور الثاني
السؤال	الفقرة	أوافق جدا	أوافق	محايد	غير موافق بشدة
س1	تعد المرافقة والإحاطة المالية الوسيلة الأكثر فعالية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان استمرارها.				
س2	توجد متابعة دقيقة ورقابية مشتركة ما بين البنوك وهيئات الدعم على القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.				
س3	يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - سواءا الجدد أو القدامى- من دعم متعدد الأبعاد في ميدان الأعمال: "دعم مالي، تقني، فني، إداري..." من طرف				

مؤسستكم.					
س4	تفتقر هيئات الدعم والمرافقة إلى الكفاءة والتمرس الميداني ما يؤدي لفشل العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من حصولها على التمويل اللازم.				
س5	تنتهج الدولة سياسة غير ملائمة في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما ينعكس سلبا على أدائها ويؤدي إلى فشلها.				
المحور الثالث	تقييم مهارات وقدرات حاملي المشاريع				
السؤال	الفقرة	أوافق جدا	أوافق	محايد	غير موافق بشدة
س1	يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دورات تدريبية وتكوينية في كيفية إدارة المشروعات وتمويلها بمشاركة مؤسستكم.				
س2	يتميز أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضعف الكفاءات الإدارية وقلة الخبرة المهنية الأمر الذي يحد من قدرة مؤسستكم على منح التمويل.				
س3	يعتبر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاصا مقلدين مفتقرين لأدنى متطلبات الإبداع والابتكار.				
س4	قلة انضباط مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم تفاني عمالها يعد سببا رئيسيا لانهايار هذه المؤسسات وتلاشيها.				
س5	يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التهميش وقلة الاهتمام الأمر الذي يحد من قدراتهم الابتكارية ويضعف أداء مؤسساتهم.				
المحور الرابع	عدائية مناخ الأعمال				
السؤال	الفقرة	أوافق جدا	أوافق	محايد	غير موافق بشدة
س1	يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعقد القوانين وكثرة الإجراءات الأمر الذي يقف عائقا في وجه إنشاء هذه المؤسسات ودعم مراحل نموها.				
س2	تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل محيط شديد المنافسة داخليا وخارجيا.				
س3	تشهد المنتجات المصنعة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إقبالا واسعا وطلبا دائما من طرف الزبائن.				
س4	تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غياب نصوص تشريعية تسهل نشاطها في ميدان الأعمال.				
س5	يعد نظام الضرائب والرسوم الجاري العمل به حاليا نظاما قديما ومعقدا الأمر الذي يعرقل سيرورة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها.				
المحور الخامس	ارتقاء معايير الانتقاء والرقابة				
السؤال	الفقرة	أوافق جدا	أوافق	محايد	غير موافق بشدة
س1	يشترط تقديم دراسات الجدوى لقبول دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.				
س2	يعمل حجم وطبيعة نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الموافقة على طلبات الدعم والتمويل التي تتقدم بها هذه المؤسسات.				

					س3 يلعب حجم القرض المطلوب ونوعيته ومجال استخدامه دورا رئيسيا في الموافقة على طلبات الدعم والتمويل التي تتقدم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
					س4 يشترط في حامل المشروع الخبرة والتكوين والمستوى العلمي المرتفع لقبول طلبات الدعم والتمويل.
					س5 تستخدم طريقة المعاينة الميدانية للوقوف على مدى جدية المشروع ووضعية حامله مع التأكد من صحة المعلومات المصرح بها.

شكرا على حسن تعاونكم.....

الملحق رقم 09: بيانات الدراسة الميدانية

الانحراف المعياري	النتيجة	المتوسط	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		-
			النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
1.17	موافق	3.27	-	-	42.5	17	2.5	1	40	16	15	6	1س
0.96	غير موافق	2.78	-	-	60	24	2.5	1	37.5	15	-	-	2س
0.86	موافق	3.45	-	-	25	10	5	2	70	28	-	-	3س
0.97	غير موافق	2.37	10	4	65	26	5	2	17.5	7	2.5	1	4س
1.02	موافق	3.58	2.5	1	20	8	7.5	3	57.5	23	12.5	5	5س
0.99	-	3.09	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور الأول										
1.03	موافق	4.13	5	2	5	2	2.5	1	47.5	19	40	16	1س
1.26	موافق	3.83	10	4	10	4	-	-	47.5	19	32.5	13	2س
1.23	غير موافق	2.98	7.5	3	45	18	-	-	37.5	15	10	4	3س
1.07	موافق	3.45	5	2	27.5	11	2.5	1	47.5	19	17.5	7	4س
0.88	غير موافق	2.98	-	-	40	16	22.5	9	37.5	15	-	-	5س
1.09	-	3.47	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور الثاني										
1.17	موافق	3.08	-	-	47.5	19	15	6	20	8	17.5	7	1س
1.02	موافق	3.75	-	-	20	8	7.5	3	50	20	22.5	9	2س
0.66	موافق	3.63	-	-	10	4	17.5	7	72.5	29	-	-	3س
0.93	موافق	3.8	-	-	12.5	5	17.5	7	47.5	19	22.5	9	4س
1.10	موافق	3.67	-	-	25	10	7.5	3	42.5	17	25	10	5س
0.97	-	3.57	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور الثالث										
1.16	موافق	3.53	7.5	3	17.5	7	5	2	55	22	15	6	1س
0.85	موافق	3.85	2.5	1	5	2	15	6	60	24	17.5	7	2س
1.26	موافق	3.05	-	-	50	20	22.5	9	-	-	27.5	11	3س
1.08	موافق	3.03	2.5	1	42.5	17	12.5	5	35	14	7.5	3	4س
1.34	غير موافق	2.95	22.5	9	17.5	7	10	4	42.5	17	7.5	3	5س
1.14	-	3.28	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور الرابع										
0.93	موافق	3.93	-	-	12.5	5	10	4	50	20	27.5	11	1س
0.51	موافق	3.8	-	-	5	2	10	4	85	34	-	-	2س
0.94	موافق	3.83	-	-	17.5	7	2.5	1	60	24	20	8	3س
1.25	غير موافق	2.93	7.5	3	47.5	19	2.5	1	30	12	12.5	5	4س
1.03	غير موافق	1.93	45	18	30	12	12.5	5	12.5	5	-	-	5س
0.93	-	3.28	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للمحور الخامس										

المصدر: من إعداد الطالبة.

أولاً: كيفية حساب المتوسط

- ضرورة إعطاء كل درجة وزن وذلك كما يلي:

الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

- حساب المتوسط الفرضي: $3=1-2-3-4-5$. ما يقع فوق هذه القيمة يعبر عن الموافقة. ما يقع دون هذه القيمة يعبر عن عدم الموافقة.

- أما المتوسط الحسابي = مجموع التكرارات في الأوزان / عدد أفراد العينة.

ثانياً: كيفية حساب الانحراف المعياري

$$\alpha = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n ni \{Xi - \bar{X}\}^2}}{N}$$

حيث أن:

α : الانحراف المعياري.

ni : تكرار كل درجة.

Xi : الوزن.

\bar{X} : المتوسط الحسابي.

N : عدد أفراد العينة.